المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الدراسات المستقبلية في الوطن العربي

الحال والمآل

اصنع مستقبلك بنفسك قبل أن يصنعه لك الآخرون

2015

الدراسات المستقبلية في الوطن العربي
الحال والمآل

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الدراسات المستقبلية في الوطن العربي
الحال والمآل

اصنع مستقبلك بنفسك قبل أن يصنعه لك الآخرون

وقائع الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تونس 22 – 24 سبتمبر / أيلول 2014

تحرير

الدكتور محمد إبراهيم منصور
مقرر عام الندوة

2015

إن الآراء التي تنشر بأسماء كتابها تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تحمل بالضرورة
وجهة نظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ندوة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي (2014 : تونس)
الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل : أصنع مستقبلك بنفسك قبل أن يصنعه لك الآخرون : وقائع الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 22 - 24 سبتمبر / أيلول 2014 / الندوة ـ تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة الثقافة. 2015 ـ 180 ص
ق / 2015 / 10 / 003

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 366 -1

الفهرس

- تقديم المديرالعام الدكتور عبد الله حمد محارب 9
- مقدمة المحرر الدكتور محمد إبراهيم منصور 11

الجلسة الافتتاحية

- كلمة معالي الدكتور عبد الله حمد محارب 21
مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

- الجلسة الأولى: الاستشراف: ما هيته، وضرورة توطينه عربيًا

رئيس الجلسة: الدكتور محمد سليم قلالة 27

المتحدثون

- الدكتور ميشال غوديه 31
لماذا الاستشراف؟ وكيف يكون؟ المستقبل : أنستشرفه أم نبنيه؟
- الدكتور نادر فرجاني 39
التوجهّات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي
- الدكتور ريل ميلر 57
التطوّرات الأخيرة لاستخدام المستقبل في صنع السياسات، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع
- الدكتور قيس الهمامي 71
ابن خلدون : الموقف الاستشرافي

المداخلات

- الدكتور ابراهيم العيسوي 87
- الدكتور محمد إبراهيم منصور 89
- الدكتور مالك المهدي 93
- الدكتور ميشال غوديه 95
- الدكتور محمد فالح الجهني 96
- الدكتورة نيفين مسعد 97
- الدكتور محمد سليم قلالة 100
- الأستاذ فرج شوشان 102
- الدكتور رضا ساسي 103

الجلسة الثانية

نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف

- رئيس الجلسة : الدكتور محمد فالح الجهني 107
- المتحدّث الرئيسي : الدكتور إبراهيم العيسوي 111

نحو بناء كيان عربي للدراسات المستقبلية / الاستشراف

المداخلات

- الدكتورة نيفين مسعد 121
- الدكتور عبد الفتاح الحجمري 123
- الأستاذة حياة الوادي 125
- الدكتور فيصل الحفيان 129
- الدكتور محمد إبراهيم منصور 130
- الدكتور ميشال غوديه 131
- الدكتور ريل ميلر 132
- الدكتور محمد سليم قلالة 133
- الدكتور مالك المهدي 136
- الدكتور ابراهيم العيسوي 136
- الدكتور محمد السعيد الجوادي 137
- الدكتورة نيفين مسعد 138
- الدكتور عبد الفتاح الحجمري 138
- الدكتور الطاهر شقروش 138
- الدكتورة نجوى المستيري 139
- الدكتور نادر فرجاني 139
- الدكتور درام البصام 140
- الدكتور ريل ميلر 143
- الدكتور إبراهيم العيسوي 143
- الدكتور ميشال غوديه 144

جلسة العمل الثالثة

البحث عن مصادر تمويل لبرامج الدراسات الاستشرافية

رئيسا الجلسة

– الدكتور مالك المهدي

– السفير أحمدُ ولد عبد الله

- الدكتور مالك المهدي 149
- السفير أحمدُ ولد عبد الله 149

- الدكتور ريل ميلر 150
- الدكتور مالك المهدي 151
- الدكتور محمد الصوفي 151
- الدكتور محمد سليم قلالة 152
- الدكتور محمد إبراهيم منصور 154
- الدكتور محمد سليم قلالة 154
- الدكتور محمد إبراهيم منصور 154
- الدكتور محمد سليم قلالة 154
- الدكتور مالك المهدي 155
- السفير أحمدُ ولد عبد الله 155
- الدكتور محمد سليم قلالة 155
- الدكتور مالك المهدي 155
- الدكتور بلال العبودي 156
- الدكتور مالك المهدي 156
- الدكتورة حياة القرمازي 157
- الدكتور فيصل الحفيان 157
- الدكتور محمد سليم قلالة 157
- الدكتور ريل ميلر 157
- الدكتور إبراهيم العيسوي 159
- الدكتور مالك المهدي 162
- الدكتورة نيفين مسعد 162
- الدكتور مالك المهدي 163
- الدكتورة سنية الحسيني 163
- الدكتور محيى الدين عرباوي 164
- الأستاذة آسيا العتروس 164
- الأستاذة فاطمة بن عبد الله الكراي 165
- الدكتورة حياة القرمازي 166
- الدكتور رضا ساسي 167
- الدكتور مالك المهدي 168
- السفير أحمدُ ولد عبد الله 168
- الدكتورة حياة القرمازي 168
- الأستاذ عبد الله ولد بابكر 169

- البيان الختامي والتوصيات 173

تقديم

يقتضي التعامل مع المشكلات والتحديات والبحث عن الحلول المناسبة لها أن تتوفر لصاحب القرار، على جميع المستويات، رؤية شاملة لهذه المشكلات والتحديات وما يتصل بها من عوامل داخلية وخارجية والاتجاهات المتوقعة لمسارها وأيها المرغوب فيه وكيف السبيل إلى تحققه .

وهذا ما تسعى إليه الدراسات المستقبلية التي تحتاج أمتنا إلى توطينها باعتبارها أفضل وسيلة للعروج إلى المستقبل، والفوز بمكانة لائقة فيه. وأمتنا جديرة بأن تكون في علّيين، وقادرة على توظيف ما تملك من عناصر القوة ليكون مستقبلها أفضل من حاضرها ولتتجاوز إحباطات الحال في اتجاه نجاحات المآل.

لذلك أولينا، منذ استلام مهامنا على رأس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اهتماما خاصا لتحسين أداء المنظمة وترشيد عملها بحيث تنتقل من مؤسسة تنظّر للتطوير إلى مؤسسة تمارس العمل الميداني الذي ينفع الناس ويمكث في الأرض، وتقترب من حاجات الدول الأعضاء وكذلك من عامة الجمهور في الوطن العربي. ومن مقتضيات ذلك اعتناؤها بالدراسات المستقبلية.

في هذا السياق اندرجت ندوة « الدراسات المستقبلية : الحال والمآل» التي عقدتها المنظمة بتونس من 22 إلى 24 سبتمبر 2014، والتي يتضمن هذا الكتاب مجمل أعمالها التي كان أغلبها نقاشا مفتوحا، مما يبرز أهمية الدور الذي نهض به الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم منصور– إلى جانب مشاركته القيمة في المناقشات– في تحرير وقائعها وتعريب ما كان منها باللغات الأجنبية أو باللهجات العربية. فله منا جميعا الشكر الجزيل.

وإني، وقد قرأت ما درّ به هذا " القدح الذهني" من أفكار خلاقة ومقترحات بناءة، أؤكد، مرة أخرى، شكري وشكر المنظمة للخبراء الذين شاركوا في الندوة وللجمهور المتميز الذي حضرها وساهم في أعمالها، آملا أن نلتقي في مواعيد قريبة للبناء على هذا العمل الجيّد الذي حققوه.

وقد كنا، أثناء الندوة، في خضم إعداد الخطة الاستراتيجية للمنظمة 2017– 2022، التي تم عرضها على المؤتمر العام في دورته الاستثنائية التي عقدت في عمان يوم 12 ماي 2015، وهي تمثل، في منهجها ومضمونها، بلورة لمقاصد الندوة، بما

ترومه من "مأسسة " لعمل المنظمة تمكنها من " تحقيق طموحات المواطن العربي في بناء الإنسان القادر على معايشة عصره والممتلك للمعارف والمزود بالمهارات والقيم التي تمكنه من بناء ذاته والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعه ووطنه"، وقد أكدت الخطة على ضرورة "الاهتمام بالدراسات الاستشرافية لمواجهة التغيرات والتحولات المتلاحقة" وكذلك "الدراسات والبحوث الاستراتيجية".

لقد وضعنا الندوة تحت شعار معروف أردنا به إبراز أهمية الدراسات المستقبلية للأمم التي تسعى إلى ضمان استمرار وجودها في سباق المستقبل، إن لم يكن في الصدارة ففي الكوكبة المتقدمة. هذا الشعار هو " اصنع مستقبلك بنفسك قبل أن يصنعه لك الآخرون". إنها الحقيقة المرة في اللعبة الدولية. فإذا لم نحل مشاكلنا بأنفسنا فإن الغير لن يحلها لصالحنا بل لصالحه هو، هذا إذا لم يعقّدها ليتمكن من استغلالنا أكثر.

لذلك نأمل أن تكون مادة هذا الكتاب حافزا لاستنهاض الهمم من أجل معالجة مشاكل الحاضر التي هي نتاج سوء التخطيط في الماضي: فشل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل ذريع في التربية والتعليم، نتائجه الكارثية ماثلة للعيان في الشباب الذين ضلوا سواء السبيل، وامتهنوا الإرهاب، وأشعلوا نارا تلظّى لحرق الأمة وطمس تاريخها وتشويه قيمها والإساءة لدينها وتعاليمه السمحة.

ولكن هذه المشاكل، على خطورتها، يجب ألاّ تخيفنا، لأنه لا نهضة لمن يستسلم للخوف أمام المحن: لقد قال فرانكلين روزفيلت للشعب الأمريكي يوم تنصيبه عام 1933، والأوضاع في غاية السوء: "إن الشيء الوحيد الذي يجب علينا أن نخاف منه هو الخوف نفسه". ولعل المواقف الرافضة للخوف ولهزيمة المعنويات والتي تبني إرادة جماعية ورؤية للمستقبل في إطار مشروع يحظى بتعبئة جماعية هي التي تحوّل الشعور بالضعف إلى قوة دفع لرفع التحديات وإعلاء الشأن.

إننا، إذ نضع هذا الكتاب بين أيدي القراء ، كل القراء في وطننا العربي وخارجه، نذكّر بما قاله الدكتور ميشال غوديه في خاتمة مداخلته، وهو أن غايتنا الأساسية من الاستشراف هي أن يساعدنا على القيام بواجبنا تجاه الأجيال القادمة .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا وخير البشرية جمعاء.

يونيو 2015 المدير العام

الدكتور عبد الله حمد محارب

مقدمة

العالم من حولنا بات يعيش في "المستقبل". وكثير من المجتمعات هجرت ماضيها وتمردت على حاضرها. وكثيرون حجزوا مقاعدهم في سفن الفضاء التي ستطوي بهم الزمان والمكان. لم يعد للزمان جاذبية كجاذبية الأرض تشد الناس إلى أسفل وتقعد بهم عن التحليق. وفقدت الأماكن عناوينها السابقة، واتخذت لنفسها سمتا جديدا. إن المستقبل يأتي إلينا بسرعة أكبر من ذي قبل، وتدفق نهر الزمن يتسارع، والوقت ينضغط، وما يحدث في وحدة الزمن يتزايد ويتزايد. وصرنا بحق نعيش عصر نشوء وارتقاء "المستقبلية" Futurism ليس فقط كطريقة للتفكير، وإنما أيضا كتوجه مجتمعي، يقاس على أساسه تقدم الأمم.

والمستقبلية هي نزوع إلى المستقبل، وإيمان راسخ إلى حد اليقين، ليس فقط بإمكانية التنبؤ به، وإنما أيضا بإمكانية صياغته على النحو المرغوب فيه اجتماعيا.

والمستقبلية كنزعة اجتماعية تجد اليوم ملاذها ويقينها في الدراسات التي تحمل اسمها. هذه الدراسات التي لاقت – ولا تزال – اهتماما متزايدا، يعبر – في الواقع – عن اتساع المساحة التي صار يسيطر عليها العقل والنظرة العلمية في حياة المجتمع، وتقلص الرقعة التي تحتلها الخرافة والجهل والنظرة الغيبية للظواهر الطبيعية والاجتماعية. فالنظرة المستقبلية نظرة إيجابية لا تحترم القعود السلبي في انتظار الأحداث حتى تقع، وهي سمة أساسية من سمات المجتمعات الناهضة التي نبذت الخرافة، وأصبحت تعتمد في نهوضها وتقدمها على المنهج العلمي للتفكير.

هناك فارق كبير بين الاهتمام بالمستقبل كأفق غامض مجهول وبين الدراسات المستقبلية كعلم يأخذ بيد الناس لارتياد هذا الأفق المجهول وغزو فضاءاته الغامضة. الأول قديم قدم التاريخ، توسل إليه الناس بالخرافة والتنجيم والرجم بالغيب وأعمال السحر والكهانة وقراءة الطالع، إلى أن نضج هذا الاهتمام واستوى علما له أصوله وقواعده، وتجاوز الخرافة والغيبيات. وهو علم جديد ومستحدث وعمره – في أبعد التقديرات – لا يتجاوز نصف قرن. واكب ظهوره الثورة المعرفية والتكنولوجية واستفاد منها، ووظف أدواتها ووسائلها في سبر غور المستقبل واستشراف آفاقه البعيدة. وتحول بفعل الممارسات المثابرة إلى علم جديد، لا يخلو منه مجتمع ينشد

التقدم والاستمرار في مضمار التنافس المحموم على قيادة الكوكب، أو – على الأقل – الفوز بمكان لائق كريم فوق سطحه.

لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين نقطة انطلاق للدراسات المستقبلية، وبدء ظهور المؤسسات والمراكز العلمية المتخصصة في هذا النوع من الدراسات. فقد اتجهت الدول المتقدمة نحو بناء مراكز متطورة للغاية تستخدم أحدث الأساليب والتقنيات لاستشراف المستقبل. وعرفت العقود الثلاثة: الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين نموا سريعا في عدد المراكز المهتمة بالدراسات المستقبلية. وأعطت الحكومات الغربية اهتماما خاصا لتشكيل اللجان العلمية المعنية بدراسة المستقبل. فقامت الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون في السبعينيات المنصرمة بتشكيل لجنة من العلماء برئاسة عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل Bell لدراسة مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2000. وتألفت في المملكة المتحدة جماعة مماثلة ركزت جل اهتمامها حول دراسة التطورات الحضارية التي يتوقع حدوثها مستقبلاً. وعلى الصعيد الدولي أقيمت العديد من الاتحادات والمراكز والجمعيات المتخصصة مثل الاتحاد الدولي للدراسات المستقبلية ومعهد الألفية والمعهد الاسترالي لاستشراف المستقبل ومركز المستقبلات البديلة ومعهد دراسات المستقبل الأمريكي ومعهد فلوريدا للتنمية المستدامة، ولجنة المستقبل بالبرلمان الفنلندي ومركز مستقبل الصين وغيرها مما يشق على الحصر.

أما على الصعيد العربي فما زالت الدراسات المستقبلية ومؤسساتها تمشي الهوينا، وتواجه الصعوبات نفسها التي يواجهها البحث العلمي. وباستثناء مؤسسات ومراكز قليلة تعد على الأصابع تكاد تخلو الأقطار العربية من مراكز متخصصة للدراسات المستقبلية، وإن كانت لا تعدم مبادرات ومشاريع بحثية تنهض بها بين الحين والحين جماعات ومراكز علمية مثل مشروع المستقبليات العربية البديلة، الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الثمانينيات من القرن الماضي، ومشروع مصر 2020 الذي تبناه منتدى العالم الثالث بالقاهرة أو مصر 2030 تحت مظلة مجلس الوزراء المصري، وكلاهما يهدف إلى صياغة رؤية مستقبلية بديلة لمصر، وبلورة منهج جديد في إدارة شؤون المجتمع والدولة. فضلاً عن رؤى مستقبلية لدول مثل تونس وقطر والجزائر، ودراسات أخرى – وإن كانت قليلة – اتخذت منحى تطبيقيا قطاعيا، لامست من منظور استشرافي مستقبل الطاقة والتعليم والمياه

والتكنولوجيا والبحث العلمي وغيرها من القطاعات. ومن يُمن الطالع أنه منحى يتقاطع مع نهج جديد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تسعى فيه – كما قال الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة في كلمته الافتتاحية – إلى تطوير عملها من مرحلة التنظير إلى مرحلة العمل الملموس، والانتقال إلى مؤسسة تُمارس العمل الميداني الذي ينفع الناس ويمكث في الأرض، وتقترب من حاجات الدول الأعضاء، وكذلك من عامة الجمهور في الوطن العربى. وقد طالب الدكتور محارب الخبراء العرب المشاركين في الندوة أن يكونوا سندا للمنظمة في هذه المرحلة الجديدة، وأن يستخلصوا العبر من التجارب السابقة، لتعبئة الرأي العام وصناع القرار من أجل دخول الاستشراف إلى دائرة العمل المؤسساتي في دولنا، من منطلق الاقتناع – كما قال المدير العام – بأنه ضروري لحسن تدبير شؤون الحياة وحسن التعامل مع المشكلات والتحديات، والبحث عن الحلول المناسبة والسعي إلى تحقيق أفضل الخيارات.

وقد كان تجاوب الخبراء العرب المشاركين في الندوة مع نداء المدير العام تجاوبا لافتا للنظر. وكانت الأوراق المقدمة والاجتهادات التي "تدخل" بها الباحثون، في معظمها، انعاكاسا لهذا التوجه العملي الجديد للاستشراف الذي اختارته المنظمة نهجا، وجعلته عنوانا لمرحلتها الجديدة. وهو توجه اختزله "توم لومباردو" في كلمات قليلة موحية "بالاستشراف سينزل "التجريدي" إلى أرض الواقع"! "والمستقبل هو الحقيقة الوحيدة التي يمكننا عمل شيء بخصوصه. أما الماضي فإننا نتعلم فقط من دروسه، لكننا عاجزون عن فعل أي شيء بخصوصه. "المستقبل ساحة فسيحة للإمكانيات، وهو الحلبة الوحيدة التي لدينا نوع من التأثير العملي أو التحكم فيها. ومهما كانت الدرجة التي نتمكن بها من توجيه المستقبل، وبطريقة بناءة ونشطة، فإن ذلك سيعود "بالنفع" علينا وعلى الآخرين...".

لم تأل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جهدا في التأكيد على دمج الدراسات المستقبلية في صياغة السياسات العامة، وفي التنويه بدور المستقبليين في توفير معلومات حول المستقبلات الممكنة أو المتوقعة، وما يضيفه هذا الدور من "قيمة مضافة" إلى عملية صنع القرار السياسى، من خلال السيناريوهات وخلق تفكير تخيلي، ومساعدة صناع السياسات في إدارة أجنداتهم السياسية. ولا تكاد تخلو وثائق المنظمة وخطط عملها من تأكيد على "مبدأ المتابعة والتقويم

المستمر والدراسات الاستشرافية كأسلوب لتطوير عمل المنظمة". "ويشكل إعداد الدراسات الاستشرافية إحدى مهام المنظمة على مستوى القطاعات المختلفة، من خلال فرق العمل البحثية والخبراء المختصين في مجال الدراسات المستقبلية". وتنص وثائق المنظمة على ضرورة الاهتمام بالدراسات الاستشرافية لمواجهة التغيرات والتحولات المتلاحقة (خطة العمل المستقبلي للمنظمة 2011 – 2016، والخطة الاستراتيجية للمنظمة 2017 – 2022).

ورغم أن المنظمة باتت ظهيرا إقليميا مساندا للمبادرات القُطرية الحكومية والخاصة للاستشراف وتعزيز مراكزه البحثية، فإن التفكير المستقبلي في المجتمعات العربية يواجه معضلة ثقافية كبرى تعرقل مبادراته. فشق يراه اتجاها جديدا يهدد "التابوهات" الفكرية والثقافية الموروثة منذ مئات السنين. وآخر يراه صورة جديدة من صور الغزو الفكري، تقوده مؤامرة كونية كبرى للقضاء على الثقافات التقليدية ذات الجذور العميقة في تربة مجتمعاتنا. أما الشقّ الثالث فلا يتردد في توجيه الاتهامات المعتادة، التي رُميت بها الاتجاهات الفكرية الكبرى في التاريخ عند ظهورها وازدهارها. وتشير أصابع الاتهام إلى الدراسات المستقبلية والثقافة المستقبلية بصفات، أقلها أنها علمانية غربية معادية للدين أو قناع زائف جديد يستر وجه الغرب.

وللدراسات المستقبلية ثقافتها التي لا يمكن أن تنشأ خارجها أو تنمو بعيدا عن بيئتها، وهي بطبيعتها ثقافة تمتد جذورها إلى عصر التنوير والعقلانية والتحرر من القوالب النصية الجامدة، والانغلاق داخل "تابوهات" فكرية مقدسة، والخضوع لأنواع من "السلفيات" الفكرية التي تقيد المبادرة وتعوق التجديد وتصادر الإبداع وتحبس الخيال وتزدري التفكير النقدي، وكلها عوامل تشتجر فيما بينها لتتوهج بزيتها جذوة الثقافة المستقبلية، التي من دونها لن يكون للدراسات المستقبلية وجود، ناهيك عن أن يكون لها مستقبل.

وثقافة المستقبل– بهذا المعنى – في صراع ضار مع ثقافة الماضي. ورغم أن هذا الصراع قد حسم في الغرب – منذ زمن طويل – لصالح المستقبل وثقافته، فإن أول ما يصطدم به جهود المستقبليين العرب هو ثقافة الماضي، وهي ثقافة تمتد على رقعة واسعة وتضم فئات مختلفة من قمة الهرم الاجتماعي والتعليمي حتى قاعدته، وتدين لمرجعيات صارت خارج التاريخ. وتتوجه ثقافة الماضي إلى التبشير بنماذجه المثالية

وإحياء "مدنه الفاضلة" خارج شروطها الموضوعية، وبعيدا عن سياقاتها التاريخية.

وثقافة الماضي تفتقر إلى خيال جامح مقتحم يفض حجب الغيب ويقرأ تفاصيله التي يغُمّ على البعض قراءتها، ويكتفي فقط باستدعاء بطولات ونماذج من التاريخ، بدلاً من أن يصنع أبطالاً للمستقبل، ويصوغ للمجتمع العربى "سيناريوهات" واقعية وممكنة ومرغوبة اجتماعياً.

ويخطئ من يظن أن توطين ثقافة الاستشراف والدراسات المستقبلية في الوطن العربي مسألة وقت يحسمها الزمن تلقائيا، بل هي على العكس، ثقافة بحاجة إلى إرادة عمدية واعية متدخلة، وإلى مؤسسات قومية قادرة على تحريك الشروط الموضوعية التي ينضج على نارها تيار الثقافة المستقبلية وتتنوع روافده، وإلى منظمات مستعدة لشتل هذه الثقافة وتوطينها في بيئة عربية عصية. وتلك مهمة أخذتها على عاتقها بمثابرة وصبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سواء في وثائقها التي نوهنا بها، أو فيما صدر عن ندواتها الأخيرة من توصيات منذ ندوتها في تونس 2010 إلى ندوة الكويت 2013 وحتى ندوتنا الأخيرة فى تونس 2014، أو في الكلمة – الوثيقة التي استهل بها الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة أعمال الندوة الأخيرة، ودعا فيها المختصين في الاستشراف لاقتراح خطوات عملية تضعنا على أقوم المسالك لتوطين ثقافة التخطيط بعيد المدى في وطننا العربي، ودمج الدراسات المستقبلية في دائرة العمل المؤسساتي وفي إدارة السياسات العامة.... وفي الكلمة الأخيرة التي وجهتها إلى الندوة الدكتورة حياة القرمازي مديرة إدارة الثقافة تعهدت المديرة صاحبة الجهد الوافر "بإنجاز أشياء كثيرة" أهمها الرقي بالمواطن العربى حتى يكون قادرا على مواجهة "ثقافة الموت"! وهي نقيض ثقافة المستقبل.

إن الثقافة المستقبلية وتنمية الوعي بالاستشراف والعمل على نشر وتوطين هذه الثقافة يجب أن يكون عنصرا ضمن مكونات الحزمة الثقافية للمنظمة، وضمن السياسة التعليمية في مراحلها المختلفة، بدءا من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي، وأن تكون علوم المستقبل مقرراً دراسياً يحتل الوزن نفسه الذي تحتله المقررات التقليدية.

إن تحديث التعليم واستكمال منظومة المعارف الحديثة، والانخراط في سياق الثورة العلمية والمعرفية، وبناء ثقافة ديمقراطية تحترم حق الاختلاف والتنوع وتؤمن

بالتسامح وتعترف بالحقوق السياسية والثقافية والدينية والعرقية للآخرين، كلها شروط موضوعية لتشكيل لوحة الثقافة المستقبلية التي من دونها لن تقوم للدراسات المستقبلية في وطننا العربي قائمة. وليس ثمة جهة عربية أكثر تأهلاً واستعدادا لتشكيل هذه اللوحة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وهذا الكتاب هو الحصاد الأخير لمداخلات ومناقشات دارت رحاها على مدى الأيام الثلاثة للندوة التي عقدتها المنظمة فى تونس العاصمة فيما بين الثاني والعشرين والرابع والعشرين من سبتمبر 2014، وقدم فيها خبراء وباحثون عرب وأجانب عصارة خبرتهم ورحيق أفكارهم التي تراكمت عبر سنوات من البحث في فضاء كان– حتى عهد قريب – مجهولاً، وهو فضاء الاستشراف. فاجتمعت للندوة – باختيار مقصود من الألكسو – فرصة التفاعل الفكري وتبادل التجارب بين باحثين مرموقين من الغرب لهم سابقة خبرة مشهود بها كالدكتور ميشال غوديه أستاذ الاستشراف الاستراتيجي في فرنسا والدكتور ريل ميلر خبير الاستشراف باليونسكو، وباحثين عرب رواد غامروا بارتياد المجهول وركوب الصعب، والإعلان عن نضج المشروع العربي للاستشراف كالدكتور نادر فرجاني والدكتور إبراهيم العيسوي وصاحب هذه المقدمة والسفير أحمد ولد عبد الله، فضلاً عن الحوار بين الأجيال الجديدة من الاستشرافيين العرب، الدكتورمحمد سليم قلالة (الجزائر) والدكتورقيس الهمامي (تونس) والدكتورمحمد فالح الجهني (السعودية) والدكتورمالك المهدي (السودان) وغيرهم.

قُدمت للندوة خمس أوراق مكتوبة تنوعت في مضامينها وأغراضها واهتماماتها، لكن الأوراق الخمس فجرت ينابيع الفكر الاستشرافي الباحث عن مكان يستوطنه ويحط فيه رحاله، ويجمع حوله المريدين والمؤمنين به، وبعثت "المداخلات"، وهي غنية ووفيرة ومتنوعة، برسالة قوية لكل من يهمه الأمر، وعلى رأسهم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، للشروع فورا في بناء مدرسة عربية للاستشراف، تأخذ على عاتقها مهمة توطين الدراسات المستقبلية وشتل ثقافة الاستشراف في البيئة الثقافية العربية.

إن الندوة– أخيرا – مدينة بنجاحها وثراء حصادها وإنجاز أجندتها للرعاية الكريمة لمعالي المدير العام الدكتور عبد الله حمد محارب، وللمتابعة اليومية المباشرة – في دأبٍ وجدٍ وصمت – للدكتورة حياة القرمازي مديرة إدارة الثقافة بالمنظمة،

وللجهد المثابر الدؤوب في تنسيق أعمالها والتواصل مع خبرائها للأستاذ عبد الله ولد بابكر، وهو جهد بدأه قبل أن تبدأ الندوة أعمالها، وظل يباشره حتى بعد أن انفض سامرها.

والله من وراء القصد .... وهو يهدي إلى سواء السبيل

الدكتور محمد إبراهيم منصور

مقرر عام الندوة

الجلسة الافتتاحية

كلمة معالي الأستاذ الدكتور/ عبد الله حمد محارب

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

كلمة الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أصحاب السعادة السفراء

أصحاب السعادة رؤساء وممثلي المنظمات العربية والدولية

أصحاب السعادة الضيوف الكرام

السيدات والسادة الخبراء

السيدة مديرة إدارة الثقافة بالمنظمة

السيدات والسادة

أود بادئ ذي بدء أن أرحب بكم، فردا فردا، وأن أتوجه إليكم بخالص الشكر وعظيم الامتنان على تلبيتكم دعوتنا راجيا أن تكونوا لنا سندا في سعينا إلى تطوير عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من مرحلة التنظير إلى مرحلة العمل الملموس بحيث تنتقل من مؤسسة تنظر للتطوير إلى مؤسسة تمارس العمل الميداني الذي ينفع الناس ويمكث في الأرض، وتقترب من حاجات الدول الأعضاء وكذلك من عامة الجمهور في الوطن العربي. ومن مقتضيات ذلك اعتناؤها بالدراسات المستقبلية، وخاصة الاستشراف الاستراتيجي الذي يتجاوز السؤال التقليدي للمستقبليات: "ماذا يمكن أن يحدث؟" ليركز على السؤالين: "من أنا؟" و "ماذا يمكن أن أفعل؟"، ومن ثم على السؤالين: "ماذا سأفعل؟" و "كيف أفعله؟". ومن حسن الحظ أن يكون بيننا اليوم، ضمن هذه النخبة المتميزة، أحد رواد هذه المدرسة ذات التوجه العملي للدراسات المستقبلية، هو الأستاذ ميشال غوديه Michel GODET الذي يعد صاحب السبق في إدخال السؤال الأهم في هذه السلسلة وهو "من أنا؟" لأن جوابه هو الذي يحدد مناط أجوبة الأسئلة الأخرى، ومعنا كذلك أحد أبرز أعضاء هذه المدرسة، هو الدكتور ريَل ملر Riel Miller المسؤول عن الاستشراف في منظمة اليونسكو التي نرجو أن يشمل التعاون المثمر القائم بينها وبين منظمتنا هذا المجال.

فباسمكم جميعا أرحب بهما وبخبرائنا العرب المرموقين.

السيدات والسادة:

في إطار هذه المقاربة العملية، ارتأينا أن تكون هذه الندوة أشبه شيء بورشة عمل بين متخصصين في الاستشراف لاقتراح خطوات عملية تضعنا على أقوم المسالك لتوطين ثقافة التخطيط بعيد المدى في وطننا العربى، توطينا استملاكيا لا رجعة فيه، لأن الأساتذة العرب الحاضرين والرواد الذين سبقوهم بذلوا جهودا جبارة وأنجزوا دراسات مستقبلية ذات مستوى عالمي. وراودهم، في وقت ما، الاعتقاد بأن مؤسسات القرار قد اقتنعت بأهمية الاستشراف والتخطيط بعيد المدى، ولكنهم ما لبثوا أن تبينوا أن تلك القناعة كانت من قبل مسؤولين تولوا منصب القرار في فترة معينة و لم تكن قناعة مؤسسات، فلما غادر أولئك المسؤولون الحكم وضعت تلك الخطط في الرفوف.

لهذا وجب استخلاص العبرة من تلك التجارب وتعبئة الرأي العام وصناع القرار من أجل دخول الاستشراف دائرة العمل المؤسساتي في دولنا، من منطلق الاقتناع بأنه ضروري لحسن تدبير شؤون الحياة وحسن التعامل مع المشكلات والتحديات، والبحث عن الحلول المناسبة والسعي إلى تحقيق أفضل الخيارات.

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي تعتبر أن الوعي بالمستقبل مسألة ثقافية والعمل على استشرافه قضية علمية، على أتم الاستعداد لتقديم يد العون للباحثين وتأسيس شراكات فعالة مع الدول والمؤسسات الساعية إلى الأهداف نفسها، وفي هذا الإطار فإنها مستعدة لتستجيب لما قد يصدر عن هذه الندوة من توصيات، وذلك من خلال:

1. توسيع مجال اختصاص مرصد التربية بالمنظمة ليشمل كافة قطاعات عمل المنظمة، ويستضيف قاعدة البيانات التي يحتاج إليها الباحثون في مجال الدراسات المستقبلية.
2. إنشاء موقع – أو إضافة حقل في موقع المنظمة – خاص بالاستشراف.
3. تكليف مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة بإنجاز القاموس الخاص بمصطلحات الدراسات المستقبلية.
4. تكليف معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة بإنشاء قسم للدراسات المستقبلية، يتولى تكوين الباحثين والمحللين من كافة الأقطار

العربية، تهيئة لتأسيس أقسام متخصصة في الجامعات العربية.

5. تكليف المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف التابع للمنظمة بالإشراف على تعريب أهم المراجع في مجال الاستشراف.
6. السعي إلى تفعيل وحدة الدراسات الاستشرافية المدرجة في الهيكل التنظيمي للمنظمة.

السيدات والسادة

إن ثقافة التخطيط كثقافة المواطنة وثقافة الحوار وقبول الآخر تغرس قيمَها التربيةُ والتعليم والأسرة والإعلام. وهذه هي القضية، فنحن أمة متخلفة، وينعكس تخلفنا هذا في عدم اهتمامنا بالدراسات المستقبلية. فلوكنا مهتمين بها لما وجدنا الآن ما يحدث في منطقتنا العربية من تشرذم واقتتال، بعضنا يقتل بعضا باسم الإسلام وباسم العروبة مع الأسف الشديد. هؤلاء الذين يرتكبون هذه الأعمال الشنيعة، ومعظمهم من الشباب، هم نتاج ثلاثين سنة من تخلف التربية والتعليم في وطننا العربي، هم نتاج الجامعات والمدارس في دولنا العربية. ولابد من أن يكون غرس قيم ثقافة التخطيط منذ الصغر لأن برمجة العقول تتم في مرحلة مبكرة جدا، جعلت معظم المجتمعات المتقدمة تدرج التعليم ما قبل المدرسي في صلب التعليم الرسمي وتوليه عناية فائقة. وبما أن أطفالنا في الوضع الحالي يدخلون التعليم النظامي وقد أوشكت برمجة عقولهم على الاكتمال، فإنه قد أصبح من الملح إصلاح منظوماتنا التربوية، لكي تركز على تنشئة الطفل العربي كاستثمار للمستقبل، لأن صحة النهايات لا تكون إلا بتصحيح البدايات، خاصة أمام ضعف الدور التربوي التقليدي للأسرة والمعلم، وتراجع التركيز على الحكايات والحكم ذات القيم التربوية، كما تقهقر الاعتناء بعلم المنطق الذي كان يدرس فيما مضى ضمن مناهجنا التعليمية، باعتباره ضروريا للتفكير الصحيح ولفهم مجمل حقول المعرفة. وقد تقلص اليوم، أيضا، الاعتماد على مفاتيح الفكر النير، ومن ذلك مقاصد الشريعة وأصول الفقه وخاصة القضايا ذات الصلة بالاستشراف، كاعتبار "المآلات" الذي يعني ضرورة استشراف مآل الأحكام قبل إصدارها حتى تكون مطابقة للمصالح.

السيدات والسادة:

لقد أكدت في افتتاح الندوة التي عقدت بالكويت في العام الماضي، وأعيد

تأكيد ذلك اليوم، أن ثمة مشكلات لا سبيل إلى مواجهتها والوقوف على نتائجها من دون الدراسات المستقبلية: فهل استعد العالم العربي لعصر ما بعد النفط، عصر فشو الأمية والتسرب الدراسي، عصر شح المياه، عصر تمييع الهوية، وعصر خطط التقسيم والتفتيت الجغرافية – السياسية؟ هل استعد العالم العربي ليواجه هذه المعضلات والأزمات التي بدأت أشباحها تطل برؤوسها القبيحة على حاضرنا؟! إن أبناءنا وأحفادنا لن يرحمونا إذا لم نمهد لهم السبيل إلى مستقبل أفضل، خاصة وأن لأمتنا العربية – لو أحسن توظيف ذلك – من أسباب القوة ما يكفي لتوفير الكرامة لأبنائها، وللمساهمة في بناء الحضارة الكونية وإشاعة روح التعارف والتسامح والحرية والعدالة بين شعوب الأرض.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير العميم لأمتنا وللبشرية جمعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

الجلسة الأولى

الاستشراف : ماهيته ، وضرورة توطينه عربيًّا

رئيس الجلسة: الدكتور محمد سليم قلالة (الجزائر)

المتحدثون:

الدكتور ميشال غوديه: (فرنسا)

المستقبل : أنستشرفه أم نبنيه؟ لماذا الاستشراف؟ وكيف يكون؟

الدكتور نادر فرجانى: (مصر)

التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي

الدكتور ريل ميلر: (اليونسكو)

التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل في صنع السياسات،قراءة المستقبلات ومنهج التوقع

الدكتور قيس الهمامي: (تونس)

ابن خلدون : الموقف الاستشرافي

المداخلات:

- الدكتور إبراهيم العيسوي (مصر)
- الدكتور محمد إبراهيم منصور (مصر)
- الدكتور مالك المهدي (السودان)
- الدكتور ميشال غوديه (فرنسا)
- الدكتور محمد فالح الجهني (السعودية)
- الدكتورة نيفين مسعد (الألكسو)
- الأستاذ فرج شوشان (تونس)
- الدكتور رضا ساسي (تونس)
- الدكتور محمد سليم قلالة (الجزائر)

الجلسة الأولى
الاستشراف : ماهيته ، وضرورة توطينه عربيا

• **الدكتور محمد سليم قلالة (الجزائر)**[1]

دعوني بداية أعبر لكم عن سعادتي بأن أكون رئيس الجلسة العلمية الأولى لهذه الندوة. ويشرفني أن أدير جلسة يحضرها نخبة من تخصصات ودول مختلفة. فهذه الجلسة يشرفها البروفسير ميشال غوديه المعروف عالميا في مجال الاستشراف، والدكتور ريل ميلر من اليونسكو، والدكتور قيس الهمامي تلميذ البروفسير غوديه وإليه يرجع الفضل في نقل جزء من هذا الاتجاه الفكري، وهو جانب الاستشراف، إلى العالم العربي. يتحدث في هذه الجلسة أيضا الأستاذ الدكتور نادر فرجاني . إذن ستكون هذه الجلسة متنوعة وغنية وهي تحمل عنوان (الاستشراف ماهيته وضرورة توطينه عربيا).

وسنبدأها بمحاضرة البروفيسير ميشيل غوديه:

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر. مؤسس مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف. ألف كتابا عنوانه «صناعة المستقبل : المناهج والأدوات»، وشارك في تعريب كتاب ميشال غوديه «الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم».

المستقبل : أنستشرفه أم نبنيه؟ لماذا الاستشراف؟وكيف يكون؟

الدكتور ميشال غوديه

المستقبل : أنستشرفه أم نبنيه؟ لماذا الاستشراف؟ وكيف يكون؟

الدكتور ميشال غوديه[2]

بادئ ذي بدء أقدم خالص شكري لحضراتكم. لن يكون في حديثي هذا المرتجل (توجد ورقة مكتوبة بالفرنسية وأحد كتبي على ذمتكم) إضافة أساسية بالنسبة إلى الذين قرؤوا ماكتبت باللغة الفرنسية أو باللغة الإنجليزية. ولكن يظل من المفيد الاستماع مباشرة إلى من تصوروا بعض الأمور أوكتبوها.

دعوني أولاً أعرب عن إعجابي بحديث السيد المدير العام نظرا لما تضمنه من نقاط تبدو لي في غاية الأهمية، لأنها تبشر بأن العالم العربي بدأ، أخيرا، يأخذ مصيره بنفسه في مجال الاستشراف، لأن الدراسات الاستشرافية لا تتم بالمناولة والاعتماد على الخارج بما فيه الغرب.

قبل أربعين سنة، في بداية حياتي كمختص في الاستشراف، أجريت دراسة حول موضوع "الجزائر في مواجهة التطور العالمي"، استغرقت عاما كاملا، واستخدمت فيها مجموعة من االطرق التي قمت بتطويرها، وتوصلت إلى أن العامل الأساسي لتطور أي بلد من البلدان يكمن في التحكم في العمران والديموغرافيا والتعليم. لكن الأصدقاء الجزائريين قالوا لي، وقتها، إنهم غير معنيين بهذه الدراسة، وأن ما يهمهم هو أجوبة تخص التصنيع والتطور التكنولوجي.

واستنتجت من هذه التجربة أن أفضل وسيلة لتحقيق النتائج المأمولة هي أن تجعل المعنيين يصلون إلى الاستنتاجات بأنفسهم، بدلاً من أن يحصلوا عليها دون عناء، وبالتأكيد من الأفضل "أن تعلم الناس الصيد، بدلاً من إعطائهم سمكة تم اصطيادها".

واقتنعت خاصة بضرورة اعتماد المنهج التشاركي في الدراسات المستقبلية، بأن يساهم فيها المعنيون أنفسهم، ولا تكون حكرا على المتخصصين.

السادة الحضور، أعتقد أنه من المهم أن ندرك أن مواجهة المستقبل تقتضي

---

2 دكتوراه في الاقتصاد ودكتوراه في الإحصاء. أشهر علماء الاستشراف في فرنسا. أستاذ الاستشراف الاستراتيجي بالكونسرفاتوار الفرنسي للفنون والحرف. له عشرات الكتب والدراسات في مجال الاستشراف، تُرجم أغلبها إلى عدة لغات منها العربية.

الاستعداد له. ومع ذلك لا نستطيع توقع كل الأمور، فكثير مما حدث في الماضي القريب لم يكن متوقعا، بل ربما لم يكن من الممكن توقعه. فلم يكن أحد يتوقع سقوط حائط برلين، ولا تفجير برجي نيويورك، ولا ثورات الربيع العربي، وخاصة نتائجها. لكن دراسة المستقبل تجعلنا أكثر اطمئنانا عند التعامل معه، فالمستقبل ليس مكتوبا أو مرئيا، ومع ذلك لا بد من أن نعمل على دراسته. فلاشك أننا في المستقبل سوف نواجه عقبات وصعوبات تحتاج إلى الاعتماد على دراساتنا السابقة. ولكن المهم هو تحديد الهدف، وأستشهد في هذا الصدد بمقولة الفيلسوف سينيكا " لا توجد رياح مواتية للبحار الذي لا يعرف وجهته".

ولكي نعرف إلى أين نتوجه علينا أن نعرف أين نحن ومن أين جئنا. وليس المهم ما سيعترضنا من العواصف والصعوبات بل المهم أن نحدد وجهتنا ونسعى إلى بلوغها، إذا كان لدينا، فعلا، مشروع وحلم نسعى إلى تحقيقه. وهذا يذكرنا بمبادئ السببية والغائية عند أرسطو حيث إن "الهدف يشرح الحدث".

وأذكركم أيضا بعبارة موريس بلوندال Maurice Blondel " المستقبل لا يُتوقع بل يتم تحضيره". وأريدكم أن تعوا جيدا ما أشرت إليه سابقا وهو أن المستقبل ليس مكتوبا. وهوما يوضح الفرق عندي بين طبيعة الاستشراف الاستراتيجي الذي يقوم على بناء المستقبل وصياغته، وبين توقع المستقبل بالمفهوم الأنجلوسكسوني الذي يعتمد على الحدس.

وتقليدياً يُنظر إلى المستقبل على أنه مفتوح على مستقبلات عديدة بينما الماضي واحد، ولكن هذا التصور خاطئ، فالماضي هو أيضا متعدد وغير مؤكد مثل المستقبل، وقد نبهني إلى ذلك أحد علماء الاستشراف في رومانيا. فالمؤرخون يعكفون دائما على كتابة التاريخ بحسب احتياجات الحاضر.

أود أن أوضح أيضا– استنادا إلى آراء القديس أوغسطين المعروف عندكم جيدا في تونس،كما علمت من قيس الهمامي بمناسبة أطروحته عن الإسلام والاستشراف– أن الماضي والمستقبل غير موجودين والمهم هو الحاضر. وللحاضر ثلاثة أشكال: حاضر الماضي الذي يمثل تصوراتنا للماضي بحسب احتياجات الحاضر، وهناك حاضر الحاضر، وحاضر المستقبل، الذي يعني ما نقوم به اليوم من أجل المستقبل، وقد لا يحالفنا النجاح في تحقيق مشروعنا، ولكن المهم هو الإرادة وما نقطع من خطوات في سبيل تحقيق الهدف.إنها مغامرة.

من ناحيتي أود أن أعرب عن فخري وحزني في الوقت ذاته، وذلك لأنني، وبعد أربعين عاما من العمل، تركت كرسي الاستشراف في الكونسرفاتوار الوطني للفنون والحرف، وقد كنت مصيبا في كثير من الأحيان، ولا يعني ذلك أنني كنت أكثر ذكاء من الآخرين، بل يعني أنني كنت ومازلت أتخوف من الأفكار المسبقة والمسلمات، وأعتبر أن كل إجماع مدعاة للشك.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أني قمت بدراسة عام 1988 حول التعليم في فرنسا نبهت فيها إلى أنه سيكون لنا فائض في عدد حملة الشهادات، ونقص في عدد الفنيين. وأنا اليوم سعيد بأن توقعي كان صحيحا، ولكنني حزين لأنه لم يستمع إلي أحد في ذلك الوقت.

ويمكن القول في هذا الإطار إن التوقع الجيد للمستقبل ليس الغرض منه تحقق ما يتوقع، بل العمل من أجل منع أن يتحقق. لذلك علينا الاستعداد للتغيير والتطوير لأن ذلك هو أفضل وسيلة للوصول بنا إلى التقدم المأمول، وهذه هي مسؤولية الجميع، لست أنا فقط، ولكن أنتم أيضا مسؤولون عن هذا التغيير والتطوير.

اسمحوا لي الآن أن أستعرض المواقف الثلاثة الرئيسية أمام المستقبل، أولها انتظاروقوع الحدث ليقع رد الفعل، وثانيها استباق الأحداث، وثالثها إثارة الحدث بحيث يكون وقوعه بالكيفية التي توافق رؤيتنا. وفي الحالتين الأولى والثانية، يكون الإنسان سلبيا تقع عليه الأحداث، أما في الحالة الثالثة فهو فاعل مؤثر. الحالة الأولى يمثلها رجل المطافئ الذي ينتظر اندلاع الحريق ليتدخل، ومن بين ممثلي الحالة الثانية شركات التأمين التي تقوم بالتوقعات التي تعنيها خاصة في مجال الديموغرافيا وتزايد أعداد المسنين. ويمثل الحالة الثالثة المقاول الذي يعمل ويبتكر الحلول. والاستشراف يشمل المواقف الثلاثة. ولا بد أيضا من إضافة الحلم فمن الضروري أن نحلم.

ومن اللافت للنظر أننا لانعير اهتماما كبيرا لبعض الأحداث القادمة، ولنتائجها الخطيرة، بينما نهتم بأحداث الماضي. فنحن نعلم اليوم مثلا أن سكان إفريقيا سيزداد عددهم بمليار وثلاثمائة مليون نسمة، بينما سيحدث عندنا في أوروبا انهيار سكاني بسبب انخفاض معدل الولادات إلى 4ر1. وكما يقع في الحالة الجوية عند وجود منطقة ضغط مرتفع ومنطقة ضغط منخفض، فإن الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا ستزداد ولا مرد لها.

ونعلم كذلك أن سكان اليابان سينخفض عددهم بثلاثين مليون نسمة من الآن وحتى 2050، ولن يتم تعويضهم محليا. ولكنكم لا تسمعون حديثا عن هذا الأمر بينما ما زال الحديث جاريا عن 30 ألفا ماتوا في هيروشيما.

وتوجد مشكلة حقيقية عندنا في الغرب وهي أن مجتمعاتنا كدست كثيرا من الخيرات ولكن ما تجلبه هذه الخيرات من الخير في تناقص مستمر. فالناس أصبحوا أكثر غنى ولكنهم لم يصبحوا أكثر سعادة. وهذا يحملنا على التساؤل عن الغاية من زيادة معدلات النمو.

أما بخصوص الأسئلة الخمسة الرئيسية التي ينبغي علينا طرحها، فقد لاحظت أن السيد المدير العام قد ذكرها منذ حين، ولكني أريد أن أتوقف عند اثنين منها. الأول هو "من أنا؟"، من أين جئت؟، والثاني " ماذا يمكن أن أفعل؟"، وهو قريب من المقولة " اعرف نفسك بنفسك"، ما هي إمكانياتك؟ إذ من الضروري أن تعرف حجمك وقدراتك والحدود المتاحة لك. ونحن نلاحظ أن الدول التي حققت نهضة صناعية في هذا العصر ليست، في الغالب، دولا ريعية، وكأن الريع بمثابة السم. أما سؤال المستقبليين التقليدي" ماذا سيحدث؟" فليس مهما في الواقع لأننا لن نعرف ذلك إلا عندما يكون قد وقع. وللمرور من التوقع إلى الفعل توجد مرحلة ضرورية، هي استملاك التوقع. ذلك أن الفكرة الجيدة إذا أريد فرضها تصبح في الواقع فكرة سيئة، لأنها سترفض. ومن هنا تأتي أهمية المناهج والطرق. وقد طورنا عددا من المناهج وضعناها على ذمة الراغبين فيها مجانا باللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، ويكن تحميلها من موقعنا، ونأمل أن تساعد الألكسو في توفيرها بالعربية. ويوجدعندنا منهج"رادار الاستشراف"ويقضي بدراسة الظاهرة ومحيطها المباشر والمحيط العام، ثم بعد ذلك القيام بتحليل أدوار الفاعلين المؤثرين في المتغيرات. فلا يمكن، مثلا، دراسة سعر البترول كمتغير دون دراسة أدوار الفاعلين في ذلك. ولا بد لنا، ونحن نؤكد على أهمية العقلانية، من الاعتراف بأنه توجد أمور لا تخضع لها. إن السيناريو المحتمل حدوثه ليس دائما هو الذي نتوقع حدوثه بحكم المعطيات. ولكن غير المتوقع ليس دائما سيئا. أتذكر أنه في عام 1973 – وكنت وقتها أعمل في مفوضية الطاقة النووية (فرنسا) ندرس مستقبل الطاقة– كان سعر البرميل 4 دولارات، وكان تقدير الاحتياطي النفطي المؤكد أنه لا يكفي إلا لثلاثين سنة، وقد زادت المدة في تقديرات عام 2003 إلى 47 سنة، وكان

سعر البرميل وقتها 45 دولارا، ثم في يونيو2008 أصبحت المدة 150 سنة، وسعر البرميل زهاء 150 دولارا.

أخيرا أؤكد على أهمية المنهج التشاركي في الاستشراف وأن تكون الفرق متعددة ومن كافة الاختصاصات، ويكون دور المختص في الاستشراف دور"الميسر". وهنا أذكّر بأننا قد بيّنا في أكاديمية التكنولوجيا – التي أنا عضو فيها– أن مساهمة التقنية في الإبداع التكنولوجي لا تتجاوز 20 في المائة، بينما يعود الفضل في الثمانين في المائة إلى عوامل اجتماعية وتجارية ومالية وتنظيمية.

وفي الختام أقول إن غايتنا الأساسية من الاستشراف هي أن يساعدنا على القيام بواجبنا تجاه الأجيال القادمة. وشكرا.

التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني

التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني[3]

أولاً: المفاهيم واللحظة التاريخية الراهنة:

1. لمحة عن استشراف المستقبل في الوطن العربي:

"التنبؤ" Prediction بالمستقبل مغامرة محفوفة بالمخاطر، تفشل في غالبية الحالات، وتخيب نتائجها دوما.

لذلك استقر النظر العلمي في مستقبل مجتمع ما على أنه، ابتداء من لحظة تاريخية معينة، يمكن أن تتبلور عدة مسارات مستقبلية بديلة، ومن ثم نهايات بديلة مترتبة على كل منها، حسب تطور ظروف المجتمع المعني والسياق المحيط به والمؤثر في حركته، مع وضع تقدير لإمكان قيام البدائل المختلفة المتوقعة، والعوامل الحاسمة التي يمكن أن ترجح احتمال تبلور كل منها.

لكن يوجد منظور آخر للنظر في المستقبل، هو منظور العمل على المساهمة في صُنعه، من خلال التعرف على العوامل الحاسمة والنقاط المفصلية التي ترجح تبلور مسار مستقبلي، مرغوب فيه، إما بسبب التقدير بأفضلية نتيجته المستقبلية، أو الاعتقاد بتوافر مزايا للمسار في حد ذاته. وبناء عليه، تمثل الدراسة المعمقة لهذا المسار ومتطلباته، مع الإشارة إلى بدائله غير المرغوب فيها، ذخيرة فكرية مغنية لقوى التغيير الحية في المجتمع، يمكن أن تعزز من إمكان قيام هذا المسار الخيِّر، وتفادي بدائله غير المرغوبة. هنا يمكن أن تكون المسيرة فعلاً بأهمية المقصد، أو أهم، حيث المسيرة هي سبيل بلوغ المقصد.

ولا خلاف، في المنظور التاريخي، في أن بذور المستقبل تزرع في تربة الحاضر وترتوي من نهر الماضي. ومن ثم فإن أي استشراف للمستقبل، مهما طال أفقه

---

3 دكتوراه في الاقتصاد من جامعة نوث كارولينا عام 1970، أستاذ بجامعة القاهرة. اشتهر بصفته رئيسا لفريق تحرير «تقرير التنمية الإنسانية العربية» الذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عمل مستشارا لعدد من المنظمات العربية والدولية. يرأس مركز «المشكاة» للدراسات بالقاهرة.

الزمني، لا يمكن أن يكون منقطع الصلة بالحاضر والماضي. وينطبق هذا التحفظ على فعل صوغ الرؤى المستقبلية ذاته، حيث لا تملك جهود صياغة بدائل المستقبل، مهما حاولت، أن تفلت من إسار الحاضر والماضي القريب تماما، خاصة إن حَمَل الماضي القريب أحداثا جساما تنطوي على تبعات مهمة لموضوع الاستشراف. وهذه هي حال المرحلة الراهنة في مسيرة الأمة العربية. ومن ثم، فمن الطبيعي أن تلقي هذه الأحداث الجسام بظلالها على الجهد المقترح هنا، وإن كان الطموح ألا يبقى الاستشراف سجينا لها. حيث إن جهد الاستشراف دائما على خطر من أن يلقي الحاضر والماضي القريب بظلال ثقال على الرؤية المستقبلية. والعلاج المنهجي الناجع لهذا النقص هو المراجعة الدورية للرؤى الاستشرافية، كلما تغيرت الظروف الابتدائية، بما يوجب إعادة النظر في الرؤى المصوغة سابقا.

والحق أن الاهتمام باستشراف المستقبل في الوطن العربى قديم، استجابة للطفرة في الاهتمام بمستقبل العالم كله، والتي تبلورت في حركة "النماذج العالمية" Global Models، في سبعينيات القرن الماضي، وإن انقطع حبله لمدة طويلة حيث انقضى على نشر العمل الأكبر في المجال (مشروع استشراف مستقبل الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988) قرابة ربع قرن. وقد جرت في المنطقة، وفي العالم كله، منذ ذلك الحين، مياه كثيرة في مجرى نهر التاريخ، حتى قد يصعب على البعض إنشاء الصلة بين الرؤية المتضمنة في ذلك العمل وعالم اليوم. ويقع تفسير ذلك في كثرة ما مر من مياه، بعضها أشبه بالطوفان، في مجرى النهر حتى كاد المجرى ذاته يعاد نحته من جديد، وما عاد الأمر يحتمل رفاهية التصحيح على الهوامش، تلك الرفاهية التي تطيقها جهود المراجعة على آجال زمنية قصيرة.

تأسيس مدرسة عربية لاستشراف المستقبل إذن، هو امتداد لجهود استشراف مستقبل الأمة العربية بعد طول انقطاع، بما ينفي إمكان التمديد الخطي المباشر لأي عمل سابق. بل يتعين نقل النظر في الموضوع برمته إلى صعيد مغاير يأخذ في الاعتبار ما جرى من خضم مياه في مجرى نهر التاريخ في الحقبة الماضية، لاسيما اللحظة التاريخية الراهنة الحُبلى بإمكان قيام قطيعة تاريخية مع تراكم قرون من التخلف والانحطاط، مما يوجب إعادة النظر والاستبصار جذريا.

في المنظور الإيجابي، ولضمان مواكبة جهود استشراف المستقبل القادمة للتغير في المنطقة والعالم من حولها، بما يزيد من فرص خدمتها لغايات الأمة العربية في الحرية

والعزة والكرامة، يتعين أن تجرى مراجعة أعمال استشراف المستقبل في الوطن العربي، دورياً وعلى آجال قصيرة نسبيّا، كل خمس سنوات مرة مثلاً، وأن تصبح عملية المراجعة الدورية وسيلة لإعادة الاهتمام، في جميع شرائح الأمة، بالقضايا المثارة في استشراف مستقبل الأمة العربية إلى بؤرة العمل على درب النهضة في الوطن العربي.

2. في مغزى اللحظة التاريخية الراهنة في الوطن العربي:

منذ نهايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والوطن العربي يمر بمدّ تحرريّ عظيم، بعد عقود من الحكم التسلطي أنتجت تراكما هائلا من القهر والإفقار وضعف الاستقلال الوطني. ويروم هذا المد التحرري العربي، في نهاية الأمر، نيل غايات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية للجميع على أرض الوطن العربي بأكمله.

فقد تبين من تاريخ المد التحرري العربي، حتى الآن، أن ما يحدث من تطورات تحررية في بلد عربي ما، خصوصاً إذا كان معقلا من معاقل المد التحرري مثل تونس ومصر، يؤثر في باقي البلدان العربية، كل حسب ظروفه بالطبع. ومن ناحية أخرى، فإن الفرص الكبرى لتكامل عربي، باعتباره سبيلا للنهضة الإنسانية في الوطن العربي، تعني أن نيل غايات المد التحرري العربي عامة رهن بقيام ترتيبات إقليمية أمتن من تلك القائمة الآن، في اتجاه مشروع للتكامل العربي الفعال يكون سبيلا للنهضة الإنسانية في عموم الوطن العربي، وهوما يستدعي قيام ترتيبات للحكم الديمقراطي السليم على الصعيد العربي وبنية قانونية ومؤسسية إقليمية يمكن أن تحمل مثل هذا المشروع التاريخي.

في جميع هذه الحالات، يظهر أن غياب المعرفة المعمقة بما يجري وبما يجب أن يحدث للإسراع بنيل غايات المد التحرري العربي، كان من الأسباب الرئيسية للتعثر الملاحظ على مسار هذه البلدان العربية بعد الانتفاضات الثورية العظيمة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التعثر البادي في جميع بلدان المد التحرري العربي، والقاضي بتعذر التحول إلى الحكم الديمقراطي السليم فيها، والدال على أن الموجة الأولى من المد كسرت في بلدان المد الرئيسية على صخور الاستبداد والفساد، نزعم أن الشعوب ستنتصر في موجات تالية وتنال غايات الحرية، متضمنة الحكم الديمقراطي السليم، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية للجميع. وفي ما

حدث في مصر واليمن، وخاصة في تونس، من التوصل لوثائق دستورية أفضل مما سبقها، رغم الصعوبات الجسام المحيطة به، مصداق لهذا الزعم. لكن لشديد الأسف لا يخفى أن التحول الديمقراطي في البلدان العربية الخمسة الرئيسية للمد التحرري تعثر حتى قاربت "الثورة المضادة" أن تنتصر في حالات. ويعنينا هنا أن أولي الأمر في المراحل الانتقالية لم يمتلكوا رؤية رصينة متكاملة تضمن نيل غايات المد التحرري العربي. والأهم أنهم لم يكونوا ثوريين في الروح والفعل، بل كانوا أقرب إلى كونهم امتداداً لأنظمة الحكم التسلطي الفاسدة التي قامت الانتفاضات الشعبية لإسقاطها، وربما لم تفلح بعد.

إن الانتفاضات الشعبية قامت ضد مزيج القهر والإفقار الذي ينتجه نسق الاقتصاد السياسي للحكم التسلطي الفاسد. غير أن هذه الأنساق كانت قد أنشأت بنى قانونية ومؤسسية ضخمة وقوية وشبكات مصالح في عموم المجتمع، ومع الخارج، يصعب تفكيكها بسرعة.

ثانياً: توجهات رئيسية في موضوع الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي:

الأساس المفهومي للمسار المرجعي: نحو تبلور نهضة إنسانية في الوطن العربي، في الغاية والمسار:

أ. ثلاث بوابات رئيسية لنهضة إنسانية:

يمر مسار تبلور نهضة إنسانية في الوطن العربي (والذي نقترح أن يكون المسار المستقبلي العربي) عبر البوابات الثلاث التالية:

1 – ضمان الحرية والحكم الديمقراطي الصالح:

وهو، بالمعنى الشامل الممتد من حماية حرية الفرد إلى حرية الوطن، وإقامة نسق الحكم الديمقراطي الصالح الذي تستلزمه صيانة الحرية، وضمان اطراد التمتع بها في عموم الوطن العربي، البوابة الرئيسية الأولى لقيام نهضة إنسانية في ربوع الوطن. ويلاحظ على وجه الخصوص، أن الحرية، على المستوى الفردي، تضمن الوفاء بحاجات الناس على مستوى كريم كما تصون العدل وكرامة الإنسان في الوقت ذاته، وأن الحرية لا تكتمل إلا بحرية الوطن تامة.

ونسق الحكم الديمقراطي الصالح المقصود، بالإضافة إلى حماية الحرية بمفهومها

الشامل، يضمن حقوق المواطنة غير منقوصة لجميع المواطنين، ويحترم كامل حقوق الإنسان لجميع البشر، من دون أي تفرقة حسب الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية. ويضمن، على وجه الخصوص، مساءلة الحكام والتداول السلمي على السلطة السياسية.

2– إقامة مجتمع المعرفة:

البوابة الرئيسية الثانية لمسار نهضة إنسانية في الوطن العربي هي إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية. وكما في تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني، 2003، لا نقصر المعرفة على مجالات العلم الطبيعي والدقيق، ولكن ندخل فيها نواتج العلوم الاجتماعية والإنسانية والمعرفة الكامنة في الإبداع الأدبي والفني. ويعني ولوج هذه البوابة انتظام المجتمعات العربية حول مبدأ اكتساب المعرفة، نشرا وإنتاجا، في جميع مجالات النشاط البشري. في مجال التنمية الإنتاجية على وجه الخصوص، يعنى هذا التوجه إقامة نمط إنتاج المعرفة في المجتمعات العربية في سياق التنمية الإنسانية المستقلة، بديلاً لنمط استهداف الريع السائد حاليا، وهو ما يعني مواكبة الوطن العربي لتطور الأحداث في مسيرة تقدم البشرية، حيث المعرفة هي أساس القيمة.

وعليه، تتضمن رؤية إقامة مجتمع المعرفة ضمان تعزيز وسائل نشر المعرفة وإنتاجها: النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة إلى طرفي المتصل التعليمي، في التعليم العالي والطفولة المبكرة، وللتعلم المستمر مدى الحياة، وتعميم البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية والانتماء المقتدر إلى عصر المعلومات، بحيث يجري التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة، وتوظيفها بكفاءة، في جميع جنبات البنية المجتمعية العربية.

3– إقامة التنمية الإنسانية المستقلة وإحداث إصلاح جذري في البنى المجتمعية:

يمثل اعتماد التنمية الإنسانية المستقلة ضمانة إصحاح المجتمعات العربية من حقبة الرأسمالية المنفلتة التي تزاوجت مع السلطة السياسية في سياق استشراء الاحتكار والفساد، لتنتج مزيجا من تراكم الفقر والقهر الذي مثل الحافز الموضوعي للثورات الشعبية. ويتكامل مع هذا المسعى الخيّر إصلاح تلك البنى المجتمعية التي هي من صنع البشر، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، والتي بينت إصدارات تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، كل في مجاله، إعاقتها لمشروع نهضة إنسانية

في الوطن العربي، مما يتطلب إصلاحا مجتمعيا، شاملا وعميقا، مع إعطاء أولوية مستحقة لإصلاح البنى السياسية في البلدان العربية التي خلصت إصدارات تقرير "التنمية الإنسانية العربية" المتتالية إلى اعتبارها المعوِّق الأهم لقيام نهضة إنسانية في الوطن العربي. ونجح المد التحرري الموصوف في التمهيد في بدء العملية التاريخية لإزاحته. ومن ثم يقترح أن تتركز جهود استشراف المستقبل في الوطن العربي على إبراز أهم جوانب الإصلاح المجتمعي المنشود، التي ينبغي أن تتضافر مع الإصلاح السياسي الواسع والعميق، باعتباره قاطرة مسيرة النهضة، لنيل غاية إقامة النهضة الإنسانية في عموم الوطن العربي.

وتبرز في مجال الإصلاح المجتمعي الحاجة الماسة لإصلاح عميق لنسق التنشئة والتعليم، بالمعنى الواسع، باعتبار التعليم الراقي النوعية والمُكسب لمسببات النهضة، من مهارات وقدرات ونسق حوافز وأنماط سلوك، ركيزة أَساسية لجميع مجالات الإصلاح المجتمعي اللازم لإقامة مجتمع الحرية والمعرفة. ويمتد الاهتمام هنا إلى ضمان قيام بُنى قانونية ومؤسسية، وتعزيز نسق للحوافز والسلوك المجتمعي، تتكفل بحمل مشروع النهضة الإنسانية، ومكافحة الفساد، ونهوض المرأة.

ب– ثلاث دعامات أساسية للبوابات الرئيسية الثلاث:

تنفتح مصاريع كل من البوابات الثلاث الرئيسية، رحبة وثابتة، على ثلاث دعامات أساسية للنهضة، بمعنى أن كلا من بوابات النهضة الرئيسية الثلاث تنهض على جماع الدعامات الثلاث التالية:

1– الاعتزاز بالثقافة العربية الإسلامية دون تقديس متحجر يُقعد عن التجديد، ودون سلفية جامدة تورث الانكفاء على لمحات المجد في الذات الماضية والتمترس في إسارها.

لقد انتهت إصدارات تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002 – 2005، إلى أن الثقافة العربية الإسلامية، خاصة في حدود المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية والفقه المستنير، لا تقف، في حد ذاتها، عائقا رئيسيا لمشروع النهضة القائم على الحرية واكتساب المعرفة ونهوض المرأة. لكن كل الإعاقة تقع في توظيف بُنى الاستبداد والتخلف للتأويلات الرجعية المتشددة لمكونات الثقافة العربية الإسلامية، لخدمة إعادة إنتاج هيمنة القلة المهيمنة في نظم الحكم الاستبدادية في المجتمعات العربية، وتكريس العزوف عن اكتساب المعرفة نشرا وإنتاجا، والإبقاء على ارتهان المرأة

لتقاليد جامدة ومعوقة لحفز الإبداع ورقي الإنتاجية في البلدان العربية. ومن هنا تتجلى، مرة أخرى، أولوية الإصلاح السياسي، وصولاً إلى الحرية والحكم الديمقراطي الصالح، في مشروع عربي لنهضة إنسانية.

هناك بالقطع إشكاليات في التركيبات الثقافية القائمة، نحن في حاجة إلى أن نجد لها حلولاً، وتزداد فرص حل الإشكاليات الراهنة في ميدان الثقافة والدين خدمة لمصلحة مشروع النهضة، من خلال تكريس التفسيرات الدينية المستنيرة والمؤازرة للنهضة الإنسانية، والحفز على الاجتهاد وتعزيزه في مناخ من الحرية، خاصة الحريات المفاتيح للرأي والتعبير والتنظيم.

الاعتزاز بمكونات الثقافة العربية الإسلامية المتسقة مع مشروع للنهضة الإنسانية، وتوسيع نطاقها، إذن، دعامة رئيسية لنهضة الأمة، ولكن دون انقطاع عن مسيرة الإنسانية جمعاء. ولذا فمن الضروري تبني التوجه – الدعامة الرئيسية التالي.

2– الانفتاح الإيجابى على العالم المعاصر بغرض الاستفادة من أفضل منجزات البشرية التي كان للأمة العربية، في حقب تاريخية سابقة، شرف المساهمة فيها باقتدار يؤهلها للاستفادة من أفضل إنجازاتها. ولقد آن للعرب أن يستعيدوا شرف هذه المساهمة، أخذاً وعطاء، مع تكريس الاعتماد الجمعي على الذات واستقلال الأمة العربية عن القوى المهيمنة في النظام العالمي المعاصر، خاصة من منظور التحرر الوطني وتقرير المصير، بما ينهي استباحة الأمة من خارجها، ولكن دون انقطاع أو معاداة معممة أساسها الرعب من الخارج الذي يتغذى على الجهل به.

والمقصود هنا هو الانفتاح على البشرية جمعاء، أينما يمكن أن نجد زاداً لمشروع النهضة الإنسانية العربي، وليس الغرب وحده، وليس الولايات المتحدة فقط داخل الغرب. وإن أمكن، من حيث المبدأ، أن يمثل مجتمع الولايات المتحدة (تمييزاً له عن الإدارات الأمريكية، خاصة المتغطرسة منها) أحد المناهل الممكنة للاقتراب من مكونات نهضة إنسانية في العالم المعاصر خارج البلدان العربية.

3– السعي لإقامة منطقة المواطنة الحرة العربية: ربما لا تتاح لمجموعة متجاورة من الدول في العالم مقومات التعاون والتكامل، بل والتوحد، قدر ما يتوافر للبلدان العربية. وعلى حين تسعى بلدان العالم جميعها للانتماء لكيانات أكبر خاصة في عصر العولمة والمنافسة الشرسة هذا، فما زالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي، وتحديات المنطقة، فرادى، بل وتنحو إلى التعاون مع الأجانب مهملة التعاون

العربي، الأمر الذي يفوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الإنسانية والأمن القومي. وعليه فإن التشرذم العربي هو من أشد معوقات رفعة العرب في العصر الآتي.

وجدير بالذكر هنا أن مسيرة التعاون العربي، على صورة إنشاء جامعة الدول العربية، تسبق جهود الدول الأوروبية التي انتهت بتكوين الاتحاد الأوروبي، بينما كانت تتقهقر مسيرة التعاون العربي، كما يظهر من استعراض أهم وثائق التعاون العربي عبر حوالي خمسة عقود.

ويقتضي تعظيم مساهمة التعاون العربي في بناء التنمية الإنسانية، اتساعه لمجالات تتعدى تحرير التجارة إلى تعظيم الإنتاج وتوليد التجارة من خلال التعاون المشترك في بناء القدرات الإنسانية والتقانية والإنتاجية في عموم المنطقة العربية. وفي النهاية، إلى استهداف إقامة منطقة مواطنة حرة عربية تكفل الانتقال الحر لعناصر الحياة البشرية، شاملة البشر والمعرفة من دون الاكتفاء برأس المال، أو مجرد السلع والخدمات، تحقيقا لأعلى إنتاجية مجتمعية لعناصر الإنتاج وأرقى مستوى رفاه للبشر. ويستلزم كل ذلك إنشاء البنية المؤسسية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف .بما يضمن تحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في تعظيم عائد التعاون العربي على التنمية الإنسانية في عموم المنطقة وتتجاوز حدود التكامل المالي والتجاري الهش، القائم أو المستهدف حاليا، إلى تمتع العربي بحقوق المواطنة كاملة في جميع الدول العربية.

وتقوم، من ثم، حاجة ملحة لتقوية مؤسسات للحكم "عبر – القطري" و "فوق – القطري" في الوطن العربي مع العمل على تقوية تنظيمات المؤسسات الأهلية، وإحكام مساءلة مؤسسات الحكم عبر القطري أمام عامة الناس في البلدان العربية قاطبة. ويتمثل سبيل التصحيح الأهم في توسيع نطاق المشاركة الشعبية الفاعلة في اتخاذ القرار على الصعيد العربي.

وهناك ثلاثة سبل رئيسية مقترحة لتحقيق ذلك الهدف. يتمثل الأول في العمل على إنشاء "مجلس الأمة العربية" أو "برلمان العرب" لتمثيل القوى الشعبية العربية في اتخاذ القرار على الصعيد العربي، حبذا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. أما السبيل الثاني فهو إنشاء محكمة عدل عربية يستطيع أن يلوذ بها المواطن العربي لحماية حقوقه، ولو من عسف حكومته عند الضرورة. والسبيل الثالث هو تنشيط منظمات العمل الأهلي العربي ودعمها، وإدماجها في عملية صنع القرار على

الصعيدين القطري والقومي. ولعل هذه التطورات تتمخض في يوم غير بعيد عن نشأة شكل من السلطة التنفيذية فوق القطرية في الوطن العربي على غرار المفوضية الأوروبية مثلا.

هذه الدعامات الثلاث تشكل مجتمعة الهوية العربية النهضوية: اعتزاز بالثقافة العربية، بنفس معاصر منفتح على أفضل منجزات البشرية، وينزع للتكامل في كيان واحد له قيمة إنسانية، تاريخا ومستقبلا. وقمين بالبوابات الثلاث للنهضة الإنسانية أن تقوم عليها.

ج- أبرز معالم تمرحُل المسيرة التاريخية على درب النهضة:

يُقترح أن تُعنى دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي القادمة بالنظر في المسارات البديلة لإقامة نهضة إنسانية في الوطن العربي، ومن ثم تكتسب مسائل توزع العمليات التاريخية للنهضة عبر الزمن المستقبلي من حيث التزامن أو التتالي، أو التراتب، أهمية خاصة.

نزعم أن قاطرة مشروع النهضة الإنسانية في الوطن العربي هي، بلا مراء، الإصلاح السياسي، الواسع والعميق، على الصعيدين القطري والقومي، المؤدي لقيام مجتمع الحرية والحكم الديمقراطي الصالح في عموم الوطن العربي، والذي ينتظر منه أن يسهم في إصلاح الحكم على الصعيد العالمي، وهو أيضا مطلوب لصحة مشروع نهضة الأمة العربية.

والأمل أن يتم ذلك التحول التاريخي المؤسس لمسار النهضة في مشروعنا، وفق البديل المستقبلي المفضل لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث أي مسيرة الازدهار الإنساني، حامل مسيرة النهضة في مصطلحنا هنا، والقائم على عملية تفاوض سلمية تستهدف إعادة توزيع القوة لمصلحة عامة الناس، وبناء معمار قانوني ومؤسسي يضمن الحرية والعدل، وفق نسق حكم ديمقراطي صالح، وينتظر أن تبدأ بمشهد تُحترم فيه جميع الحريات الأساسية للرأي والتعبير والتنظيم (وأهمها الأخيرة)، مما يؤدي إلى قيام مجتمع مدني حيوي وفعال، يتميز بصلاح الحكم، حتى يشكل طليعة عملية التفاوض السلمي، تفاديا لمسار "الخراب الآتي" الذي حذر منه التقرير، وهو مسار الانحطاط والهوان الراهن ، وتتجمع لشديد الأسف سحبه السوداء في أكثر من بلد عربي حالياً نتيجة لامتناع الحكم التسلطي عن اجتراح الإصلاح العميق الذي تطالب به القوى الوطنية، أو التباطؤ فيه أملاً في الالتفاف

عليه أو ضمان تأمين الأموال المنهوبة من الشعب في ظل حكم الاستبداد والفساد الذي يوشك أن ينهار.

ويمكن أن يقوم نمط معقد من التراتب بين مشاهد الإصلاح السياسي وباقي مكونات الإصلاح المجتمعي عبر الزمان والمكان في المنطقة العربية وصولاً لنهضة إنسانية.

عبر الزمان، يظهر لنا أن إنجاز مستوى معين من الإصلاح السياسي في بلد عربي ما، أو في عموم المنطقة العربية، يعد شرطا لازما لتبني ضفيرة محددة من الإصلاح المجتمعي، بينما قد يستلزم تنفيذها بفعالية مستوى ربما أعلى من الإصلاح السياسي. مثلاً، يمكن تبني مبدأ ترقية نوعية التعليم في البلدان العربية من قبل تحقّق إنجاز ضخم في الإصلاح السياسي. والدليل على ذلك أن جميع أنظمة الحكم التسلطي الراهنة تتبنى هذا الهدف، في الأغلب في مسايرة تجميلية للأهداف التي تحض على تبنيها منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. ولكنه يبقى تبنيا أجوف حيث لا تتوافر لدى أجهزة الحكم الراهنة لا الرغبة ولا القدرة على التنفيذ الكفء لهذا التوجه الحميد.

لا تتوافر الرغبة لأن شرط ترقية نوعية التعليم هو إكساب المتعلمين ملكتي التحليل والنقد باعتبارهما عماد قدرتي الابتكار والإبداع. وأنظمة الحكم الاستبدادية لا تخشى شيئا كخشيتها من تأسيس قدرات التحليل والنقد، وخاصة النقد، بين الشبيبة الدارسين. فعند امتلاك الشبيبة ملكة النقد يصبح نظام الحكم الفاشل، منطقيّا، أول أهدافها المباشرة، مما يدعم فرص المقاومة والاحتجاج لدى الشبيبه، ومن ورائهم عموم الناس. كما تنعدم القدرة على التنفيذ الكفء في أنظمة الاستبداد الجهول ولا تتسم بكفاءة تذكر إلا في ضمان أمن الأنظمة، ومصالح الحكام، ليس بكفاءة متميزة، وإنما على الأغلب بالقبضة الغليظة افتئاتا على أمن الناس ورفاههم.

كما أن تحقيق إنجاز مهم على صعيد اكتساب المعرفة في عموم الوطن العربي، سواء من خلال النهوض بالنسق التعليمي في البلدان العربية، وخاصة من خلال تنمية منظومة البحث والتطوير، يتطلب مستوى متقدما من الإصلاح السياسي على الصعيد القومي يضمن مستوى أرقى كثيرا من التشابك والتعاون العربي في مضمار اكتساب المعرفة، عمّا هو قائم الآن.

بلوغ مستويات معينة من الإصلاح السياسي، على الصعيدين القطري والقومي،

يمثل إذن مستلزما أساسيا لتبني ضفائر الإصلاح المجتمعي المتممة لمتطلبات مسار النهضة، وقد يتطلب التنفيذ الفعال لهذه الضفائر وصول مستويات ربما أرقى من الإصلاح السياسي.

في الحد الأقصى، يكاد يستحيل تبني جميع ضفائر الإصلاح المجتمعي التي يتعين أن نتطرق لها في هذا المشروع في ظل أنظمة الحكم التسلطي القائمة. والدليل الدامغ على ذلك هو عدم تبني أي من أنظمة الحكم الراهنة لمجمل هذه الحزمة الإصلاحية تبنيا فعالا، وإلا لكنا على مسار النهضة في الوطن العربي فعلاً في نهايات القرن العشرين ولسنا غارقين في الانحطاط – الهوان. بل قد يمثل واقع الحال في البلدان العربية في بدايات القرن الحادي والعشرين نقيض مجمل حزمة الإصلاح المقترحة.

هذا عن التراتب، الموضوعي بين مراحل الإصلاح السياسي وضفائر حزمة الإصلاح المجتمعي عبر الزمن.

ولكن يمكن أن يقوم تراتب من نوع آخر، عبر الموقع الجغرافي والمجتمعي، حيث لا ينتظر أن يتبلور النمط الزمني للإصلاح السياسي أو للتراتب بينه وبين ضفائر حزمة الإصلاح المجتمعي عبر الزمن نفسه في المجتمعات العربية قاطبة وبالتزامن. ودليل ذلك هو التفاوت البين بين البلدان العربية في مدى الإصلاح القانوني والمؤسسي، حتى بين تلك التي نعمت ببدايات نجاح ثورات شعبية تحررية. كما أن هناك مجالا للاختيار، بل للإبداع المجتمعي، في صوغ مسيرة الإصلاح في كل مجتمع عربي، يمكن أن ينشأ معها نمط زمني – مجتمعي مركب لتمرحل المسيرة التاريخية لمسار النهضة في الوطن العربي.

والمقترح أن تركز دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي القادمة على الخطوط العريضة لقيام مسار النهضة الإنسانية في الوطن العربي، باعتباره ذخيرة فكرية مقترحة على قوى النهضة في كل مجتمع عربي، تتناوله بالنظر والتمحيص تمهيدا لتمثله في السياق الخاص بها، وإعادة صوغه كمسار للنهضة في مجتمعها وفي باقي الوطن العربي، تتبناه وتذود عنه وتعمل على تحقيقه.

وأحد التجليات المتوقعة لنمط التراتب هذا هو أن تسبق مجموعة من بعض البلدان العربية الرئيسية، في منظور تحديد مسار الأمة العربية، غيرها من البلدان العربية على مسيرة الإصلاح السياسي – المجتمعي مما يتطلب معالجة خاصة تتسم بالحكمة والكياسة، عبر الوطن العربي، لضمان أكبر قدر من تناغم الحركة التاريخية

للوطن العربي على مسار النهضة، بهدف رعاية المتأخرين في الركب وحماية لانضمامهم له من موقع عزة وكرامة. وفي تجربة الوحدة الأوروبية دروس يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد.

د- عن السمات الأساس للمسار المرجعي المقترح: تبلور مسار للنهضة الإنسانية:

من حيث المبدأ، يحتمل مسار النهضة التفريع والتنويع، أساسا حسب درجة اتساع المد التحرري في المحيط العربي، ومدى النجاح في إقامة البنى القانونية والمؤسسية، على الصعيدين القطري والقومي، التي يمكن أن تحمل مشروع النهضة الإنسانية في عموم الوطن العربي. ولكن، توخيا للبساطة التي تُعين على تحقق رسالة جهود استشراف المستقبل في الوطن العربي، يقترح الاقتصار على ما يمكن اعتباره مسار الحد الأقصى والتقدم الأسرع الذي يعني أسرع معدل لاتساع المد التحرري ونجاحه في إقامة البنى القانونية والمؤسسية الضامنة للحرية والحكم الديمقراطي الصالح، قطريا وعلى المستوى العربي العام منذ العام الابتدائي للدراسات، كتمهيد للإصلاح المجتمعي الكفيل بتأسيس مسار النهضة الإنسانية.

ويستند هذا الاختيار إلى التقدير، وقت الكتابة، بأن السهم قد نفذ، والوقت انقضى، بالنسبة إلى دولة الحكم التسلطي في الوطن العربي، على الرغم من التعثر البادي في بلدان المد التحرري العربي الرئيسية وبعض جيوب المقاومة الشرسة التي ما فتئت تقاوم المصير المحتوم، ولو بارتكاب فظائع هي جرائم ضد الإنسانية يندى لها جبين أي إنسان له في الصدر فؤاد.

والمدهش حقا هو أن كل الطغاة تحت الإسقاط كانوا يرتكبون جميع الأخطاء التي ارتكبها سابقوهم قبل أن يذهبوا إلى المصير المحتوم، ابتداء من الإدعاء بأن "مصر ليست تونس". وتطول القائمة التى يجري التنصل منها كلما سقط طاغية آخر، ثم الادعاء بأن الثوار مضللون أو مأجورون، ومقاومتهم بالعنف الباطش حتى القنص المميت بالرصاص الحي في الرأس والعنق والصدر، مع التسويف والمماطلة في تحقيق مطالب الثوار حتى تتصاعد المطالب إلى سقف "الرحيل"، تعبيرا مهذبا عن الخلع. بينما لا يبدي أي منهم استيعاباً للدرس الواحد الأكيد: أنْ لا فكاك للمتسلط متى ما ثار الشعب.

ومن الضروري هنا التأكيد على أن الثورة على الحكم التسلطي ممتدة على

الصعيد العربي الواسع، ومتآزرة، فالاحتجاج الشعبي في أي قطر يستمد الإلهام والعون المعنوي من انتشار المد التحرري في عموم الوطن، ويشتد أزره بانتصار قوى التحرر في بعض أمصاره.

والمؤكد أن شكل الانتصار على الحكم التسلطي سيتفاوت من بلد عربي لآخر حسب الخصوصيات، فسيأخذ شكل جمهورية برلمانية في البعض، وملكية دستورية في البعض الآخر، كما نرى عددا من أنظمة الحكم التسلطي يهرول بطرح مثل هذه الإصلاحات بوتيرة متسارعة مع تصاعد الحراك الاحتجاجي، أو لدرء تفاقمه. ولكن في جميع الأحوال، يبقى القرار للشعب الذي ثار وأصبح عصيا على التدجين مرة أخرى.

لا يعنينا كثيرا، عند النظر في بدائل المستقبل العربي، تفاوت شكل الانتصار على الحكم التسلطي في منظور إمكان قيام النهضة الإنسانية في عموم الوطن العربى، مادام الانتصار قد انتهى إلى إقامة البنى القانونية والمؤسسية لحكم ديمقراطي صالح يعبر عن إرادة الشعب، ويحرص على حقوقه وعلى المصلحة العامة، ويخضع للمساءلة الشعبية الفعالة. وهناك مجال واسع وخصب للشعوب العربية لأن تتعلم من بعضها، ويؤازر بعضها البعض، في هذا المسعى، متى ما احترمت أصول الحكم الديمقراطي الصالح.

وتزداد فرصة هذا التصور في التحقق حين يُقارب في منظور صنع المستقبل، بمعنى العمل المخلص والدؤوب، خاصة من قبل النخب العربية، من أجل إنقاذه، لا مجرد استشراف تخومه نظرا عاطلاً من الهم الوطني التاريخي، والنضال من أجله.

ومن المهم الإشارة، في النهاية، إلى أن الأفق الزمني محل الاعتبار في دراسات استشراف المستقبل في الوطن العربي القادمة يتعين أن يتناسب مع متطلبات مشروع تاريخي بحق لإقامة نهضة إنسانية في كامل ربوع الوطن العربي. ويمكن هنا الاهتداء بالتمرحل الزمني المعتاد في مثل هذه الدراسات وفي التخطيط المستقبلي. حيث لا ينتظر أن تسمح الفترة الأولى إلا باستتباب الأمر لقوى التحرر وبداية إقامة البنى القانونية (أساسا الدستور والقوانين المكملة له) والمؤسسية للحكم الديمقراطي الصالح (بالانتخاب الحر والنزيه) في الأقطار المحررة من الحكم التسلطي. وقد تتسع فترة ثانية لبدء التحرك نحو النهضة الإنسانية على المستوى القطري والعمل على إقامة البنى القانونية والمؤسسية لتفعيل التكامل العربي باعتباره مكونا رئيسا

لمشروع نهضة إنسانية في الوطن العربي.

هـ- مسارات التقهقر:

ونعني تلك المسارات المستقبلية للوطن العربي التي تنحرف عن المسار المرجعي، مسار النهضة الإنسانية. ويقترح أن يقع التركيز في مناقشة هذه المسارات على العوامل، والتبعات، التي يمكن أن تسهم في تبلور هذه المسارات، وتعيين تكاليفها بدلالة تعويق مسار النهضة.

ويمكن، مرحليا، اقتراح النظر في المسارين التاليين، ومسبباتهما المجتمعية، وعواقبهما - تكاليفهما للنهضة الإنسانية في المنطقة العربية.

الكارثة الكبرى: استعادة الحكم التسلطي في "الإقليم القاعدة للنهضة" المأمول، ومن ثم، في باقي البلدان العربية، ومن ثم عودة البنية المجتمعية التي سادت قبل ثورات الفل (مصر) والياسمين (تونس) لتعيد إنتاج مضادات النهضة التي سادت هذه المجتمعات، وهو ما ينطوي على تكريس حال الانحطاط - الهوان الذي عصف بالحقوق والكرامة الإنسانية في عموم البلدان العربية حتى نشأة المد التحرري الراهن. وفي بشاعة العواقب التي يمكن أن تترتب على قيام هذا المسار، وليست إلا مزيج الإفقار والقهر السام الذي ساد في ظل الحكم التسلطي، مضاعفا أضعافاً، حافز على العمل الجاد لتفادي وقوع هذه النازلة.

الانتكاس الجزئي: ومؤداه الأساس هو نجاح الحكم التسلطي أو الثورات المضادة في منع الثورات الشعبية التحررية من الاكتمال، في منظوري الاتساع والعمق، بحيث يبقى جوهر الحكم التسلطي، ربما مع القبول ببعض الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي لا تنهض أساساً متيناً لنهضة إنسانية تامة، ولكن قد تخفف من غلواء استشراء الفساد والاستبداد.بما يحقق بعض المكاسب الشعبية، خاصة في مجال تحسن مستوى المعيشة المادي. مرة أخرى، الغرض من النظر في هذا المسار هو التحذير الإيجابي منه، بمعنى الحض على منع تبلوره قدر الطاقة.

ثالثا:مقترحات عملية محددة لدور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

يتضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة وحدة مكلفة بموضوع الاستشراف هي "وحدة التقويم والاستشراف". وقد أكدت "الدراسة التقييمية للمنظمة وخطط عملها" التي أعدها المجلس التنفيذى (2004) أهمية تفعيل هذه الوحدة، وضرورة

تطوير أداء المنظمة في هذا المجال. كما أن وثيقة "الملامح العامة لخطة العمل المستقبلى 2017 – 2022 نصت على ضرورة" الاهتمام بالدراسات الاستشرافية لمواجهة التغيرات والتحولات المتلاحقة".

وفي ضوء هذا التوجه الحميد، تظهر أهمية المقترحات العملية التالية لتقوم عليها المنظمة.

أ– القيام على دراسة لاستشراف المستقبل في مجالات اهتمامات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تتمركز حول وحدة التقويم والاستشراف بالمنظمة بالتعاون مع الجهات المعنية في البلدان العربية (مثلاً، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومنظمات تطوير التعليم والبحث العلمي والتطوير التقاني في البلدان والتجمعات العربية) والخبراء العرب الأكفاء في هذه المجالات.

ب– دعم قيام شبكة عربية نشطة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي، يستفيد منها طلاب العلم والباحثون والمؤسسات البحثية في الوطن العربي، ويشمل ذلك التوجه النشاطات التالية:

- تقيم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مركز توثيق ومعلومات حديث، ومتاح عبر قنوات الشبكة (الإنترنت) لعموم الطلاب والباحثين في الوطن العربي عن موضوع الاستشراف ووثائق وخبرات استشراف المستقبل بالتركيز على ما اهتم منها بالوطن العربي أو بلدانه.
- تشجع المنظمة استحداث مقررات في استشراف المستقبل، في الجامعات العربية، ربما من خلال وضع مقررات نموذجية وإتاحة المواد التعليمية المناسبة.
- تتيح المنظمة الدعم الفني لمشروعات استشراف المستقبل في المراكز البحثية من خلال خبرائها أو الآخرين الأكفاء في البلدان العربية، وتساعد ما أمكن في تمويلها.
- تؤسس المنظمة جوائز قيمة للأعمال المتميزة في مجالات استشراف المستقبل في الوطن العربي، للأفراد وللهيئات.

التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل في صنع السياسات، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع

الدكتور ريل ميلر

التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل في صنع السياسات، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع

الدكتور ريل ميلر[4]

إن هدفي في هذه الورقة هو عرض نبذة من بعض الأفكار الحديثة حول مبررات وكيفية استخدام المستقبل في اتخاذ القرار داخل الحكومة وخارجها. وأود أن استهل حديثي بنظرة عامة لبعض الأسباب التي تدفعنا للاستثمار في التفكير حول المستقبل، ثم ننتقل بعد ذلك لمناقشة – أكثر تفصيلا – حول التطورات الأخيرة للاستخدام النظري والعملي للمستقبل في صنع القرار.

مبررات الاستثمار في التفكير حول المستقبل

لماذا تقرر حكومات دول بعينها التفكير في مستقبل مجتمعاتها بشكل أكثر وضوحا وبمناهج بحث ذاتية؟ من واقع خبرتي أستطيع القول بأن هناك عدة عوامل أحدها هو الحجم. فالبلدان صغيرة الحجم لديها وعي كبير بمفهوم الاعتماد المتبادل interdependency ومن ثم فهي بحاجة للتفكير "بصوت عال" فيما يتعلق بخياراتها الإستراتيجية.

بعض البلدان الأخرى ذات خبرة تاريخية؛ فهناك بلدان مرت بطفرات نمو سريعة "متلاحقة" مثل كوريا وأيرلندا وفنلندا. وتلك الدول ذات حساسية ليس فقط تجاه إمكانية حدوث تغير متميز، بل كذلك لما سوف يستجد بشأن مستقبليا. فما الذي سوف يحدث لدولة ما بلغت مرحلة الريادة في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية؟ وماذا يمكن أن يحدث عندما تتوقف البلدان الأخرى عن توفير نماذج المحاكاة والقدوة والممارسات الأفضل بشكل كاف وملهم أو إرشادي؟

وأخيرا هناك حكومات أخرى أدركت أنها ليست الحكومة الوحيدة التي أجمعت علي اتباع السياسة الحالية. فأية سلطة ذات سيادة في العالم قد تستهدف تحقيق نفس الأغراض، وتستخدم نفس السياسات وتأمل في حدوث تطور أسرع وأفضل، وأن تواكب مناهج البحث المثمرة والمتقدمة، وتستثمر المزيد في ميدان

---

4 من كندا. دكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة نيويورك. عمل خبيراً لمدة 13 عاماً بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** ، وهو حاليا مسؤول عن الاستشراف باليونسكو في باريس.

التعليم وفي أحدث مجالات تكنولوجيا المعلومات إلخ. ومن ثم لدينا سؤال: هل سيربح الجميع في ذلك السباق؟

وحتى إن نجح الجميع هل سيؤدي ذلك إلي المزيد أم القليل من الوظائف؟ إن كافة هذه التساؤلات يمكن أن تحفز الحكومات على الاندماج والاستكشاف المتعمق للمستقبل.

والأحداث – كذلك– لها دورها في تشجيع طائفة كبيرة من الأطراف الفعالة اجتماعيا على الاستثمار في حقل التفكير المستقبلي. فعلى سبيل المثال وخلال الأزمة المالية 2008– 2009 بدأت بعض المحاولات في الظهور من وجهة نظر أولية أو وقائية، ففي أغلب الأحوال وعندما تسوء الأوضاع تتولد رغبة لدى الإنسان في إعادة النظر في الماضي. ونبدأ في التساؤل عن بدايات الأخطاء التي وصلنا إليها. وهل كان من الممكن القيام بنفس الأمر بطريقة مختلفة، وبالتالي نتجنب هذه الأزمة؟ ولماذا لم يتمكن الاقتصاديون من استشراف الأزمة قبل حدوثها؟ وهل هناك سبل لتجنب أزمات مشابهة أو انتكاسات مستقبليا؟ ما الذي نحتاج إلى القيام به للتأكد من أن الخبراء والقادة الملهمين – هم فعلا– على ذلك القدر الكافي من الاستبصار للوصول بنا إلي بر آمن عبر تلك الأزمة؟

إن كافة هذه الأسئلة تخلق العديد من الفرص للقيام بأبحاث جديدة واستشارات حول المستقبل. ورغم ذلك – وكما يقرر العديد من الباحثين الميدانيين في مجتمع المستقبليات – فإن الأمور تميل إلى العودة إلى طبيعتها بعد برهة، ويبدأ الاهتمام بالتفكير في المستقبل بالأفول.

واليوم توجد لدينا المزيد من المبررات التي تجعلنا نستثمر في التفكير حول المستقبل؛ فالتقدير المتزايد وتفهم الطبيعة المعقدة للواقع، ورغبتنا المتنامية وقدرتنا على التحرر، فضلا عن أن منظومات اتخاذ القرار والاختلاف الحاد فيما بينهما يضع مدى وحدّا للانفتاح أو الطبيعة غير القطعية للتعقيد والحرية. فكل ما سبق ينبغي وضعه في الحسبان.

ولفترة طويلة وجدنا أن منظومات صنع القرار وعملياتها صممت للعمل مع أنظمة يفترض أنها على درجة عالية من التقارب. ولعبة الشطرنج مثال جيد لهذه الفرضيات المنهجية الضمنية: حيث إنها مترابطة جدا رغم تعقيدها، وهي تشكل منظومة مغلقة ذات موارد وقواعد وأهداف محددة. وتفترض أن الواقعية ما هي إلا

منظومة مغلقة "فعليا". وسوف تظل مغلقة في المستقبل، مما يجعل اتخاذ القرار أسهل. وفي هذا السياق يمكن لأجهزة الحاسب الآلي والبيانات الإحصائية أن تفيدنا كثيرا، وعلى الرغم من أن هذا المنهج يمكن أن يمر بإشكاليات، إن كانت النظرية تتضمن نموذجا أو قياسا ضعيفا لجودة البيانات، على الرغم من أن هذا المدخل المتعلق بنوعية اتخاذ القرار يجعلنا نتعامل مع الأمر الواقع كما لو

كان منظومة مغلقة، ورغم ذلك فإن الواقع ليس منظومة مغلقة. إنه منظومة مفتوحة وخلاقة. وبسبب هذا الأمر فنحن بحاجة لفهم أفضل للاختلافات والتطبيقات المتعلقة بحجم التعقيد وتكامله داخل منظومات اتخاذ القرار.

فكيف يمكن للفرد منا أن يأخذ في اعتباره تلك المفاهيم الجديدة أو المجهولة الخاصة بالوضع الراهن[5]، والتي سبق ووجدنا استحالة في أن نحددها أو أن ندخلها ضمن أطر مغلقة حاليـة؟ باختصار من المهم أن نأخذ في اعتبارنا مدى التعقيد في الوقت الراهن، ليس فقط بسبب معرفتنا بأن المستقبل ليس من الضروري أن يتم تحديده عبر الماضي[6]، بل الأمر الأكثر حيوية بسبب رغبتنا في أن نكون على قدر من الحرية في كافة تلك الأمور المنوعة والحتمية.

ولحسن الحظ فإن هذه القيم يبدو أنها ذات صلة بالسمات الأساسية لعالمنا المتوقع والدائم التغير، وربما كان هذا المبرر الرئيسي في تطوير قدرات الجنس البشري نحو تفهم واستخدام منظومات استشرافية، بعبارة أخرى معرفة المستقبل. إن هذا المبرر نحو الاستثمار في التفكير حول المستقبل يمكن توضيحه بسهولة إن أمكننا التفكير في التحولات الاقتصادية والأزمات المالية في أطر المنظومات الاقتصادية المفتوحة والمعقدة والبازغة.

ومن خلال هذه التصورات، فإن البنوك يمكن اعتبار بعضها ذات قدرات غير بناءة، ولكنها خلاقة من حيث تحديدها للقيود التي تنشأ. وفي تشكيل عوامل

---

5 انظر: 1

Tuomi, Ilkka «Next Generation Foresight in Anticipatory Organisations», Background Study for the European Forum on Forward Looking Activities, European Commission and Oy Meaning Processing, 28 August 2013.

6 انظر:

Prigogine, Ilya, The End of Certainty, New Yor;: Simon and Schuster, 1997.

الفشل أو النجاح في ظهور "المجاهيل غير المدركة" وذلك على المستويين الجزئي والكلي. وحتى في ظل إطلاق المضاربات المبالغ فيها أو المزايدة أو المختصرة يمكن أن نعتبر هذه الموارد مصدرا إبداعيا وخلاقا، وبمثابة افتتاح لآفاق جديدة، وفي بعض الأحيان لفرص غير محدودة.

فإذا أخذنا في حسباننا تصورات المنظومات الإيكولوجية المفتوحة، فإننا نحول كلاً من عدم القدرة على التنبؤ، وعدم إمكانية تجنب الفشل والموت والدمار، إلى طريق لتبني مظاهر معقدة جديدة، وليس فقط مجرد تبني المزيد من التصورات الأكثر "واقعية"، بمعرفة أن هذا الفشل أو التجاوز أمر "عادي"، بل يمكننا كذلك أن نتبنى الجانب الإيجابي من هذا القدر غير المتيقن منه كمصدر للتنوع والحرية. وهذا الأمر الأخير قد يصبح القاعدة الذهبية بالنسبة إلينا في إطار استراتيجية تقليل المخاطر. كيف يمكن للمرء أن يوفق بين تلك الأدوار التي يتم ممارستها من خلال التجديد وعملية "التدمير الخلاق" عندما نأتي إلى اتخاذ القرار؟ وهل نحن غير ملزمين فعليا بغلق تلك المنظومات التي نحللها عبر تبني فرضيات مبسطة ومن ثم نقع في فخ لا يمكن الفكاك منه؟

إن الإجابة هي بالطبع نعم، فالعديد من المناهج التي تبلور هذا التحدي موجودة،كما ناقشها بشكل كبير العديد من الباحثين[7]، ومعظم عمليات التقدم في هذا الأمر قد تمت. على الرغم من ذلك فإن هناك بعض الإسهامات الواعدة والممكنة في إطار تكامل عملية الانفتاح داخل عملية صنع القرار التي تنشأ من أفضل فهم ممكن لكيفية استخدام المستقبل. والمدخل الرئيسي هنا يكمن في الوقوف على أفضل فهم للأنظمة المتوقعة. وهناك العديد من الأساليب الخاصة باستخدام المستقبل والتي تمكن صانعي القرار من إجراء تحسينات مميزة حول قدراتهم، ومن أن يأخذوا في حسبانهم ذلك الثراء الوافر للعالم الإبداعي من حولنا.

---

7 انظر:

Stacey, Ralph D., Strategic Management and Organisational Dynamics: The Challenge of Complexity, Harlow UK: Financial Times/Prentice Hall, 2000; Snowden, David and Kurtz, C.F., «The New Dynamics of Strategy: Sense-maling in a Complex and Complicated World», IBM Systems Journal, Vol, 42, No. 3, 2003; Taleb, Nassim Nicholas Anti Fragile: Things that Gain from Disorder, Random House, 2014; Kahneman, Daniel, Thinking, Fast and Slow, Penguin, 2011.

وكما رأينا عبر الاقتباس الافتتاحي من عالم الاقتصاد الأشهر دوجلاس نورث، الحائز على جائزة نوبل، فإن ما يطلق عليه عملية اتخاذ القرار العقلاني تتفاعل بشكل أفضل إن كانت اختياراتنا محدودة للغاية. إن هذه الملابسات تتم إذا افترضنا أنه باستطاعتنا تشكيل فهمنا لعملية اتخاذ القرار باستخدام مجموعة متعارف عليها من القواعد والقوانين والأدوات والتقنيات. وفي ظل هذه الملابسات فإن الأطراف الفاعلة تكون محددة بالأساليب التي تيسر نمطا متميزا من اتخاذ القرار.

وفي البيئات الأقل تقييدا أو تشددا فإن هذا المنهج يمكن أن يتجاهل العوامل الحرجة، ويتفادى فرصا وتهديدات خارجية، أو يقع على حدود الإطار العام المفترض للتفاعل. وفي عالم اليوم فإن هذه المناهج لا تتجاهل فقط الإجماع العلمي حول الواقع المعقد الناشئ، بل كذلك تفشل في أن تصنع تكاملاً بين رغبتنا في التطوير وبين قدرتنا على التحرك.

الدفع بعملية تكامل التعقد في إطار اتخاذ القرار:

إن تنمية عملية تكامل التعقد داخل اتخاذ القرار تظل التحدي الأكثر تميزا في المناهج الحالية. فالتحرك يجب أن يكون باتجاه التيقن من أربع نقاط رئيسية هي كما يلي:

1- من المهم أن نميز عملية البحث عن عملية الاختيار:

إن عملية خلق أو وضع قائمة لا تماثل عملية اختيار عنصر ضمن هذه القائمة. ومن الواضح أن هناك العديد من النقاط الخاصة بالتفاعل بين التكامل وتعقد الاختيارات وانتقاء الخيار المحدد. على الرغم من ذلك، ولدى اتخاذ الخيار المحدد، يكون لدينا أمل في أن ندرك أو نتجنب سيناريوهات مستقبلية محددة، إنه مؤسس بالضرورة على قرارات سابقة ضمنية، أو بشكل صريح بنيت على مجموعة من الفرضيات المتوقعة التى تغلق هذه المنظومة. مرجع ذلك أن المستقبل مجهول وأنه غير موجود، ويمكن فقط تخيله عبر مجموعة من الفرضيات المتوقعة التي تصف الظروف التي يمكن تطبيقها في نقطة زمنية لاحقة. وهذا يفسر لماذا تتجه العمليات التي يقوم بها الناس من حيث تكوين أفكارهم حول المستقبل بسرعة نحو خلق فرضيات توقعية تحدد الخطوط العريضة لهذا المستقبل التخيلي.

2- منهج التوقع (DoA) والذي سوف أوضحه فيما بعد ويعرض لنا مفاهيم لمنظومات متوقعة عبر استخدام المستقبل:

ينبغي هنا التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من المستقبل وذلك من وجهة نظر صناع القرار أو عملية التوقع المستمرة. إن أول نمطين من التوقع هما الاستعداد والتخطيط وذلك عبر العمل في إطار فرضيات منظومة مغلقة، على سبيل المثال الاستعداد لأحداث معينة مثل الكوارث أو التخطيط لحفل عيد ميلاد أو بناء جسر. أما النمط الأخير من التوقع فيشمل عملية الابتكار للغد المشرق، وهذا يختلف عن عمليات المستقبل الإبداعي والتي تتكامل بشكل حداثي، وذلك دون تطبيقات ضرورية لتلك الملامح الخاصة بمهام التجهيز أو التنبؤ. فالتمييز بين هذه الاستخدامات المختلفة للمستقبل يقدم لنا توضيحا عمليا وتحليلا هاما لتصميم وتطبيق مجهودات خاصة بالتفكير في المستقبل.

3- أدوات جديدة تم إبداعها واختبارها تسهل تحديد واستكشاف ومنطقية مدى ثراء الواقع الحداثي والمحدد وسريع الزوال:

على عكس المنظومات الإحصائية أو ذات التوجه القياسي والعمليات، فإن هذه المناهج لا تسعى نحو وضع أوصاف مطلقة للواقع، بحيث تظل ثابتة عبر الزمن. على العكس فإن أهداف وتقنيات هذه الأفكار الذاتية والمعرفية الجماعية يتمثل في تيسير تطبيق أطر محددة ذات وضعية زمنية ونماذج ومتغيرات ومعايير ومفردات. هذه العمليات تتعلق بتقييم السياق ووضع مغزى للاختلافات والتكرارات التي تميز الوضع الراهن. وبشكل نقدي فإن هذا يستدعي نوعا من الوضع المعلق جزئيا لما يعرف بالمنظومات المغلقة الحالية، والفرضيات المتوقعة السابقة.

ومن ثم فإن أهمية هذا الأمر تتمثل في كونه طريقا نحو وضع مغزى محدد، وإدراك فعلي لما هو متجدد، وأن نكون قادرين على التعرف للوهلة الأولى على الفرضيات المتوقعة في إطارها الحقيقي وملامحها المتخيلة وأن نعتاد على إدراك الواقع، ومن ثم ندعم قدراتنا في ابتكار مستقبلات جديدة.

4- دور تطوير عمليات استشراف المستقبليات كمجموعة من القدرات يمكن اعتبارها تغيرا لظروف متغيرة تتضمن اتخاذ القرار وتوسع من فكرة سيطرة الإنسان إلى ما وراء الأطر الحتمية المحددة:

إن جزءا من هذا الأمر يتعلق بتغيير قدرات الناس على استخدام المستقبل،

وتكمن صعوبته من حيث إدراكه ضمن أطر شائعة لكل من أغراض اتخاذ القرار أو وجهة نظر الهيئة. والمعضلة هي أن الفرضية الرئيسية التي تقول بأن فائدة المستقبل لصنع القرار هي أمر احتمالي بشكل رئيسي، تقود إلى التفكير في المستقبل باعتباره حسابات تقارب التخطيط، أو مقاييس تمهيدية لتحقيق النجاح.

وبالتأكيد فإن لدينا رؤية ذات اعتبار لدعم الطريقة التي يستخدم المستقبل من خلالها عبر مفاهيم المنظومات المغلقة، على سبيل المثال أن نكون قادرين على توسيع قائمة الاختيارات ورؤيتها باعتبارها أمرا ذا مبرر قوي لاستحضار تقنيات إبداعية للاستكشاف والاستلهام وخلق خيارات ضمن منظومة مغلقة احتمالية لتصور المستقبل. على الرغم من ذلك لدينا منهج آخر لعقلانية اتخاذ قرار جيد يقدم لنا المزيد من التوازنات، تتناول عملية التخطيط في مقابل عملية التحسين أو درجات من الضرورة الخاصة باتخاذ قرار جيد.

إنني سوف أطلق على تلك الجهود السابقة أمورا متعلقة بوضعيتين أساسيتين متناقضتين، أو بالسير على القدمين، إحداهما تتمثل في الاستخدام المألوف للمستقبل في إطار التخطيط والتجهيز. أما القدم الثانية فهي القدم غير العاملة أو غير المخططة. وهذه القدم الأخيرة تتمثل في المفاهيم البديلة والإطار الإستراتيجي، الذي لا يسعى لوضع مبرر عقلاني للتصرفات الحالية على أساس الترابط السببي لما يمكن أن يحدث مستقبلاً، بدلاً من ذلك فإنه يبتعد عن الاعتقاد الشائع بأن المستقبل الأفضل يستدعي نوعا من التخطيط أو التجهيز، فالمنظومة المتوقعة يتم بناؤها على أسس التمكن من تقديرات مختلفة للتخصصية، وتشمل انفتاحية أكبر نحو الحداثة. (المجهول والمجاهيل).

إن القدم الثانية تلعب كذلك دورا حيويا في تيسير عمليات الارتجال والتحسين الابتكاري، وهي مصدر متوقع للتنوع ولإحداث توازن مع المناهج الاعتمادية والاستنساخية لغد أفضل، وهي توسع من مناهج المشاركة والتوقع نحو الإبداع في العالم الخارجي، وتتسم بحدوث أمور غير متيقنة (مجهول، مجاهيل). يمكن أن تفسد خططنا وتحضيراتنا وتوقعاتنا، وبالتالي ينقلب ما هو غير متيقن إلى أمر واقع.

قراءة المستقبل ومنهج التوقع:

إن منهج التوقع DoA يصف مجموعة من الأفكار التي تمكننا من قراءة المستقبلات Futures Literacy وهي تعتمد على مجموعة واضحة من الفرضيات تضع خارطة

لطبيعة المستقبل بشكل مجرد وتصنيفات تطبيقية، وهذا يمنحنا معاني خاصة بتنظيم النظرية والتطبيق لاستخدام المستقبل المتخيل (التوقع الواعي)، وهي كذلك تقدم لنا أطراً نحو اكتساب تراكمي ومنظم للمعرفة تميز ذلك المنهج المتخصص.

ومنهج التوقع يتألف من ثلاثة فروض رئيسية:

1– إننا نعيش في عالم توقعي يعطي صورا مختلفة من التوقعات:

بما في ذلك المنظومات التوقعية الكامنة في الكيانات غير الواعية، فضلاً عما هو مألوف من نظم إنسانية موجهة لاتخاذ القرار، أو التجهيز أو التخطيط أو التحسين. ومنهج التوقع يبنى على إدراك أساسي بأن العالم يمكن التنبؤ به بسبب عاملي الزمان والحركة. هذه الحقيقة تسمح لنا بإجراء عملية التوقع، وأن تتكامل، أو أن يتم التعبير عنها بعدة صور وعمليات وأنظمة.المثال الواضح على هذا الأمر هو الشجرة التي تتساقط أوراقها، هناك مثال آخر وهو منظومة المناعة في الجسم البشري التي تتنبأ بهجوم الفيروس، وكلاهما من الصيغ اللاواعية للتوقع، لدينا كذلك كم كبير من الأنماط المختلفة لكافة منظومات التوقع التي يستخدمها الإنسان بشكل واع.

2– على المستوى العملي يوجد لدينا ثلاثة تصنيفات واسعة للتوقع الواعي هي المحتمل ("التخطيط") والأمثلية ("الاستعداد") والتجديد ("الابتكار"):

إن تفهم الاختلافات والتشابهات بين التصنيفات الثلاثة قد وضحناه لتونا، وهو أمر حيوي لتصميم منظومات وعمليات توقع فعالة، ببساطة إننا نبذل مجهودات تهدف لتحقيق نتائج مرغوبة نحو أنظمة تفكير مغلقة. وكجزء من عملية التخطيط الحتمية، فإننا بحاجة إلى التمييز بعناية بين تلك الجهود التي تعنى بالمحافظة على عملية الانفتاح، وتلهمنا التجديد والتحسينات المزدهرة. لكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع التخطيط الإبداعي، أو أن نستبق جهودا ابتكارية ضمن أنظمة مغلقة.

فالتخطيط عملية احتمالية، لكن المناهج والتوقعات الخاصة بهذه المنظومات التوقعية قد تحتوي على اختلافات متنوعة، مثل وجود ظواهر جديدة لم تحدث من قبل ليس لها مسمى متعارف عليه أو غير قابلة للتسمية، على وجه الخصوص التجديد الذي يبزغ على نحو مطّرد من ذلك المدى الواسع من التجارب غير المقصودة أو المقصودة أو الاستكشافية أو الطبيعية، (وذلك على مستوى السياق

المحدد للزمان والمكـان)، وهي في الغالب أمور غير مرئية أو تعيق منظومات التوقع الاحتمالية، وهي أمور ذات جذور في الماضـي.

3– أدوات جديـدة تعرف بشكل رئيسي "بالمعامل المعرفية للذكاء الجماعي" والخاصة بتقييم وتحديد العالم من حولنا بما في ذلك التكرارات والاختلافات التي تظهـر:

بنفس الطريقة التي يتم بها جمع البيانات الإحصائية المجردة اعتمادا على نظرية دقيقة وممارسة (مثل تخصيص نماذج ومتغيرات ومناهج جمع بيانات)، فإن لدينا مجهودات ينبغي أن تبذل لإدراك الواقع وكيفية حدوثه، باستخدام مناهج يمكن تحديدها، وأن نمنح مغزى محددا للحداثة في كافة مستوياتها، بما في ذلك تلك الظواهر المحلية أو المحددة للغاية التي تميز ثراء سياق بعينه.

إن تطبيق القدرات الخاصة باستشراف المستقبل في إطار فهم منهج التوقع يجعلنا نفكر في المستقبل بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، فهذا يمدنا بمجموعة واضحة من الإرشادات لما يلـي:

1– تحديد طبيعة المهمة التي نقوم بهـا.

2– تعريف وتحديد الأدوات اللازمة لهذه المهمـة.

لكن التأثير الأوسع نطاقا لاستشراف المستقبل يتمثل في قدراته الكامنة في استخدام المستقبل لتفهم الوضع الراهن، وتلك الاختيارات التي نراها والقرارات التي نتخذها، فالمستقبل يمكن استخدامه بمثابة نقطة الصبغة على شريحة المجهر، التي تصنع نوعا من التباين وتفصح عن حدود المنظومة وعن العلاقات الداخلية والخارجية بها، وتكشف عن العناصر الجديدة وما يحدث أو ما هو في طريقه للزوال دون اقتراح وجود حدود منهجية ثابتـة.

ويمثل الجدول(1) طرقا يمكن أن يساعدنا المستقبل من خلالها في تحديد النظام والأنظمة المختلفة، فضلا عن مساعدتنا على توضيح النقاط الإستراتيجية التي يتبناها متخذو القـرار، وهل هم يعملون فعلاً في إطار الإصلاح ويلتزمون بالمنظومة المغلقة، ضمن عمليات التغيير الداخلية؟ وهل هم يحاولون فهم كيفية حدوث متغيرات منهجية ابتكارية داخلية وخارجية، قد تغير من طبيعة ومفاهيم وخيارات ممكنة للمنظومة الحاليـة والمحددة؟ أو هل هم يقومون بأساليب مركبة

جديدة؟ وهل المنهج التعليمي لديهم يختلف من حيث المنظومات الابتكارية التي قد تفتح الطريق نحو أفكار تضع أمامنا خيارات إستراتيجية جديدة؟

جدول 1: استخدام المستقبل للتفكير في التغير المنهجي– داخليا وتفاعليا:

التغير ضمن المنظومة	التغير خارج المنظومة
داخلياً– في الداخل	داخليا– في الخارج
خارجيا– في الداخل	خارجيا– في الخارج

إن التطبيقات الإستراتيجية والتشخيصية لاستشراف المستقبل متميزة، وأفضل طريقة لتفهم كيفية استغلال المستقبل، تمكن متخذي القرار من انتقاء المناهج المبررة على أسس نظرية، ما يمكن تفهمه من خلالها عن المستقبل والتقنيات الخاصة. وتفهم عملية ومنهج التوقع تجعل من العملي أن نتحرك من استخدامات ضيقة ومحدودة للمستقبل نحو آفاق أرحب وأهداف تنبئية. وبالطبع فالمستقبل يظل أداة يمكن من خلالها الوصول إلى مصادر وأهداف لمفاهيم وأفعال حالية، ولكن ضمن محددات منهج التوقع ومخاطر السير على قدم واحدة.

واليوم وبالنسبة إلى الحكومات وصناع السياسة من المهم أن نميز الجهود التي تستكشف وتحدد مدى التعقيد المتنامي والمتجدد، والتي تأمل في استنساخ المستقبل (التنبؤ به)، وأن تكون قادرة على وضع حدود وتطبيق أدوات مناسبة لإستراتيجياتها وعمليات صنع قراراتها الخاصة بالقدرات المتنامية في استخدام المستقبل. وينبغي أن تصبح عملية استشراف المستقبل أكثر فهما لمنهج التوقع، وكيف يمكن للقادة أن يستجيبوا للإستراتيجيات الأمثل.

هل هم يركزون بشكل حصري على المتغيرات الداخلية؟ وهل هم مدركون للمتغيرات المنهجية الابتكارية في الأطر الخارجية والتفاعلات ضمن المنظومات الحالية؟ وهل يأخذون في اعتبارهم المنهجيات الفائقة والمتغيرة باعتبارها تهديدا أو فرصة أو أمرا غير متعلق بالموضوع؟ هل يمكنهم تحقيق الريادة باستخدام المستقبل بشكل مختلف، على سبيل المثال باتساع نطاق استخدامهم للمستقبل بأن يشمل المزيد من المفاهيم العلمية والتخطيطية المحددة عن الماضي؟

لا توجد طريقة تمكننا من أن نعرف كيف يمكن لهذه الخيارات أن تؤثر في ما

سوف ينتج مستقبلاً، على الرغم من ذلك تظل هناك مسؤولية على عاتق متخذي القرار، ومن هم في السلطة، حول كيفية تقريرهم استخدام المستقبل وهو خيار هام للغاية.

وفي الختام لدينا عدد من المعضلات التي لم تحل في الوقت الراهن والتي يمكن حل طلاسمها بتطبيق عمليات استشراف المستقبل، وكذلك التغير في ظروف التغيير. وكيف يمكن الحصول على قدر أكبر من الحرية بتبني خيارات جماعية؟

وهل يمكن للتنوع الأكثر شمولاً أن يتم دون تجزئة أو فوضى؟ وهل يمكن للإبداع الأكثر تفوقا أن يتم دون خلق المزيد من الضغوط والاجهادات؟ وكيف يمكن للفرد منا أن يستلهم روح المسؤولية؟ أو أن يرتب المخاطر دون تعقيد هرمي (روتين)؟ أو أن يضع في اعتباره ذلك الكم من التعقيد وفي نفس الوقت يحصل على قدر كافٍ من الفهم؟

ربما وجود أطر أكثر نظرية وعملية سوف تعدل من طريقة استخدامنا للمستقبل، وتقدم لنا طرقا جديدة للتفكير في هذه القضايا.

مراجع مختارة:

Bergson, H. (1946), The Creative Mind, The Greenwood Press, New York, NY.

Hines, A. and P. Bishop 2006, Thinking about the Future: Guidelines for Strategic Foresight, Washington, Social Technologies.

Inayatullah, Sohail, (1998), Causaul Layered Analysis, Futures, Elsevier, Vol. 30, No. 8, pp. 815-829.

Meadows, Donella 1999. "Leverage Points. Places to Intervene in a System" http://www.sustainer.org/pubs/Leverage_Points.pdf

Miller, Riel 2006. "From Trends to Futures Literacy: Reclaiming the Future", Centre for Strategic Education, Seminar Series Papers, No. 160 (Melbourne, Australia, December). https://www.researchgate.net/profile/Riel_Miller2/publications

Miller, Riel 2007. "Futures Literacy: A Hybrid Strategic Scenario Method", Futures: The Journal of Policy, Planning and Future Studies, 39, pp. 341-362. https://www.researchgate.net/profile/Riel_Miller2/publications

Miller, Riel 2011. "Futures Literacy. Embracing Complexity and Using the Future", Ethos, 10, October, pp. 23-28. https://www.researchgate.net/profile/Riel_Miller2/publications

Miller, Riel 2012. "Anticipation: The Discipline of Uncertainty", In Andrew Curry, ed., The Future of Futures, Association of Professional Futurists, Houston,

Texas. https://www.researchgate.net/profile/Riel_Miller2/publications

Miller, Riel and Roberto Poli, eds. 2010. Anticipatory Systems and the Philosophical Foundations of Futures Studies, special issue of Foresight, 12(3).

Miller, Riel; Policy, Roberto, and Rossel, Pierre, THE DISCIPLINE OF ANTICIPATION:

Exploring Key Issues, Narrative Report, http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002303/230316e.pdf

Ogilvy, J (2011) «Facing the fold: from the eclipse of Utopia to the restoration of hope», foresight, Vol. 13 Iss: 4, pp. 7-23

Ogilvy, Jay, Coming Together: How the Emergence of Life, Love and Language Shed Light on the Nature of Consciousness, author's manuscript, unpblished.

Poli, Roberto 2009. "The Complexity of Anticipation", Balkan Journal of Philosophy, 1(1), 19-29.

Poli, Roberto 2010. "The Many Aspects of Anticipation." Foresight, 12(3), 7-17.

Poli, Roberto 2011. "Steps Toward an Explicit Ontology of the Future". Journal of Futures Studies, 2011, 16(1), pp. 67-78.

Poli, Roberto, ed. 2013a. "The Theoretical Basis of Futures Studies", On the Horizon, 21:1.

Poli, Roberto 2013b. "Overcoming Divides", On the Horizon, 21:1, pp. 3.14.

Powell, Walter W.

Prigogine, Ilya, (1997), The End of Certainty: Time, Chaos and the New Laws of Nature, The Free Press.

Rosen, R. 1985. Anticipatory Systems. Philosophical, Mathematical and Methodological Foundations. Oxford, Pergamon Press (2nd ed Springer 2012).

Rosen R. 2000. Essays on Life Itself. New York: Columbia University Press.

Rossel, Pierre, (2010), "Making Anticipatory Systems More Robust," Foresight, Vol. 12, Issue 3.

Sen, Amartya, (1999), Development as Freedom, Anchor Books, New York, NY.

Slaughter, R.A. 2004. Futures Beyond Dystopia. Creating Social Foresight, London and New York, Routledge Falmer.

Tuomi, Ilkka, "Foresight in an Unpredictable World," Technology Analysis and Strategic Management, Volume 24, Number 8, 1 September 2012, pp. 735-751.

ابن خلدون : الموقف الاستشرافي

الدكتور قيس الهمامي

ابن خلدون: الموقف الاستشرافي

الدكتور قيس الهمامي[8]

يبرز تموقع ابن خلدون (1332–1405) في هذه الحقبة التاريخية في مرتبة عليا، إذ يمثل أكثر المفكرين انفتاحا على المستقبل، كما يعتبر أكثر المطوعين للمستقبل في اتجاه الاستشراف.

ولد أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون يوم 27 مايو 1332 بتونس عاصمة إفريقية في ذلك العهد، وهو أصل التسمية الحالية للقارة الإفريقية، كما تعتبر وريثة قرطاج العظمى حيث باشر القديس أوغسطين تعاليمه وحيث أعد حنبعل استراتيجياته قصد زعزعة روما.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العلامة ابن خلدون ينحدر من عائلة عربية متجذرة في الثقافة الإسلامية المرموقة في تونس منذ حوالي أربعة أجيال. ويعتبر بنو خلدون الذين هاجروا في البداية إلى الأندلس في القرن الثامن من سلالة أمير يمني أصيل حضرموت. تم نفيهم إلى تونس على إثر سقوط قرطبة (1236) وإشبيلية (1248).

وقد درس ابن خلدون مختلف العلوم الإسلامية في مسقط رأسه قبل أن يلتحق بمدرسة غرناطة حيث أتم تعليمه.

ومنذ عودته إلى تونس باشر عدة وظائف لدى عديد من السلاطين في غضون الخمس عشرة سنة التي يمكن اعتبارها الحقبة التي تمكن خلالها من العلوم السياسية، حيث إن تعليمه الأصلي ذو صبغة فقهية بحتة. لكن هذه الفترة لم تمر دون حدوث أخطار كبيرة حيث تم سجنه لمدة سنتين.

وفي سنة 1375 اختار العلامة أن يتجه إلى الجزائر حيث تمكن في خلوته في قلعة ابن سلامة، خلال بضعة شهور من تحرير "المقدمة"،[9] (Les Prolégomènes [10])

8 حاصل على الدكتوراه في الاستشراف الاستراتيجي من الكونسرفتوار الوطني للفنون والحرف بباريس – فرنسا وعضو نشط في مدرسة المستقبليات الفرنسية. اشترك مع عالم المستقبليات ميشال غوديه في تأليف الكراس «الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج». شارك مع الدكتور محمد سليم قلالة في تعريب كتاب ميشال غوديه «الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم».

9 دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .1992 ,

10 النسخة الفرنسية للمقدمة لعبد السلام شدادي – كتاب الأمثلة

التي يمكن اعتبارها تقديما لتاريخه المستقبلي الكوني (كتاب العبر ...) ويمثل – مثلما أيده هنري كوربين Henry Corbin في مؤلفه "تاريخ الفلسفة الإسلامية" – معالجة للأحداث التي تفيد في الآن ذاته بإنذار و درس [11] وأي إنذار وأي رمز وأي درس أراد ابن خلدون أن يعبر عنه ويطوره؟

من خلال القيام ببحوث من شأنها أن تساعدنا على فهم العوامل التي تؤدي إلى ازدهار أو زوال الأمم تمكن من تصور ثلاثة رموز أساسية واستباقية أو تبشيرية تفيد انتقال الحضارة من الجنوب إلى الشمال[12].

وكذا لا بد من التأكيد على أنه خلافا لما ذهب إليه عديد من المفكرين فإن ابن خلدون يعتبر فيلسوفا في التاريخ، ويظل مؤلفه العظيم تاريخا كونيا حقيقيا انبثقت من خلاله القوانين والقواعد التي تفسر نمو الدول وزوالها.

من خلال مؤلفه "دراسة للتاريـــخ Study of History[13]، قام أرنولـد توينبي Arnold Toynbee بوصفه بالإنسان العبقري، في نفس المرتبة التي أحرزها القديس أوغسطين حيث قام كلاهما بعملية تجديد من خلال تفكيرهما، إذ كانا في قطيعة مع ثقافتهما التقليدية بالمقارنة مع مفكري زمانهما.

وبالنسبة إلى ابن خلدون، لا ينفصل التاريخ كعلم عن الأحداث التاريخية، وعن ربطها بالأسباب، وهو ما قام بعرضه من خلال الصفحات الأولى من مقدمته، وذلك على إثر التنويه بالنقائص التي شهدها تاريخ الحقبة التي باشرها والذي تضمن معلومات وصفها بالأكاذيب، إن من طبيعية المعلومة أن تتناسب مع الكذب وهو ما يفسر بعديد الأسباب.

أولا، إن الانحياز إلى موقف أو مذهب[...] يحول دون القيام بفحص نقدي.

CHEDDADI Abdesselam, Le Livres des Exemples, t. I, Autobiographie, Muqaddima, Gallimard, « Bibliothèque de la Pléiade », 2002.

Il est à noter que le premier texte traduit en français d'Ibn Khaldoun fut l'Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale en 1852, par William MacGuckin de Slane. Suivi des Prolégomènes en 1863.

11 - CORBIN Henry, Histoire de la philosophie islamique, Gallimard, Folio Essai, 1986, p. 387.

12 - CHEDDADI Abdesselam, Ibn Khaldûn : l'homme et le théoricien de la civilisation, Gallimard, 2006, p.487.

13 - TOYNBEE Arnold J., A Study of History,Volumes VII-X, Oxford University Press, 1957, p.263

مما يؤدي إلى قبول الروايات الكاذبة وتناقلها. ونجد كذلك من بين الأسباب التي تؤدي إلى الكذب الثقة المطلقة في ناقلي المعلومات، بينما علينا التركيز على مصداقيتهم من خلال الاعتماد على منهجية انتقادهم. يوجد كذلك من بين هذه الأسباب عدم تدقيق الناقلين وتساهلهم في تناقل المعلومة بناء على معتقداتهم وتخميناتهم مما يفرز أكاذيب.

كما يوجد الإيهام أو الوهم بالتواجد في فضاء الحقيقة، وهو ما يتواتر عند بعض الناس بالنظر إلى الاعتماد غالبا على الثقة المفترضة في ناقلي المعلومة. وهو ما يعود إلى الغموض أو المظهر المزيف لهؤلاء، مما يدعم عدم القدرة على نقل الأحداث والوقائع بالأسلوب المناسب، إذ إن المخبر يسردها كما يراها في حين أنها تخفي حقيقة مغايرة. يوجد كذلك البحث عن المميزات التي يمكن أن تسند إلى الأشخاص السامين وذوي الجاه [...] ويوجد في النهاية سبب أخير يرتقي في الاعتبار بالمقارنة مع مختلف الأسباب التي تم ذكرها: جهل طبيعة الظروف التي تميز الحضارة. إذ إن كل شيء يعزى إلى الوجود والماهية أو الفعل له بالضرورة طبيعة تميزه في ماهيته وفي الوضعيات التي يؤثر فيها.

ولذا، إن كان الذي يقوم بتجميع المعلومات يدرك طبيعة الأشياء الموجودة ومكان إنتاجها أو إفرازها، فإن هذا الإدراك سيساعده عند فحصه لتلك المعلومات على التمييز بين الحقيقة والخطأ. [14]

كما أن ما ينبغي توضيحه هو أن للتاريخ معنى آخر من الداخل، فهو يمكن من التأمل والتفكير في أسباب الوقائع والأحداث ومصادرها ومعانيها، وذلك فيما يتعلق بعمق المصطلح وتوجهه نحو المستقبل.

وعليه فإن جرد الأحداث لا يكفي، وإنما يتعلق التفكير بالبحث والتساؤل عن "لماذا" وعن "كيف" حول هذه الأحداث، بل وأيضا حول التيارات التي جذبتها نحو المستقبل الذي لا بد من توقعه، أو على الأقل مواجهته بجرأة.

وقد كان ابن خلدون، الذي يعتبر حاليا أب السوسيولوجيا، واعيا بأهمية أثره بحيث يمكننا القول بأن الأمر يتعلق بعلم مستقل وفق موضوع وإشكاليات خاصة:

14 IBN KHALDUN, Le Livre des Exemples, t. I, Autobiographie, Muqaddima, traduction, présentation et notes par Abdesselam Cheddadi, Paris, Gallimard, « Bibliothèque de la Pléiade », 2002, pp. 251-252.

الحضارة الإنسانية والمجتمع الإنساني وتفسير كيفية تأثير الدول في ماهيتها تباعا.

في نفس السياق ينطبق نفس التمشي على مختلف العلوم إن ارتكزت على التقليد أو على المنطق. ولنعلم أن فحص هذا الموضوع يمثل في مجمله مؤسسة حديثة ليتموقع في مستوى موقف غير مألوف يعتبر ذا فائدة كبيرة، إذ يمثل تتويجا لبحث معمق.[15]

وحتى تتم ملاحظة الموقف الاستشرافي لابن خلدون سوف يتعلق تحليلنا بالعناصر التالية:

- دحض الممارسات التنجيمية.
- مؤشرات استباق المستقبل وزوال الدول.
- العلاقة بالزمن في إطار حقبة الإمبراطوريات والدول في الفكر الخلدوني.
- دحض الفلسفة التقليدية والإشكال المطروح تجاه الموقف الاستشرافي بالنسبة إلى الفلاسفة المسلمين.

1) دحض الممارسات التنجيمية

لقد قام ابن خلدون من خلال أحد الأبواب التي شملتها مقدمته بدحض الممارسات التنجيمية، إذ بالنسبة إليه تمثل رغبة معرفة المستقبل إحدى خاصيات الذات البشرية، إذ أن الناس يريدون معرفة ماذا سيحدث لهم: حياة أم موت، شر أم خير وبصفة خاصة الأحداث العامة على غرار مدة حياة العالم أو الدول. و يعتبر هذا الاهتمام طبيعيا وفطريا لدى الإنسان.[16]

لكن هذا الشغف الإنساني بمعرفة الأسرار المستقبلية جعله يسارع إلى انتهاج مختلف الفنون من فئة التنبؤ حتى صار ضربا من ضروب التجارة الربحية التي تستهدف مختلف الطبقات الاجتماعية من النجار البسيط إلى الأمير والملك.

ففي حين ينشغل أحدهم بتأمين الغد والعمل الأقل شقاء، يرغب الآخرون في الكشف عن تهديدات أعدائهم وعن مدة تواصل إمبراطورياتهم. ولعل هذه الممارسات صارت تعتمد سواء من قديس يستفيد من السلطة الدينية، أو من عراف أو منجم. لقد أكد ابن خلدون وجود هذه الممارسات في الفترة قبل الإسلامية "لدى العرب عرافون وكهنة يستشيرونهم في مثل هذه الأشياء"[17]

15 Ibid., p. 255.
16 Ibid., p. 681.
17 Ibid., p. 682.

في أصول العلاقة بالزمن أكد ابن خلدون كذلك على انتشار التنبؤات التنجيمية في العالم الإسلامي، التي تتمثل في توقع المستقبل على أساس الحسابات المركزة على اعتبارات فلكية.

ولئن قام ابن خلدون بعرض العلاقة بالزمن وخاصة بمدة الإسلام لدى الأشخاص من ذوي التقاليد الإسلامية، فإنه يعتمد في مرجعيته على مؤلف السهيلي [18] "الذي يستخلص من خلال الطبري أن مدة العالم أو الكون منذ نشأة الإسلام تبلغ خمسمائة سنة. وقد تم التخلي عن هذا الموقف عندما أكدت الوقائع عدم صحته"[19]

وقد قام ابن خلدون بالعودة إلى مصدر المعلومة الأساسي الذي يرجع إلى ابن عباس. وفي حين يؤسس هذا الأخير هذه المعلومة من خلال قراءة آية قرآنية "وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون"، ومثلما بيّن الطبري من خلال أحاديث الرسول، فإن ابن خلدون يفنّد إطلاقا هذه المعلومة ويقدم أمثلة أخرى تدعيمية، فإضفاء القيمة الرقمية لهذه البيانات القرآنية لا يعتبر طبيعيا ولا منطقيا وإنما يعتمد على نظام اتفاقي بسيط يسمى حساب الجمل، ولئن كان هذا النظام مغرقا في القدم ومعروفا فإن أقدميته لا تمثل دليلا.[20]

ومن ناحية ثانية يقدم مفكرنا تحليلا معمقا للحسابات الفلكية المتعلقة بالمستقبل السياسي للدول بالاعتماد دائما على نفس المقاربة، أي الرجوع إلى جذور أو أصل المعلومة ومواجهتها للوقائع وإخضاعها للمنطق النقدي حتى يتسنى في الأخير دحضها.

ويتضح أنه بالنسبة إلى ابن خلدون كل تنبؤ أو تنجيم يعتبر تضليلا أو أكذوبة. وبالنسبة إلى بوميان "فإنه يرفض كل مبادرة لتحديد خصائص الأحداث المستقبلية وحساب آجالها من خلال الاستناد إلى استدلالات كوكبية وهو ما يجعله أكثر تبصرا بالمقارنة مع نظرائه المعاصرين من الضفة المتوسطية الأخرى.[21]

18 Voir son Rawd al-unuf, Le Caire, 1332/1914, t. II, p. 36 et suiv. Cité par Abdesselam Cheddadi dans IBN KHALDUN, op.cit., p.1348.

19 IBN KHALDUN, op. cit., p. 683.

20 Ibid., p. 685.

21 POMIAN Krzysztof, Ibn Khaldûn au prisme de l'Occident, Gallimard, nrf, 2006, p.102.

ويضيف "إننا نتوفر من خلال ابن خلدون على مجموعة من الدلائل التي تمكن من موقعة حاضر دولة في المسار، وبالتالي من إدراك الخطوط العريضة للمستقبل دون الحاجة إلى الاعتماد على التنجيم أو العلوم الفلكية .[22]

2) مجال الممكنات ومؤشرات استباق المستقبل واضمحلال الدول

يعتبر ابن خلدون اليوم بمثابة صاحب رؤى أو من أعظم المتبصرين، إذ تمكّن في عصره من استباق اضمحلال أو زوال العالم العربي الإسلامي ومرور الحضارة إلى الضفة الشمالية للمتوسط. فما الذي استند عليه فكر ابن خلدون للتمكن من إدراك هذه النتائج؟ وكيف تعتبر مقاربته متصلة بالنظرة الاستشرافية مثلما ندركها حاليا؟

يستند ابن خلدون إلى مصطلح "الممكنات"، ولعل هذا الموقف "الارتيابي" تجاه المعطيات التاريخية ينتشر كذلك بنفس الحجم بالمقارنة مع إغراءات التضخيم المرتبطة بالرغبة في إثارة التعجب المبينة في بداية هذا المؤلف.

لذلك لا بد دائما من الرجوع إلى أصل المعلومة، والتمييز بين طبيعة ما هو ممكن وما هو غير ممكن، بالاستناد إلى التفكير الواضح والرؤية الطبيعية. وإن كل ما لا يندرج في إطار هذه المقاربة يصير مرفوضا. وإننا من خلال كلمة "ممكن" لا نرمز إلى ما هو فكريا ممكن بأسلوب مطلق، لأن المجال واسع جدا ولا يفرض أي حدود للأحداث، وإنما نريد أن نتحدث عن الممكن باعتبار المادة الخاصة لكل شيء.

إننا نقوم بفحص الجذور والنوع والفرق الخاص والعظمة وقوة الشيء مما يمكننا من الحكم على هذه الاعتبارات ودحض كل ما هو غير ممكن أي الذي لا يشمله نطاق الشيء [23]. أو بشكل آخر تكمن القاعدة التي لا بد من اعتمادها للتفريق بين الحقيقي والخاطئ في المعلومات، من خلال هذه المصطلحات المتصلة بالممكن وغير الممكن في اعتبار المجتمع البشري، أي الحضارة، حيث يتم التمييز بين الحالات أو الوضعيات التي تؤثر فيها، وماهيتها ومن خلال طبيعتها التي يتم التأثير فيها، وتلك التي لا يمكن اعتبارها، وتلك التي لا يمكن التأثير فيها.

من خلال هذا التمشي تصبح لدينا قاعدة من شأنها أن تمكننا من التمييز بين الصحيح والخطأ في إطار المعلومات، وبين الحقيقي والكاذب من خلال أسلوب

22 Ibid., p.104.
23 IBN KHALDUN, op. cit., p. 458.

إثباتي لا يمكن معه الارتقاء إلى الريبة. وإذا تمكنا من إدراك شيء فيما يتعلق بالحالات التي تؤثر في الحضارة، فإننا نستطيع الحكم بشأن ما يمكن قبوله وما يمكن رفضه باعتباره خاطئا.[24]

وتجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون يوفر لنا الأساسيات التي تمكننا من تمييز الحقيقة التاريخية انطلاقا من تحليل منطقي: "الممكن باعتبار المادة الخاصة لكل شيء". وبالتالي فإن هذا المؤرخ يقترح من خلال مختلف العوامل الموضوعية أن يتم تحديد المجالات غير الممكنة من بين مجالات الممكن. وفي النهاية التمكن من فهم ما حدث.

ويمكن على هذا الأساس أن يتم تبيين الماضي من خلال توزيع متعدد الأبعاد بما أن مجال الممكنات لا يمكن أن يتفرد. فالماضي متعدد، يتم من خلاله التعايش بين الممكن وغير الممكن، بين المحتمل وغير المحتمل، وبالتالي فإنه يعود كذلك إلى المؤرخ وإلى المستشرف حاليا أن يتم استبعاد الأفعال التي تنتمي إلى مجال غير الممكن، بحيث لا يتم الاعتماد إلا على الأفعال الممكنة منطقيا لضمان القيام بتشخيص جيد للماضي واستباق أفضل للمستقبل.

يؤكد إيف باريل Yves Barel على أن " عدم التوافق بين وحدة الماضي وتعدد المستقبل يعتبر نظرة وهمية، فعلى صعيد الواقع يعتبر كل من الماضي والحاضر فرديين، في حين يعتبران متعددين من خلال تمثيل الواقع. لذلك فإن وهم وحدة الماضي وتعدد المستقبل مأتاها أنه يتم بشكل غير واعٍ إدراك التاريخ وواقع الماضي في حين أننا غير قادرين نفسيا أن نقوم بنفس الشيء بالنسبة إلى المستقبل. [25]

من جانبه يضيف ميشال غوديه:" تمثيل مكونات المستقبليات الممكنة تعود بالنظر أيضا إلى قراءة الماضي. وبطريقة ما يعتبر الماضي متعددا كذلك وغير محقق مثل المستقبل، والتاريخ ليس نهائيا أبدا ولكنه يظل دائما في مرحلة الإنشاء. فالفعل واحد ولكن قراءته متعددة. [26]

ومن ناحية أخرى فإنه من خلال باب من أبواب المقدمة بعنوان عندما يتحقق

24 Ibid., p. 255.

25 BAREL Yves, « Vers une méthode et une épistémologie de la prospective sociale », Revue Réseaux publiée par Ciéphum, Genève, n°22-23, 1974, p.16.

26 GODET Michel, Manuel de prospective stratégique : Tome 1 Une indiscipline intellectuelle, Dunod, 3è éd., Paris, 2007, pp. 8-9.

استئثار الانتصار والترف والسكينة بصفة تامة بالتطابق مع طبيعة السلطة فإن الدولة في زوال،[27]يقوم ابن خلدون بعرض مجموعة من المؤشرات التي تمكن من توقع نهاية الدولة وهو ما نعبر عنه في نطاق الاستشراف بالاتجاهات الثقيلة.

وقد بين في البداية، وقبل الخوض في هذا الباب، أن السلطة، بطبيعتها، تريد النصر لوحدها، والبحث عن أسمى تجليات الترف مع تفضيل السكينة والراحة،[28] وهو ما يسهم بشكل أو بآخر في إضعاف الدول، ثم فحص العلامات التي من شأنها أن تبين مسار سقوط الدولة من خلال رؤية شاملة ومعمقة للأحداث.

يلاحظ منذ البداية أن تكريس الاستئثار والتفرد بالسمعة يعتبر من طبيعة الحكم أو السلطة. وما أن يتم تكريس النصر والسمعة وتبلغ وضعية الدولة سموها حتى تبرز حالتان: تتعلق الأولى بالتعبئة الجماعية للعشيرة، حيث يعتبر كل من التضامن والاستقامة والمجهود الجماعي من العوامل التي تسهم في ديمومة الدولة، ثم ومن خلال النظرة الخلدونية فإنه إذا أراد أحدهم الاستفراد بالنصر فسوف يجور على الآخرين ويراقب تحركاتهم ويستأثربكل الثروات. وبالتالي فإن هؤلاء سوف يسعون إلى رد الاعتبار لهم، ويفقد الآخرون كل حماسة ويقبلون بزوال الملك. وهكذا فإن الجيل التالي يصعد بنفس الروح[...]. كل ذلك من شأنه أن يدخل نواة ضعف الدولة ويسهم في إنهاك قوتها. إن فكر العشيرة أو القبيلة تمت إزالته لأن أعضاءه فقدوا كل جرأة والسير بات نحو الخراب والفناء[29]

لنقف قليلا عند مصطلح العصبية الذي تم تصوره من قبل ابن خلدون والذي غالبا ما يتم ترجمته بعبارة "روح الجسم" [30] أو بـ"قوة التماسك الاجتماعي"[31] . فالأمر يتعلق إذن بروح المجموعة التي إن تماسكت أصبحت تمثل قوة، إذ إنه بالنسبة إلى مفكرنا طالما تمت المحافظة على روح الجسم هذه داخل الأمة، فإن الحكم أو السلطة يمر من فرع إلى آخر [32] وبالإضافة إلى ذلك "لا يمكن لنا أن نحصل على

27 IBN KHALDUN, op. cit., p.436.
28 Ibid. p.434.
29 Ibid., p. 436.
30 IBN KHALDUN, op cité, 2002, p.382, p.396.
31 HERNANDEZ Miguel Cruz, Histoire de la pensée en terre d'Islam, traduit de l'espagnol et mis à jour par Roland Béhar, Editions Desjonquères, 2005, p.704.
32 IBN KHALDUN, op. cit., p.405.

السلطة ونؤسس دولا كونية إلا بالاستناد إلى المجموعة وإلى روح الجسم" [33]

إذن، إذا كانت العصبية قوية تكون المجموعة متحدة، وتصبو إلى ديمومة دولتها. وعلى العكس من ذلك كلما ضعفت العصبية كانت المجموعة مقسمة ومجزأة، مما يفرز نتائج سلبية على الدولة وعلى ديمومتها.

لكن السؤال الذي يُطرح يتعلق بمعنى مصطلح العصبية؟ يقدم عبد السلام شدادي تفسيرا رائعا " ظهرت العصبية في مجتمع مهيكل على أساس تسلسل عائلي وقبلي، وباعتبار مجموعات القبائل التي تعود إلى جذور مشتركة منتمية إلى نفس الأمة. وتعني العصبية في الآن ذاته مبدأ تنظيم اجتماعي يهدف إلى الدفاع عن الأفراد والمجموعات التي تكون المجتمع والقوة المجتمعية الناتجة عن تطبيق هذا المبدأ [...] ولعل ابن خلدون يعمم مصطلح العصبية على مختلف التنظيمات مما يحتاج تحقيقه لمساندة القوة الاجتماعية" . [34]

ويتعلق المؤشر الثاني الذي يعتمده ابن خلدون بالعلامات التي من شأنها توقع زوال دولة وزوال الترف: يتبع أعضاء الدولة عادات جديدة وتتجاوز مصاريفهم مبلغ المداخيل، [...] وترى الأجيال التالية تعقد هذه الوضعية. وأخيرا تكون مواردهم لا تكفي لتغطية المصاريف التي أفرزتها عادات الترف[...] وباعتبار حالة الفقر التبعية التي اكتسحتهم لم يعودوا قادرين على إنجاز أعمالهم، وهكذا يسهم هذا الاختلال في إضعاف الحاكم[...].

ثم يستمر الترف في النمو والموارد المخصصة في الارتفاع مما يفرز معه تخفيضات جديدة في عدد الجنود. وهو ما يحدث بتواتر ثلاث أو أربع مرات. وفي النهاية يتقلص الجيش إلى أبعد حد. وبالتالي يكون إضعاف الدفاع واضمحلال قوى الدولة[35] وهكذا فإن الترف يفرز فضلا عن ذلك عادات سيئة، وعيوبا من شأنها أن تسهم في زوال الدولة.

وأخيرا يذكر ابن خلدون السكينة التي تمثل بصفة طبيعية إحدى الحاجيات والأهواء التي تفرزها السلطة، والتي يوازيها ابن خلدون مع الراحة والاستكانة (سلبية الحركة) للذات البشرية التي ما إن تتمكن من السلطة حتى تقدّر بأنه من

33 Ibid., p.417.
34 CHEDDADI Abdesselam, op cité, Gallimard, 2006, p.301.
35 IBN KHALDUN, op. cit., pp. 436-437.

المشروع أن تتمتع بثروات الدولة. وبهذا المعنى ينقطع البحث عن الإزدهار، ويقع التوجه نحو التلذذ بهذه الغنائم التي حازتها دون مجهود. فإذا تعوّد أعضاء الدولة على السكينة والراحة، فإن هذه العناصر تصير طبيعية. وهو ما يترتب عن كل الأشياء التي نعتاد عليها. وتنشأ الأجيال اللاحقة في الترف والسكينة وتتحول بالتالي خاصيتها القوية وتنسى العادات والحضارة البدوية التي تمكنت من خلالها من الوصول إلى السلطة، مثل الجرأة والقدرة على اجتياز الصحارى ، بل لم يعد شيء يميز هؤلاء عن شعوب المدن إلا تلك اللباقة أو الشعارات. وهكذا تضعف عناصر الدفاع وتفقد الجرأة وتتمزق السلطة. وتفرز هذه الوضعية آثارا سيئة في الدولة من شأنها أن تتمظهر في العجز والتداعي. [36]

من خلال الانسجام مع مشروعه الخاص المتصل بعلم التاريخ، يبين ابن خلدون قائمة من المؤشرات التي تؤدي إلى اضمحلال الدول وزوالها. وتتميز مقاربته بكونها غير مألوفة بما أنه قام بالتوضيح المنطقي لأسباب الزوال التي تعتبر مشروطة بقوانين المجتمع. ويختم بالجزم بأن ترسيخ الفنون في المدن يخضع لمستوى ترسيخ الحضارة ومدتها[37].

وبالتالي فهو يضع العلاقة السببية بين التلذذ بالفنون وازدهارها وديمومة الدولة واستقرارها. كما يعتبر أنه بالنسبة إلى الحضارة تعتبر الفنون بمثابة العادات والصبغ، في حين أن العادات لا تتجذر إلا من خلال التكرار لمدة طويلة والصبغة المنتجة تتكرس وتضبط بمرور الأجيال. [38]

ويستند ابن خلدون في عرضه إلى مثال تونس في العهد الصنهاجي والأندلس في ما يتعلق بالفنون، إذ بالنسبة إلى ابن خلدون يخضع ازدهار الفنون والعلوم للمعاملات التجارية، وإلى كثافة السكان. وتعتبر هذه المقاربة كذلك غير مألوفة ومن شأنها أن تعتمد كأساس لرؤية دورية للتاريخ. [39]

ونقترح في هذا الصدد أن تتم مقارنة هذه الرؤية الدولية للتاريخ بنظيرتها المباشرة للدول.

---

36 Ibid., pp. 437-438.

37 Ibid., p.788.

38 Ibid., p.788.

39 GAUVIN François : « Ibn Khaldoun : la raison appliquée à l'histoire », Les textes fondamentaux de la pensée en Islam, Le Point Hors-série n°5, Nov-Décembre 2005, p.68.

3) العلاقة بالزمن في إطار عهد الإمبراطوريات والدول في الفكر الخلدوني

تمت إثارة مشكلة دورة التاريخ من قبل إيف لاكوست Yves Lacoste من خلال ما يلي:" يقدر ابن خلدون أن الانهيار أو الانحلال يظهر في غضون ستين سنة. كيف يمكن أن نفسر عدم مراهنته على إمكانية استمرار التطور على مدى أطول؟ قد لا يكون ممكنا لابن خلدون ـ رجل القرن الرابع عشر أن يمتلك تصورنا الحديث للتطور غير المنقطع والقيام بالنمو المتواصل والمتراكم. لذلك لم يكن لهذه الأطروحة أن تتجسد إلا من خلال ديناميكية تاريخية أصبحت مدركة بشكل واضح، وتنتج خصوصا عبر وضعية التطور الاقتصادي والاجتماعي.[40]

بالنسبة إلى كرزيستوف بوميان Krzysztof Pomian فإن من السهل أن نعتبر أن الزمن الدوري الذي اعتمده ابن خلدون لا يعني تكرارا بعينه، ولكنه إعادة مبرمجة لأجيال وفساد يتخللهما زمن مفرد حيث تنتقل الأشياء من واحد إلى آخر.

وقد يكفي ذلك إلى حد ما، لجعل التعلم ممكنا من خلال أمثلة من الماضي وتقدير للمستقبل، على الأقل فيما يتعلق بالخطوط العريضة، مما يسند إلى التاريخ أهمية لا يمكن أن يدركها بشكل مغاير.[41].

من خلال مقدمته وتحديدا الباب المعنون: الدول مثل الأشخاص لها ديمومة طبيعية،[42] يستند ابن خلدون إلى ثلاثة أجيال تتعلق بدورة الحياة للدولة "تساوي مدة الجيل الديمومة المتوسطة للفرد أي أربعين سنة "[43]

من خلال الحقبة الزمنية التي عاشها ومن خلال تاريخنا لا بد من الإشارة إلى أن أمل الحياة في الدول الإسلامية يتموقع بين ستين وسبعين سنة.وبالتالي فإن نمو الدولة نحو الرشد يتحدد بأربعين سنة. ثم تواجه حالتين إما أن تحافظ على نموها أو تتقهقر.

وفق المقاربة الخلدونية، تتمثل عوامل التقهقر فيما يلي: الاستئثار بالنصر والترف والسكينة وعدم التفاعل وضعف التماسك الاجتماعي للمجموعة (العصبية).

40 LACOSTE Yves, Ibn Khaldoun : Naissance de l'Histoire, passé du tiers monde, La Découverte Poche, 1998, pp. 128-129.

41 POMIAN Krzysztof, op cité Gallimard, nrf, 2006, p.99.

42 IBN KHALDUN, op. cit., p.439.

43 Ibid., p.439

وهكذا يكشف ابن خلدون عن ثلاثة أطوار لنمو الدولة. خلال الطور الأول لا يفقد أعضاء الدولة مميزات الحضارة الريفية وفق قسوتها وخاصياتها، فهم متعودون على شظف العيش، وعلى الإقدام و تقسيم الغنائم حيث يحافظون على كامل القوة وروح الجسم، فهم متمرسون والناس لهم خاضعون، أما بالنسبة إلى الجيل الثاني فإن السلطة ورفاهة العيش تنقلهم من الحضارة الريفية إلى الحضارة الحضرية أو العمرانية، ومن الحرمان إلى الرفاه والازدهار، ومن قسمة الغنائم إلى الاستحواذ عليها من طرف شخص واحد دون الاكتراث بالآخرين، ومن الفخر بالانتصار إلى الذل والخضوع. فتزول قوة روح الجسم وبالتالي يعتادون على الخضوع والطاعة، غير أنهم يحافظون على قسط كبير من الخصائص الموروثة لأنهم كانوا مرتبطين بالجيل الأول حيث شاهدوا الظروف المعيشية والأنفة والتوق إلى الانتصار وإباء الضيم.[...]

ولكن في الجيل الثالث يتم النسيان الكلي لعهد الحضارة الريفية القاسية، كأنها لم توجد قط، ويبلغ الترف أوجه ويتمتعون بالازدهار والرفاه [...] فيفقدون روح الجسم .[...] [44].

من خلال الرسم اللاحق يمكن أن نستشف رؤية شاملة لتصور دورية الحضارة للدولة: من الازدهار إلى الزوال. فهذه المقاربة تبين العوامل التي من شأنها أن تؤثر في الدولة، إما في اتجاه انتعاشها أو على العكس في اتجاه اضمحلالها. ولعله يوجد عاملان أساسيان يسترعيان اهتمامنا وهما مركزيان في التفكير الاستشرافي الحالي.

التفاعل السلبي الذي بينه ابن خلدون من خلال البحث عن السكينة والراحة يعتبر من العلامات الأولى للزوال مثلما أكد ميشال غوديه Michel Godet الذي يمثل التفاعل السلبي ب"النعامة التي تخضع للتغيير" [45] وهو ما يتعارض مع التفاعل البناء الذي يعتبر من مميزات الموقف الاستشرافي.

عنصر آخر ثمين للاستشراف: التعبئة الجماعية التي يؤكد ابن خلدون أنها تمثل شرطا لازدهار الدولة بما أنها تعتبر من محددات التماسك الاجتماعي.

ويضيف ميشال غوديه عنصر التحفيز الفردي الذي يوازي التعبئة الاجتماعية لخدمة مشروع مستقبلي"[46]

44 Ibid., pp.439-441.
45 GODET Michel, op. cit., p. 9.
46 GODET Michel, op. cit., p. 15.

الرسم: العصبية والزمن :ازدهار الدول وزوالها

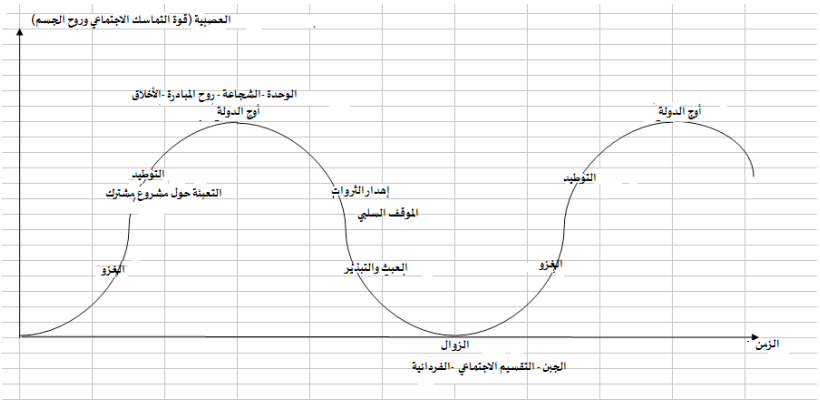

كما أن الإرادة الفردية تسهم في إنشاء مشروع مشترك، وفي التعبئة الجماعية. ومثلما أكد على ذلك ميشال غوديه فإن مؤرخنا في القرن الرابع عشر قد وضع الإنسان في مركز كل عملية إصلاحية "الفعل البشري في العالم الخارجي لا يستقيم إلا إذا حدد الإنسان فكره حول مختلف هذه المراحل التي ترتبط إحداها بالأخرى، حينها فقط يبدأ في الحركة والفعل، حيث إن أول عنصر في الفكر يعتبر آخرها في القائمة السببية وفي الفعل، في حين أن أول عنصر في الفعل هو أول عنصر في القائمة السببية وآخرها في الفكر وأن الكشف عن هذا الانتظام يمكن من السريان المرتب للأفعال البشرية.[47]

4) دحض الفلسفة التقليدية والإشكال المطروح فيما يتعلق بالموقف الاستشرافي لدى الفلاسفة المسلمين

من خلال ما سبق بيانه يمكن أن نختم بالإشارة إلى أن الفكر الخلدوني يمثل أوج الموقف الاستشرافي في ظل مجموعة الفلاسفة الذين تم ذكرهم آنفا، غير أن مفكرنا تقدم ببعض التحفظات تجاه الفلسفة وبين زيف رؤاها، وبالتالي فإن ابن خلدون يعتبر دون شك رجل قطيعة بالمقارنة مع زمانه ومع الدغمائية التي عاصرته. ورغم أنه يعتبر من مؤيدي الغزالي فإنه قام بدحض نظريات بعض الفلاسفة الذين لم يكن لهم بعد تمشّ استشرافي. ويدعم مجيد فخري من خلال مؤلفه حول "تاريخ الفلسفة

47 IBN KHALDUN, op. cit., p.835.

الإسلامية" هذا الاعتبار معتبرا أن أول ملهم لابن خلدون هو الغزالي وليس ابن رشد..[48]

وقد استعار أبو هذا الفرع من المعرفة جاستون بيرجي الأسس الفلسفية من أجل بناء مقومات الاستشراف. وتعتبر الفلسفة بالنسبة إليه أول حلقات البناء الاستشرافي مثلما نعرفها حاليا وهي تتأسس على وقائع وليس على الفلسفة.

وقد تمكن ابن خلدون قبل خمسة قرون من اجتناب الفلسفة ليعتني بالوقائع الحاملة للمستقبل، إذ ذهب مباشرة إلى الهدف دون المرور بالحلقة الفلسفية. ولعل ذلك يعتبر من ضروب القطيعة بالانشقاق عن أسلافه مُنشئي نظرية الارتباط بالزمن وبالمستقبل الأغلب واقعية. "إن معرفة حقيقة الأحداث أي أسبابها تمثل بالنسبة إليه شكلا من الحكمة العليا بالمقارنة، خاصة، مع وهم تصور الواقع في حد ذاته وهو ما تعتبره الفلسفة"[49]

في نهاية حياته يضيف جاستون بيرجي: "يعتبر الاستشراف مثل التاريخ إذ يرتكز على وقائع لا يتسنى في ماهيتها أن تعطى: الماضي لم يعد والمستقبل ليس بعد وهي مثل التاريخ لا ترتبط إلا بالوقائع البشرية" .[50]

وتجدر الإشارة إلى أن انفصال المفكر العربي عن الفلسفة قد يكون نتج عن عوامل سياقية، إذ إن الفلسفة لم يكن لها رواج جيد بالمقارنة مع التدين المتأكد والمتشدد. ولعل الاستشراف الخلدوني وارتباطه بالزمن المتبصر لا يحتاجان ببساطة إلى ثوابت فلسفية، مثلما أكد على ذلك مجيد فخري: "بالرغم من خوضه في مسائل فلسفية وشبه فلسفية يبقى ابن خلدون مؤرخا ذا موقف تجريبي وريبة غريزية تجاه حيوية الخيال التجريبي.[51]

وقد تمكن ابن خلدون من الاستناد إلى الموقف الاستشرافي بعيدا عن أي جذور فلسفية وذلك على عكس مفكرين آخرين على غرار بيرجسون ومحمد إقبال اللذين لم يتمكنا من الابتعاد عن الموروث الفلسفي.

---

48 FAKHRY Majid, Histoire de la philosophie islamique, Patrimoine Iflam, Cerf, Paris, 2007, p.352

49 URVOY Dominique, Histoire de la pensée arabe et islamique, Seuil, 2006, p.547.

50 BERGER Gaston, : « L'attitude prospective », Revue Prospective n°1,Mai 1958,p.5.

51 FAKHRY Majid, op. cit., Cerf, Paris, 2007, p.352.

المداخـلات

• **الدكتور إبراهيم العيسوي**[52] :

موضوع الندوة (الدراسات المستقبلية في الوطن العربي: الحال والمآل).يجب ألا يغيب عنا هذا العنوان وسأركز على الحال والمآل .

دعونا نبدأ بالواقع الحالي. أريد أن أذكّر بما ذكره الدكتور نادر أننا لا نريد أن نبدأ من الصفر، ولا أعود للتاريخ البعيد الذي أوجزه لنا الدكتور قيس. كان حديثه يدعو للثقة فى بناء مدرسة عربية للدراسات المستقبلية. ولكني أركز على الزمن الحديث، والجهود العربية في حقل الدراسات العربية المستقبلية قديمة، وربما لم تحمل هذا الاسم في البداية ، وإنما حملت أسماء مثل اسم التخطيط الطويل المدى وهو ما حدث في مصر مثلا مع أول خطة خمسية في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وكانت جزءا من خطة عشرية، ورافقها استكشاف مستقبلات عديدة، ثم وقع الاختيار على أحد هذه المستقبلات وهو الذي ظهر في الخطة العشرية.

وقد نشطت هذه الجهود بشكل ملحوظ في السبعينيات من القرن العشرين. وقد ارتبطت أيضا بمشروعات تخطيط طويل المدى بالوطن العربي. وهنا لابد أن أذكر رائدا من رواد هذا العمل وهو الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن الذي عرّفنا على الكثير من النماذج. وبعد ذلك ظهرت المشروعات الكبرى لاستشراف الوطن العربي في مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى العالم الثالث وغيرهما.

الواقع الحالي للوطن العربي واقع فيه الكثير من السلبيات وفيه أيضا إيجابيات ينبغي ألا نهون من شأنها.

ما هي السلبيات وما هي التناقضات وما هي الإيجابيات؟

أما عن السلبيات فيمكن إيجازها في خمس هي:

أولا: الأعمال في مجال الدراسات المستقبلية كانت أعمالاً متقطعة لا تتصف بالاستمرارية أو الانتظام، ولهذا لم يتحقق التراكم المعرفي المطلوب في هذا المجال.

ثانيا: ضعف الأداء البشري بسبب ضعف القدرات والتأهيل والتشتت وضعف التركيز والالتزام بالإطار البحثي، حتى مع توقيع عقود قانونية، وضعف ثقافة العمل الجماعي و عمل الفريق، وندرة الحوار والنقد العلمي البناء وغيره من مظاهر

52 أستاذ الاقتصاد ومستشار معهد التخطيط القومى بالقاهرة، مصر. الباحث الرئيس للدراسة المستقبلية ''مصر 2020'' الصادرة عن منتدى العالم الثالث بالقاهرة. له عدد من المؤلفات المنشورة في فروع الاقتصادالمختلفة.

غياب مناخ البحث العلمي في الوطن العربي .

ثالثا : قلة الموارد المالية التي تخصص للدراسات المستقبلية خاصة الدراسات المحلية .

رابعا : استطالة فترة تنفيذ معظم هذه الدراسات ومرورها بمراحل تعثر، وذلك يرتبط بسوء تصميم هذه الدراسات. ربما كانت تحلق في فضاء عال مما يعني في النهاية ابتعاد المسار الفعلي لهذه الدراسات عن المسار المخطط .

خامسا : جزء كبير من هذه السلبيات يعود إلى غياب ثقافة المستقبل ومن ثم ضعف الطلب المجتمعي على الدراسات المستقبلية .

أما التناقضات فهي كثيرة ومنها نوعان :

الأول : هناك مال وفير وربما نادرا مايتوافر في مجال البحث العلمي، وعلى الأخص في مجال الدراسات المستقبلية، لكن يساء تخصيص هذه الموارد .

الثاني : لدينا خبرات ولكنها تهدر أو تبدد أو تتسرب إلى الخارج دون أن يستفاد منها، كما يغيب التواصل فيما بينها.

وفيما يتعلق بالإيجابيات فهي كثيرة :

أولا: الدراسات التي أجريت تشكل رصيدا معرفيا، و بلغة الاقتصاد هي رأس مال جيد في دراسات المستقبل، تكونت من خلالها كوادر تمتلك بعض الدراية بالدراسات المستقبلية وتراكمت لديها خبرات. وقد أشاع هذا بعض الوعي، فبدأت تُسجل في بعض الكليات رسائل لنيل درجات الماجستير والدكتوراه في المستقبليات.

ثانيا : تشكل المراكز التي أُنشئت وتحمل عناوين دراسات مستقبلية، بالرغم من أن جزءا كبيرا منها لا ينتمي إلى الدراسات المستقبلية، بالمعنى الاحترافي، لبنات أو إطارا جديدا يمكن أن يعمل في إطار الدراسات المستقبلية .

ثالثا : بمرور الوقت حدث استحداث للطلب الاجتماعي على الدراسات المستقبلية، قد لا يكون في جانب منه أصيلاً، أو قد يكون تماشى مع " صرعات " موجودة في العالم من مكملات الوجاهة .

ختاما فإن هذا الواقع يعاني سلبيات وتناقضات لكنه يشتمل على إيجابيات، ويمكن أن نصحح هذه السلبيات، ونعمل على تنمية الإيجابيات، مع ملاحظة

أخيرة، وهى أن همومنا كعرب في عالم الجنوب تختلف عن هموم عالم الشمال المتقدم. وربما يفسر هذا ملاحظة الدكتور نادر فرجاني عن العرض المقدم من المتحدثين غير العرب. هذه ليست دعوة لرفض ما لدى الشمال، ولكن لا يجب أن نقع أسرى لهم كما يبدو في محاولة الترويج لحب المدرسة الفرنسية للاستشراف. يجب أن يكون الاتجاه لتكامل المناهج في الدراسات المستقبلية، والاستفادة من كل ماهو متاح الآن وصولاً إلى الأمل الذي تنشده هذه الندوة، وهو الوصول إلى مدرسة عربية في الدراسات المستقبلية.

- **الدكتور محمد إبراهيم منصور** [53]:

لدي تعليقان على الدكتور نادر فرجاني، وبعض الملاحظات أوحت بها مداخلات ميشال غوديه وقيس الهمامي.

أولا : أشارك الدكتور فرجاني تفاؤله بشأن المستقبل. ولي معه تاريخ طويل يعود إلى ما يزيد على عشرين عاما عندما أسست مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط في التسعينيات من القرن الماضي. كان مقال قديم للدكتور فرجاني منشور في مجلة المستقبل العربي يستعرض فيه التجارب العربية في الدراسات المستقبلية أحد مصادر إلهامي عند تأسيس المركز. وأتفق مع الدكتور فرجاني أيضا في تحفظه على مصطلح الربيع العربي، لا لأنه مستورد، لأننا لسنا ضد كل ما هو مستورد، ولكن لأن المصطلح يحمل في طياته معاني قد تكون غير مقبولة عربيا. وأعتبر ما حدث حلقة جديدة من حركات التحرر الوطني العربية .

ثانيا : حدد الدكتور فرجاني المسارات المرجعية في الحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية. وهذه فعلا مطالب الجماهير التي هبت وخرجت منذ يناير 2011 وما بعدها في عدد من الأقطار العربية، لكن علينا أن نضيف مطلبا أساسيا هو مطلب الوحدة، فهو برغم كل ما يتعرض له من تراجعات وانتكاسات يظل أهم السيناريوهات المستقبلية المرغوبة عربيا.

وعندما طرح الدكتور فرجاني أيضا بوابات المسار المرجعي الجديد في الحرية واكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية، فإنه تجاهل البيئة الحاضنة التي تتشكل وتنمو

---

53 أستاذ الاقتصاد السياسى، مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، مصر. مدير ومؤسس مركز الدراسات المستقبلية السابق بمجلس الوزراء المصري. المشرف الرئيس على دراسة ''رؤية مستقبلية لمصر 2030''.

فيها الحرية وتكتسب فيها المعرفة وتتحقق التنمية الإنسانية. هذه البيئة الحاضنة هي الدولة . وأشد ما يقلقني الآن المستقبل الذي ينتظر الدولة القطرية في الوطن العربي. هذا الإطار مهدد أمام كيانات تنتمي إلى ما قبل ظهور الدولة الوطنية، نرى ذلك في سوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال كالقبيلة والطائفة والجماعات العرقية على نحو ما نشهده. وفكرة الدولة نفسها التي كافح من أجلها رواد كثيرون منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن مهددة بالاختفاء، الدولة العربية المعاصرة مهددة بالاختفاء الآن لكي تحل محلها جماعات تنتمي إلى ما قبل الدولة.

أما الدكتور همامى فإنني سعدت كثيرا أنه ضرب بعيدا في جذور الثقافة العربية بحثاً عن إرهاصات عربية للدراسات المستقبلية وقدم لنا دراسة متعمقة عن الموقف الاستشرافي لابن خلدون. وأنا أحييه على هذا الحس القومي العميق، وأضيف إليه أننا أول أمة في التاريخ قدمت المستقبليين، فنحن أهدينا الإنسانية الأنبياء والشعراء والحكماء. هل مصادفة تاريخية أن أعظم شعراء العربية في التاريخ كان يُكنى بالمتنبى .؟ وهل هناك دلالة أقوى من ذلك على الاحتفاء بفكرة الاستشراف. فقد كان أبو الطيب المتنبي بما خلفه لنا من تراث شعري يتمتع برؤية ثاقبة للمستقبل. هي بالطبع جزء من تراث فلسفي طويل لا يخلو من رؤية عقلانية .

يعترف جيروم جلين Glenn صاحب كتاب العقل المستقبلي Future Mind بدور للعلماء العرب في فلسفة الفكر المستقبلي ، وأشار تحديدا إلى " الكندي " كما أشار آخرون إلى ابن رشد ، واستخدم ابن خلدون مفهوم " التشوف المستقبلي". ولا يتجاهل مؤرخو الدراسات المستقبلية : مدينة الفارابي الفاضلة "وهي "اليوتوبيا" الأم التي ألهمت كل أصحاب "اليوتوبيات" في التاريخ الوسيط. وقد كان لجدلية الجبر والاختيار في الفلسفة الإسلامية، وهى تقابل معاني الحتمية والحرية بالمعنى الغربي، مكان بارز في الثقافة العربية. والدراسات المستقبلية هي استطراد لهذا الجدل، لكنها جدل منحاز بغير تحفظ لحرية الإنسان في الاختيار، ومنها، إن لم يكن على رأسها، حرية "اختيار مستقبله" حتى لا يتركه للصدف أو لتصريف الأقدار كما في الملاحم والأساطير الإغريقية. والدراسات المستقبلية هي محاولة لتوسيع الحرية الإنسانية في الاختيار.

بعد هذه التعقيبات دعونا نعرض لبعض الملاحظات الضرورية:

الملاحظة الأولى سنخصصها لأهمية الدراسات المستقبلية. فقد كان للاهتمام

بالمستقبل جدوى اقتصادية وسياسية هائلة حتى في الماضي لمن كان قادرا على اكتشاف العلاقات الخفية بين مواقع النجوم والكواكب وحركتها في السماء ومواسم الأمطار والفيضانات في أودية الأنهار. وقد أكد ألفين توفلر أن الدراسات المستقبلية كانت وراءها بواعث براجماتية. فقدانطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانيةلخدمة أغراض عسكرية قبل أن تقدم خدماتها المدنية إلى قطاعات واسعة تجارية وتعليمية وتكنولوجية. وقد نشأت بعض مؤسسات الدراسات المستقبلية مثل مؤسسة راند RAND الأمريكية في داخل سلاح الجو الأمريكي لتطوير التكنولوجيا العسكرية، ثم سرعان ما تحولت إلى نوع من المؤسسات الفكرية التي ابتدعت وسائل مبتكرة للسيطرة على أحداث المستقبل واستشرافه. وقدمت عدداًكبير من كبار المستقبليين وأسهمت في تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية.

وتقوم نحو 67 بالمئة من الشركات المتعددة القوميات والمؤسسات العسكرية بتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية، كما أن 97 بالمئة من حجم الإنفاق على الدراسات المستقبلية يتم في الدول المتقدمة.

الملاحظة الثانية على المستوى العملي لا بد من أن ندرك أنه من الممكن أن نعيد توظيف الدراسات المستقبلية لتحقيق أهداف عملية. فنحن في حاجة إلى الدراسات المستقبلية لبلورة الخيارات الممكنة أمام صانع القرار العربي، ونحن في حاجة إليها أيضا باعتبارها مدخلا لا غنى عنه لتطوير التخطيط الاستراتيجي نفسه. وأنا أذكر حكمة قديمة تقول" بلا رؤية يضل الشعب سبيله ويجمح إن لم تكن لديه رؤية مستقبلية".

الملاحظة الثالثة أن المستقبل مفتوح على كل الخيارات، ومن هذا الخيارات خيار غياب الدولة الوطنية العربية لصالح جماعات وكيانات تنتمي إلى عهود ما قبل الدولة، وهو خيار يدعونا إلى أن نعطي للدراسات المستقبلية مكانا متميزا في حياتنا ومؤسستنا.

الملاحظة الرابعة الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي من أمثلتها:

- التهديدات النووية بفناء الحضارة البشرية، ومنها وقوع الأسلحة النووية في

أيدي جماعات إرهابية غير عاقلة وغير رشيدة. وقد شاع في الآونة الأخيرة أن لدى داعش وجبهة النصرة أسلحة كيماوية. ونحن لا نستبعد ذلك في ظل تفكك أجهزة الدولة في سوريا والعراق.

- التغيرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف وهجرات ديموغرافية وتحركات جغرافية ....إلخ.
- تحديات الثورة البيولوجية ومخاطر التوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوق العنصري لسلالات وجماعات بشرية معينة .
- إعادة تصميم وصياغة الخرائط السياسية والجيو إستراتيجية في الشرق الأوسط على أسس أثنية ودينية وعرقية . ونحن العرب مهددون بنشوء عشرات الدول أو الكيانات في السنوات القادمة في ظل هذه الخريطة التي تشبه لوحة الفسيفساء، والتي يتم تشكيلها الآن. وقد رأينا بعض هذه الدول التي قامت الآن في سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال.
- انتقالات وهجرات بشرية واسعة باتجاه الشرق والشمال الشرقي، حيث إن هناك اتجاهاً مرصودا لانتقال الثروة إلى الشرق، وبالتالي قد يجلب ذلك معه هجرات بشرية واسعة إلى الشرق .
- التغيرات الدراماتيكية في الهرم السكاني وخاصة في أوربا مع ما يرتبط بذلك من تداعيات سياسية خطيرة في أوربا الغربية، وظهور العنصرية والنزعات الفاشية في بعض الدول الأوربية والجماعات المعادية للأجانب في هذه البلدان بدوافع الإحساس بالخوف على الهوية والثقافات الوطنية في أوربا.
- تهديدات نقص المياه والطاقة وخاصة بعد انتهاء عصر الطاقة الرخيصة. إن الأبحاث في مجالات الطاقة البديلة تمشي الهوينا. وحتى عام 2050 سيظل هناك مركز نسبى _ وان يكن غير كبير _ للنفط في خريطة الطاقة.
- فتوحات الفضاء والكواكب وتقدم علوم الفضاء. فهناك توقعات بظهور أول مستوطنة بشرية على الكواكب الأخرى بعد 50 سنة من الآن .

وأخيراً فإن أهم ما يجب أن يثير اهتمامنا عربياً بالدراسات المستقبلية هو زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته والتخطيط له.

إن الدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصصات متنوعة، وميدان لاستخدام

الأساليب التشاركية وفرصة للعمل بروح الفريق. وهذه جميعها تقاليد مفتقدة في البحث العلمي العربي، ومجال لتوسيع المشاركة الديمقراطية من خلال تقنيات الدراسات المستقبلية، ومناهجها المتعددة ذات الطابع الجماعي، مثل جلسات القدح الذهني ولجنة الخبراء واستبيان دلفي ودولاب المستقبليات وغيرها من صور العمل الجماعي أو عمل الفريق الذي تعتمد عليه الدراسات المستقبلية. وهذا ما أعنيه بأنه يغرس ثقافة المشاركة الديمقراطية في الدراسات المستقبلية العربية. نحن بحاجة إلى أن نرسي ثقافة مجتمعية هي ثقافة الدراسات المستقبلية، وهي نمط تفكير وأسلوب حياة، وهي وسيلة لتنمية رأي عام مهتم بالمستقبل وتوسيع قاعدة الحالمين ببناء فراديس المستقبل، لا البكاء على الفراديس المفقودة.

نحن إزاء مشروع مهم هو مشروع المستقبل، الذي يواجه الآن مشروعا آخر هو المشروع السلفي وهو إحياء الفراديس المفقودة. وشكرا جزيلا.

- **الدكتور مالك المهدي**[53 مكرر] :

لقد استجبنا لدعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمشاركة في فعاليات "ندوة الدراسات المستقبلية الحال والمآل". في الواقع إن التحديات عديدة كما ذكر الدكتور محمد إبراهيم منصور، وأكبر التحديات هو التحدي الذي سيواجه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في كيفية ترجمة القرارات والتوصيات المتوقع اتخاذها بنهاية هذه الفعاليات.

باختصار الرابطة العربية للدراسات المستقبلية هي مؤسسة علمية تابعة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية. واتحاد مجالس البحث العلمي العربية من المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية. ومهمة الاتحاد الأساسية هي النهوض بالبحث العلمي. والرابطة العربية هي أحدث رابطة أنشئت في إطار الاتحاد وفي تخصص الدراسات المستقبلية، وأنشئت في العام 2011 طبقا للائحة اتحاد مجالس البحث العلمي التي تسمح بإنشاء الروابط العلمية. وفي اجتماع المجلس التأسيسي للرابطة العربية حضر عدد من البلدان العربية وكان من بين الحضور الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز الدراسات المستقبلية في مجلس الوزراء المصري وكان يمثل جمهورية مصر العربية والدكتور كمال زكي شعير كما حضر ممثلون من تونس و الجزائر واليمن

53 مكرر دكتوراه في الدراسات المستقبلية، الأمين العام للرابطة العربية للدراسات المستقبلية التابعة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية

وسوريا والمملكة العربية السعودية. ومنذ أن أنشئت الرابطة العربية في نوفمبر 2011 وضعت برنامجا لنشر ثقافة الدراسات المستقبلية وبدأ العمل به في عام 2012 . أتفق مع الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي أن هناك ضعفاً في الطلب المجتمعي على الدراسات المستقبلية، أو لا يوجد طلب حقيقي، لكن انعقاد الفعاليات الأخيرة يصب في إطار نشر وتوطين ثقافة الدراسات المستقبلية.

وقد عقدت الرابطة منذ تأسيسها عددا من الندوات كان أولها في تونس في الفترة من 25 إلى 27 يونيو2012 وخرجت الندوة بتوجيهات رئيسية، أهمها ضرورة متابعة التوصيات التي تصدر عن الفعاليات التي تنظمها الرابطة العربية، ومن ضمن التوصيات التأكيد على نشر ثقافة الدراسات المستقبلية، ومحاولة توطينها في مؤسسات التعليم العالي العربية، وضرورة تنظيم نشاط مشترك مع جامعة نايف للعلوم الأمنية العربية في المملكة العربية السعودية ومهمتها التخطيط الاستراتيجي. وبالفعل عقدت الندوة في مطلع فبراير 2014 بالسودان، وخرجت بتوصية في إطار نشر ثقافة الدراسات المستقبلية في البلدان العربية، وهى ضرورة تصميم منهج للدراسات العليا في تخصص الدراسات المستقبلية . وقد بذلت الرابطة مجهوداً ضخماً جدا في أكاديمية السودان للعلوم وشكلت لجنة عقدت عدداً من الاجتماعات في الفترة من مارس 2013 وحتى مطلع 2014. وقد وضعت اللجنة منهجاً للدراسات المستقبلية قامت فيه بتعريف الدراسات المستقبلية وضرورتها وأهميتها، وما هي المقررات التي تدرس في مرحلتي الماجستير والدكتوراه وخاصة في الدراسات المستقبلية. وقد اختارت اللجنة عدداً من الأساتذة العرب كان من بينهم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم منصور، وربما من إيجابيات اللقاء الحالي أننا التقينا بالدكتور قيس الهمامي والدكتور محمد إبراهيم منصور. وقد قمنا بتعميم البرنامج على المكتب التنفيذي للرابطة العربية في كل البلدان العربية. وقد أنشأنا داخل جامعة السودان مركزا للدراسات المستقبلية أتولى إدارته.

وهناك جهات ومؤسسات عربية عديدة ترتبط بعلاقات شراكة مع الرابطة العربية، منها في تونس على سبيل المثال مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، و في مصر جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية، وفي السعودية جامعة نايف للعلوم الأمنية وفي العراق مجموعة الدراسات الإستراتيجية، وفى الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

وآخر فعالية شاركت فيها الرابطة كانت في فبراير 2014 وخرجنا منها بمقترح هو دراسة مستقبل التعليم العالي في البلدان العربية من العام 2015 إلى العام 2100 وقد باشرنا العمل في موضوع الدراسة في السودان على أن تغطي مرحلتين، الأولى من عام 2015 إلى عام 2050 .

هذه باختصار إنجازات الرابطة العربية للدراسات المستقبلية منذ تأسيسها في عام 2011.

وسوف نستعين في الفترة المقبلة بعدد من الأساتذة والخبراء العرب من بينهم البروفسير ميشال غوديه والدكتور ريل ميلر.

وأخيرا أوجه الشكر للمنظمة العربية للثقافة والعلوم ممثلة في الدكتورة حياة القرمازى و الأستاذ عبد الله ولد بابكر. وأذكر بالندوة التي عقدت في الكويت بالتعاون بين المنظمة والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الفترة من 24 إلى 26 سبتمبر 2013 وكان من ضمن التوصيات التي خرجت بها ضرورة دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنشاء كيان خاص بالدراسات المستقبلية في المنظمة العربية. وهذا اللقاء هو أحد تجليات ندوة الكويت.

- **الدكتور ميشال غوديه:**

شكرا على إعطائي فرصة الحديث. أود أن أوضح أن من الضروري أن نكون أكثر انفتاحا على مدارسنا. وينبغى علينا إنشاء مكتبة افتراضية على النظام الحديث، لكن المشكلة هنا تكمن في الترجمة. ونحن نشيد برأى المدير العام الذي ينوي إنشاء موقع للاستشراف فى العالم العربى يكون متاحا للجميع.

يجب أن نخوض التجربة كما حدث في البرازيل وفي أسبانيا، لكن المشكلة تكمن في عدم توافر الخدمات والإمكانيات. وقد قام سبعون ألف شخص في المغرب والجزائر بتحميل محتوى الموقع الاستشرافي الذي أنشأناه. ولكننا بحاجة إلى هيئة عربية للاستشراف مثلما هو الحال في بعض الدول. إن الاستشراف قضية مشتركة للشعب ومن الشعب.

• **الدكتور محمد فالح الجهنى**[54] :

في البداية أسلم مع الدكتور مالك بضرورة السعي إلى إيجاد مقرر أو برنامج تعليمي في الدراسات المستقبلية في الجامعات العربية. وأقر من واقع خبرتي بأن الدراسات المستقبلية موجودة في التراث العربي، كما أنها مطلوبة وهناك طلب اجتماعى عليها، حتى وإن كان ضعيفاً كما ذكر الدكتور إبراهيم العيسوي، وهى مطلوبة من الطلاب العرب. وأنا لي تجربة في جامعة أم القرى فقد تلقيت مقرراً في التخطيط التربوي على يد أحد الأساتذة العرب وهو الدكتور صباغ من جامعة عين شمس. في هذا المقرر تعلمنا التقنيات التقليدية في التخطيط والانحدار والإسقاطات، لكنه نادراً ما تطرح قضية الدراسات المستقبلية بالشكل الذي تناقش فيه اليوم. وعندما انتقلت إلى التدريس في جامعة طيبة في المدينة المنورة أدخلت الدراسات المستقبلية في ثلاثة محاور من المقرر في جميع الصفوف، وقد وجدت الطلاب شغوفين بهذا المجال، ويصممون مشاريع التخرج في مجال الدراسات المستقبلية. إذن هناك ثقافة عربية للدراسات المستقبلية في الماضي والحاضر نستطيع أن نبني عليها .

لفت انتباهي في جلسة اليوم خصائص وسمات الإطار المرجعي للمستقبل التي طرحها الدكتور نادر فرجاني وهي الحرية واكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية، وهي عناصر متداخلة ومتكاملة. نحن نعرف أن التربية لا تتم في المؤسسات الرسمية أو مؤسسات التعليم فقط. التعليم والتربية يتمان عبر وسائط أخرى، في الإعلام، في الشارع، في المسجد، في النادي، والمعرفة كما ذكر الدكتور فرجاني قد يعبر عنها في الإبداع الأدبي والفني. وفي عالمنا العربي لن تصبح المستقبليات والاستشراف جزءا من الثقافة العربية ما لم تكن جزءاً من التكوين المعرفي والقيمي والثقافي للإنسان العادي. وحتى متخذ القرار تغيب عنه أبجديات الدراسات المستقبلية و لايعرف التخطيط الاستراتيجي والتخطيط العادي قصير المدى أو طويل المدى .إلخ .

أعود إلى تأصيل فكرة المستقبل في الإبداع العربي والفني في الثقافة العربية.

---

54 أستاذ في الإدارة التربوية والتخطيط. عميد كلية المجتمع بمحافظة خيبر، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، السعودية. مهتم بالدراسات المستقبلية. وله دراسة بعنوان «تطبيق افتراضي لأسلوب دلفاي في الدراسات المستقبلية».

ففي كل الثقافات غير العربية فن اسمه الخيال العلمي. هذا الفن، سواء قدم على شكل رواية أو مسرحية أو أي شيء آخر أدائي أو مكتوب، أسهم في خلق ثقافة نحو المستقبل، بينما لا نجد لدى كتاب في الوطن العربي مثل هذا الاهتمام، سواء في الرواية أو القصة أو المسرح التي استغرقتها القضايا الاجتماعية أو العاطفية، وأحيانا كانت تهتم بالماضي أو التاريخ أو القضايا التاريخية .

ولا أذكر روائيا عربيا أو مسلسلا يهتم بالدراسات العلمية أو المستقبل، باستثناء روايتين أو ثلاث قدمها الدكتور مصطفى محمود و الدكتور جمال عارف من سوريا . وأرجو أن نخرج من هذه الندوة بتوصية تدعو الأدباء والكتاب والممثلين العرب، وكل منتجي الثقافة العامة لإثارة اهتمام المواطن العربي نحو المستقبل.

- **الدكتورة نيفين مسعد**[55] :

لهذه الندوة أهمية، وحتى نطلع على أهميتها يكفي أنها تعقد صبيحة اليوم التالي لاستيلاء الحوثيين على معظم مفاصل الدولة في اليمن. لو كان هناك اهتمام بالمستقبل منذ بدأت الجولة الأولى من جولات الحروب الستة بين الحوثيين وبين النظام لما وصلنا إلى المأزق الحالي.

ما حدث في اليمن سيكون له تأثير بالغ ليس فقط على توازنات القوى في اليمن، بل على توازنات القوى الإقليمية بين العرب وبلدان الجوار. وقبل هذا بقليل كان الزلزال الذي أحدثته داعش، وبدا لنا أننا فوجئنا به وبدأنا نسأل عن مصادر تمويله ومن يقف وراءه ومن يسلحه ..إلخ، وكأن داعش هي بنت يوم وليلة. وذاعت شهرة جبهة النصرة التي كانت في الأصل بنت جبهة الجيش السوري الحر الذي انبثق عن المعارضة السلمية في بداية الثورة السورية. فالأدل على أهمية الحاجة إلى المستقبل والاهتمام به هو أننا نفاجأ بظواهر تبدو لنا مدعاة للدهشة وما هي كذلك.

لي ثلاث نقاط في الأولى منها والثالثة أريد أن أشتبك مع بعض ما قيل في الجلستين القيمتين السابقتين.

وفي الثانية أريد أن أعرض لبعض أهم ما تناولته الدراسات المستقبلية أو مدرسة الدراسات المستقبلية العربية من تساؤلات ومن قضايا قابلة للنقاش .

---

55 مدير معهد البحوث والدراسات العربية التابع للألكسو.

فيما يتعلق بتهيئة البيئة التي تشجع على الفكر المستقبلى، أنا اتفق مع الدكتور نادر فرجاني والدكتور محمد فالح الجهني على أهمية هذه البيئة، إذ لا يمكن أن نتصور بيئة يشجع فيه الابتكار والتفكير العلمي الحر والمتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي ، بينما يبدو أن هناك طابعا أمنيا متزايدا يتعامل مع المعلومات، كل المعلومات، باعتبارها مصدر خطر، وباعتبارها في عداد المؤامرات، وبالتالي فالمناخ الذي يهيمن على عملية الدراسات المستقبلية مناخ بالغ الأهمية، والمسألة يجب أن تبدأ من التعليم منذ الصغر. ولعلي أضيف إلى ما قاله الدكتور محمد الجهني من أن هناك رواية أو روايتين تهتمان بالمستقبل، أمثلة كثيرة أذكر منها على سبيل المثال أرض النفاق ليوسف السباعي، الجبلاوي في أولاد حارتنا لنجيب محفوظ ... إلخ.

النقطة الأخرى أريد أن أشتبك فيها بالنقاش مع الدكتور ميلر. فقد تحدث كثيرا عن شروط الاستشراف المستقبلي السليم إذا جاز التعبير، وأنا أريد هنا أن أسال إذا كانت الشروط معلومة فلماذا مأزق الدراسات المستقبلية في العالم كله؟ الدكتور غوديه ذكر مسألة حائط برلين وأستطيع أن أذكر عشرات الأمثلة الأخرى من انهيار الاتحاد السوفييتي إلي أزمة الاقتصادات الآسيوية.

هناك العشرات من الأمثلة التي أفضت إلى نتائج لم تكن معلومة لأحد، وهناك أخطاء تتكرر مرتين أو ثلاثا وتفضي إلى نفس النتيجة. إن إسرائيل، وهي من الدول التي لا يشك أحد في قدراتها البحثية والعلمية، ترتكب خطأ في 2006 وتكرر نفس الخطأ في عام 2008 وهو أيضا نفس الخطأ الذي ارتكبته في عام 2012 . وفى كل مرة تخرج صفر اليدين. في كل الأحوال قتلت ناسا وهدمت بيوتا وشردت أسرا لكن في النهاية لم تحقق شيئاً، لم تستطع بعدوانها أن توقف حقا مشروعا في المقاومة. في النهاية هي تكرر نفس الأسلوب. ألا توجد لديها مراكز بحثية تقودها إلى غير ذلك؟.

في الخلاصة إن اتباع نفس الأساليب يؤدي إلى نفس النتائج، والأخطاء التي تقع فيها الولايات المتحدة بالجملة تحت مسمى مكافحة الإرهاب من أفغانستان إلى العراق إلى اليمن إلى العراق مجددا ألا يوجد هناك بصيرة؟ ألا توجد مراكز بحثية لتقول إن الحل الأمني وحده لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة، أم يدخل هذا في إطار ما يسمى بهندسة المستقبل. عندما يتكلم "هنتجتون" عن "صراع الحضارات" ثم نسير طائعين إلى صراع وصدام الحضارات. فهذه نبوءة وليست استشرافا.

كوندليزا رايس تتكلم عن الفوضى الخلاقة ثم تسير إلى الفوضى غير الخلاقة .

ما هي حدود الرغبة في إحداث هذا التغيير أو هذا التطور. هل هندسة المستقبل هي مجرد تنبؤ أم هي إرادة تغييرمن قبل الدولة الكبرى؟!

الأمر الثالث والأخير ينصرف إلي مدرسة الدراسات المستقبلية التي تفضل الدكتور إبراهيم العيسوي باقتدار وذكر سلبياتها وإيجابياتها. هذه المدرسة عن طريق المشروعات الكثيرة التي عكفت عليها، مثل مصر 2020، والمستقبلات العربية البديلة، واستشراف مستقبل الوطن العربي، تناولت مجموعة من القضايا وقامت بفك الاشتباك بين مجموعة من المفاهيم الملتبسة.

وكي نحافظ على جهودها أو محاولاتها الاستشرافية نؤكد على أمرين :

الأمر الأول: حاجتها المستمرة للتمويل، فعملية إعداد باحثين وتدريبهم تحتاج إلى تمويل ليس بالقليل. فكيف يمكن أن تحافظ على استقلاليتها؟!

الأمر الثاني: كيف يمكن الحفاظ على استقلالية المراكز البحثية في ظل الهوى الإيديولوجى للأشخاص الذين يقومون بعملية الاستشراف ؟!

من الأسئلة الأخرى التي شُغلت بها الدراسات المستقبلية هي مسألة غياب البعد الاجتماعي، وهى النقطة التي لمسها الدكتور ميلر عندما تناول الصورة في 1910 والاستشراف في عام 2000 [56] وقال إن الصورة تبدو خالية من الفنيات وأن هناك تركيزا على العمل الميكانيكي، أو لأن هذا هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه تفكيرهم. ومن هنا يتفرع السؤال هل لا بد من أن يكون الاستشراف قريب المدى؟ وهل نجاوز قدرنا أو حقنا عندما نتوسع في استشراف المستقبل؟ كيف نتعامل مع معضلة الحاجة للمعرفة وفي الوقت نفسه مع القيد الزمني الذي يجعل الصورة ليست بالضرورة دقيقة؟

من الأسئلة الأخرى التي طرحت في إطار الدراسات المستقبلية:

هل النمذجة مطلوبة؟ أو هل هى مطلوبة بهذا القدر؟ وهل العمل الكمي أو الإحصائي يقود بالضرورة إلى نتائج سليمة؟ ففي لحظة من اللحظات ومع طغيان المدرسة السلوكية وطغيان مقولاتها أصبح هناك اتجاه "لتكميم" كل الظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية ....إلخ. هل الأرقام أصدق أم الكتب. هذا أحد

56 كان ذلك في العرض الشفهي .

الأسئلة التي أثيرت أو نوقشت؟

أما السؤال الأهم فهو هل نحن بحاجة إلى دراسات استشرافية ؟ ودعوني أشير في هذا الخصوص إلى أمرين أساسيين :

الأمر الأول: إن التوقع الذي هو جزء من الاستشراف تتضاءل مساحته يوما بعد يوم، بمعنى إذا كنا قادرين على التحكم في نوع الجنين، أو إذا كنا قادرين على الهندسة الوراثية، إذا كنا قادرين على تغيير هندسة المستقبل فهل نحن بحاجة إلى استشرافه؟!

الأمر الثاني : ما مدى الاستشراف؟ وهل للاستشراف وظيفة؟ هل الهدف منه هو ترشيد المستقبل أم هو مجرد رياضة ذهنية؟

اختم بالقول إننا في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية الذي أتشرف بأنني عضو في لجنته التنفيذية مقبلون على مشروع جديد لاختبار السيناريوهات التي تم وضعها في إطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. وكان هناك ثلاثة سيناريوهات هي:

1- السيناريو الاتجاهي أو استمرار الوضع القائم على ما هو عليه.
2- سيناريو التفكيك أو تجزئة الوطن العربي.
3- سيناريو الوحدة وهو يمثل السيناريو الصعب.

وبالذات هناك حاجة لاختيار السيناريو المتعلق بالوحدة لأن فكرة الوحدة لم تعد قائمة. والوحدة الفيدرالية أصبح عليها علامات استفهام. وسيناريو التجزئة تحول من مجرد انقسام دولة إلى قسمين إلى انقسام الدولة الواحدة إلى مجموعة من الدويلات والمكونات الفسيفسائية. هذا عمل ضخم سيجند له العديد من الباحثين ليتابعوا السيناريوهات ومآلها بعد أكثر من 20 سنة على وضعها. وشكراً.

- **الدكتور محمد سليم قلالة:**

ما أريد أن أقول بهذه المناسبة أن هناك جانبا من الاستشراف لم نعطه حقه، وهو كيف نستفيد من المناهج والتقنيات التي أصبحت عالمية، لا أنتمي إلى مدرسة فرنسية أو مدرسة أمريكية، وإنما أتكلم عن تقنيات ومناهج شائعة في الاستشراف، والسؤال هو كيف ينبغي أن نستفيد من هذه التقنيات والمناهج للقيام بدراسات استشرافية قطاعية، تُوظف لحل مشكلة تطبيقية في قطاع معين. وأنا أوافق

الدكتور مالك وأرى أنه خطا خطوة متقدمة في هذا الطريق، و لم أكن أدري أن له برنامجا في الاستشراف. وقد وضعت أنا بنفسي برنامجا للاستشراف في كلية العلوم السياسية في جامعة الجزائر للتأهيل لدرجة الماجستير في الاستشراف، ولكن ليس هناك تنسيق وربما كانت هذه فرصة لكي نبدأ في عملية التنسيق. ونحن في جامعة الجزائر نستخدم بالخصوص، التقنيات الفرنسية. وأنا الآن أحيي البروفسير ميشال غوديه لأنه وضع كثيرا من الأدوات مجانا على الإنترنت مثل برامج ميك ماك و مالتى بول...إلخ. ويقوم طلابنا باستخدامها في أبحاثهم حول مستقبل الجامعة ومستقبل الصحة ومستقبل الصناعة ومستقبل البيئة. ونحن نستخدم هذه الأدوات، بالإضافة إلى الأدوات التي طورها العلماء الأمريكيون لكي ندرس مستقبل قطاعات معينة. السياسة هي المشكلة التي تطغى علينا في العالم العربي والاسلامي، بينما لا نعير اهتماما للصناعة والبيئة والتنمية الاقتصادية. فهناك مسؤولون في قطاعات الصناعة والبناء يتطلعون إلى معرفة مستقبل قطاعاتهم .

الاستشراف ليس مسألة تتعلق فقط بالمصير السياسي والديمقراطي الذي سيذهب إليه العالم العربي وهي مسألة معقدة ومركبة، وقد نختلف في خصوصها. أما المسائل التي لا يمكن أن نخطئ بشأنها فهي كيف ننظر إلى مستقبل الطاقة مثلا في بلد معين ، أو كيف نرى مستقبل البيئة في بلد معين، أو كيف نرى التعليم؟ أو كيف نرى الإنتاج؟ أو كيف نرى مستقبل الاكتفاء الذاتي في جوانب محددة؟

إن ثمة ضرورة لإشراك الصناعيين والمستثمرين معنا وضرورة الاستفادة من المعطيات ومن الأدوات التي توفرها المدارس المختلفة للاستشراف لكي نحل مشكلة الصناعيين المستثمرين في مختلف القطاعات.

لنترك جانبا الحكام الذين لا يريدون أن يستمعوا إلينا، و السياسيين الذين لا يريدون أن يفهموا ماذا نريد، ونتعامل مع الاقتصاديين ومع رجال الأعمال ومع المستقبليين كما يحدث في الغرب. البروفسير ميشال غوديه والأستاذ ميلر يعرفان جيدا أن هناك في أمريكا وفي أوروبا اهتماما بالاستشراف القطاعي، وهذا ما أؤكد عليه وأوصي بأن يكون من بين توصياتنا في هذه الندوة، أن ننظم في المستقبل القريب ندوات خاصة بالاستشرافات القطاعية، وندعو إليها المختصين لكي يقولوا لنا أي الأدوات أنجع. فقد لاحظت أننا عندما نستخدم ميك ماك، وهي تقنية لمعرفة المتغير الرئيسي الذي يتحكم في قطاع معينٍ، قد نجد صعوبات، فكيف نستطيع أن

نتجاوز هذه الصعوبات، سواء في ميك ماك أو في دلفي أو في تقنيات أخرى، أو في التقنيات المختلفة التي تطبق في كثير من البلدان. ولذلك عندما نريد أن نؤسس لثقافتنا في مجال الاستشراف، أو عندما نريد أن نطرح التحديات الكبرى، فإننا ينبغي أن نتكلم كتقنيين ومختصين وليس كمثقفين ثقافة عامه. وأظن أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تدعو إلى مثل هذه اللقاءات، عليها أن تقوم بتدقيق التقنيات القادمة بإذن الله إذا كان ذلك ممكنا، وتدعو إلى إشراك الخبرة العلمية والخبرة الميدانية، حتى نصل إلى إجابات بخصوص المشكلات التي نعيشها في مختلف الميادين.

باختصار بإمكاني أن أقدم المشكلات الحقيقية التي نواجهها عندما نطبق هذه التقنيات على قطاعات معينة. ونطلب من الحاضرين أن يقوموا بهذه المهمة وأن يبينوا لنا كيف نخرج من هذه الصعوبات التي نعيشها. وبذلك يمكن أن نصل إلى تحديد المفهوم الحقيقي للتوطين. والتوطين هو كيفية تطبيق هذه الوسائل والتقنيات وتكييفها مع واقعنا.

• **الأستاذ فرج شوشان**، رئيس جمعية الدراسات المستقبلية في التربية والثقافة والاتصال–تونس:

أولا : هذه جمعية انشأناها حديثا في تونس لنشر الوعي الثقافي، وهذا مجهود لا ينفي ما قمتم به. فلا بد من دراسات تقنية، ودراسات علمية، ولكن إلى جانب كل هذا لابد من وعي، ومن نشر ثقافة المستقبل، لأنها مهمة خاصة يحتاج إليها كل مجتمع مدني، ليتبين أن التغيير ممكن، وأن انسداد الآفاق الذي نعيشه في مجتمعاتنا قد يكون حله في الدراسات المستقبلية والوعي بأهميتها. نحن لسنا مركزا للدراسات والبحوث، نحن لسنا كالجامعات نناقش أطروحات ونتبنى تخصصات، ولسنا كالكثيرين من المختصين في مجال الاستشراف مثلا الذين يخدمون الدولة، والدولة لا تنجز ما يقومون به إلا متاخرا أو لا تنجزه في الوقت المناسب .

ثانيا: نحن نريد فقط بث هذا الوعي الحداثي في مجتمعاتنا في مستويات مختلفة من المدرسة إلى الجامعة والمؤسسات ومن الإعلام إلى الثقافة. المهم هنا أنهم يرون أشياء أخرى غير الأشياء الموجودة الآن.

ثالثا: هناك ملاحظة بسيطة قد تكون مهمة ونحن نستعرض تاريخ الدراسات المستقبلية في العالم العربي. فثمة اسم مهم جدا لا بد من أن نرد الاعتبار إليه وهو

الدكتور طه حسين لأن أحد مؤلفاته مازال صالحا إلى اليوم وهو "مستقبل الثقافة في مصر" الذي صدر سنة 1938. لا بد من أن نتناول هذا الكتاب الكبير بالدراسة في ضوء الحديث عن الدراسات المستقبلية لأنه يشكل قاعدة مهمة، وعلينا أيضا الاهتمام بدراسات المصلحين وحركة الإصلاح في الوطن العربي في أواخر القرن التاسع عشر، مثال كتابات خير الدين التونسي وفيها الكثير الذي يمكن أن نبني عليه.

• **الدكتور رضا ساسي** : خبير في علوم التربية ومهتم بالاستشراف– تونس.

شكرا لمنظمي هذه الندوة "الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل". اسمحوا لي بأن أشير إلى أمرين:

الأمر الأول : هو غياب الحديث عن أحد رواد التفكير المستقبلى الاستشرافي في مجال الدراسات المستقبلية، الذي افتقدناه منذ مدة قليلة جدا وهو الدكتور مهدي المنجرة رحمه الله.

الأمر الثاني : هو مسألة التأمل والتفكير التأملي أو ما يسمى بالدراسات المتعلقة بالتفكير الميتاعرفاني، وهو "التفكير حول التفكير". لا يمكن أن نبني ونؤسس لثقافة استشرافية في التربية والتعليم وفي الجامعات دون أن نهتم بهذه الأبعاد، وبما يسمى تكوين التفكير التأملي لدى أطفالنا منذ ما قبل المدرسة إلى المدرسة، ثم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وخاصة التعليم العالي. لقد لاحظت، بعد دراسة قمت بها حول تطوير التعليم في العالم العربي فيما قبل المدرسة إلى التعليم العالي، معضلة غياب التدريب والتكوين، أعني تدريب وتكوين عقول الطلبة والشباب على التفكير والتأمل والتفكير حول التفكير، والبعض يعرف أهمية البراديم الممارس المتأمل للأمريكي دونالد اينشتين، الذي اهتم بالبراديم وأراد أن يُدخل هذا البعد في الاستشراف و في التخطيط وفي الممارسة حتى ندرب طلابنا على "التفكير حول التفكير". وشكرا

جلسة العمل الثانية
نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف

رئيس الجلسة : الدكتور محمد فالح الجهني (السعودية)

المتحدث الرئيسي

الدكتور إبراهيم العيسوي (مصر)

المداخلات:

- الدكتورة نيفين مسعد (مصر)
- الدكتور عبد الفتاح الحجمري (الألكسو)
- الأستاذة حياة الوادي (الألكسو)
- الدكتور فيصل الحفيان (الألكسو)
- الدكتور محمد إبراهيم منصور (مصر)
- الدكتور محمد سليم قلالة (الجزائر)
- الدكتور مالك المهدي (السودان)
- الدكتور إبراهيم العيسوي (مصر)
- الدكتور محمد السعيد الجوادي (تونس)
- الدكتور الطاهر شقروش (الجزائر/ تونس)
- الدكتور نادر فرجاني (مصر)
- الدكتورة نجوى المستيري (تونس)
- الدكتور درام البصام (العراق)
- الدكتور ريل ميلر (اليونسكو)
- الدكتور ميشال غوديه (فرنسا)

جلسة العمل الثانية
نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف

رئيس الجلسة : الدكتور محمد فالح الجهني

• **الدكتور محمد فالح الجهني:**

في الجلسة التمهيدية عرض الدكتور نادر فرجاني لسمات المسار المرجعي المرغوب فيه عربيا، والذي يمكن الولوج إليه من خلال ثلاث بوابات حددها د. نادر في الحرية واكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية بمعناها العام.

وقدم الدكتور ميلر أيضا أهم أعمال اليونسكو في مجال الدراسات المستقبلية، وآفاق التعاون والتقارب بين اليونسكو والألسكو وهو جانب مهم أيضا، ثم تحدث دكتور قيس الهمامي عن أن استشراف المستقبل لا يتعارض مع الشريعة والثقافة الاسلامية، وأن فكرة المستقبل هي لب الفكر الإسلامي تقريبا. فالحياة الدنيا بالنسبة إلينا كمسلمين ليست إلا استهدافا لصورة مأمولة في الآخرة إن شاء الله.

أهم ملمح حاليا فى الدراسات المستقبلية أشار إليه دكتور همامي هو التزاوج أو الاقتران بين الكمي والنوعي، وأشار أيضا أستاذنا الدكتور إبراهيم العيسوي إلى أنه لا يوجد طلب اجتماعي على الدراسات المستقبلية في الوطن العربي حاليا، وأن هناك بعض التناقضات العربية ذات العلاقة. فلدينا مال وافر في العالم العربى، لكن نادرا ما يخصص منه ما يكفي لمجال الدراسات المستقبلية والبحث العلمي بشكل عام.

أشار الدكتور عيسوي أيضا إلى جانب مهم وهو أن لنا في العالم العربي همّا مختلفا عن شمال العالم، لذلك من الطبيعي أن يكون لنا طرحنا العربى المختلف عن شمال العالم، وعن أي مكان آخر في العالم مع الاستفادة طبعا من تجارب الآخرين.

كما تحدث الدكتور محمد إبراهيم منصور أيضا وأشار إلى بديل مرعب من بدائل المستقبل العربى وهو زوال الدولة العربية، وهو ما يعني أنه بعد عقود طويلة من الكفاح من أجل الاستقلال، ومحاولات تحقيق التنمية، أصبح أمامنا كأحد

بدائل المستقبل بديل زوال هذه الدولة وحلول كيانات وتنظيمات تنتمي إلى ما قبل الدولة كالطائفة والعرق والدين.

وأشار الدكتور منصور أيضا إلى مطلب مهم وبديل مرغوب فيه أيضا وهو بديل الوحدة العربية وهو سيناريو يشكل حلما لنا جميعا.

بالمناسبة اليوم هو 23 سبتمبر وهو اليوم الوطني للملكة العربية السعودية، إحدى الدول العربية المهمة في المنطقة. قبل 84 عاما أعلن الملك عبد العزيز رحمه الله تأسيس المملكة العربية السعودية من أقاليم مختلفة في الجزيرة العربية. كان من الممكن أن تضاف الى الفسيفساء العربية كما وصفها د.منصور، ولكن بحمد الله توحدت أقاليم في الجزيرة العربية تحت اسم المملكة العربية السعودية وهي الحجاز و نجد و القصيم وحائل... إلى آخره، وأصبحت اليوم دولة واحدة. ثم تابعنا مداخلات وتعليقات ثرية من الدكتور مالك المهدي والدكتورة نيفين مسعد والدكتور محمد سليم قلالة ومن جمهور الحاضرين. وقد سبقت كل هذه المداخلات كلمة افتتاحية لمعالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدكتور عبد الله حمد محارب الذي أكد على ضرورة الخروج من هذه الندوة بتوصيات ومقترحات عملية.

لعلنا نخرج اليوم من هذا المشروع بمسودة عملية من خلال أعمال الجلسة الثانية وعنوانها، "نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف".

في البداية سوف نستهدف إن شاء الله وضع رؤية مستقبلية واضحة للمدرسة العربية للاستشراف ونميزها عن غيرها من مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الاستشراف الأخرى في العالم العربى.

لعلنا أيضا نضع توجهات رئيسية أو توجهات إستراتيجية أو سياسات يمكن أن نشتق منها أهدافا عمليه يمكن قياس متابعتها، أو تقويمها في ضوء المعايير الكمية والكيفية ومعايير الوقت.

والآن مع ورقة الدكتور إبراهيم العيسوي، أستاذ الاقتصاد ومستشار معهد التخطيط القومي بالقاهرة، فليفضل.

نحو بناء كيان عربي للدراسات المستقبلية / الاستشراف

الدكتور إبراهيم العيسوي

نحو بناء كيان عربي للدراسات المستقبلية / الاستشراف

الدكتور إبراهيم العيسوي

أود في البداية أن أوضح ثلاثة أمور:

1. إننى سأستخدم كلمات الاستشراف والدراسات المستقبلية والمستقبليات ودراسة المستقبل كمترادفات.
2. إننى سأتجنب استخدام كلمة مدرسة لأنها قد تثير بعض الالتباس، فهي قد تشير إلى مؤسسة تعليمية وبحثية في مجال المستقبليات، بقطع النظر عن التوجه أو التوجهات التي تتبناها في مزاولة الدراسات المستقبلية. كما أنها قد تشير إلى توجه منهجي أو فلسفي في مجال المستقبليات، كما هو الحال عندما نتحدث عن المدرسة الفرنسية في مجال الاستشراف. إن إنشاء مدرسة عربية للاستشراف بالمعنى الأخير ليس مستبعدا، ولكنه قد يمثل هدفا قد لا يُبلغ إلا في المدى البعيد، وذلك على خلاف إنشاء مدرسة بالمعنى الأول، حيث يمكن تحقيقه خلال أمد قصير أو متوسط وذلك بحسب توافر المتطلبات اللازمة. ولما كنت غير متيقن من المعنى المقصود للمدرسة العربية، فسوف أستخدم مؤقتا كلمة تبدو محايدة نسبيا، وهى "كيان عربى" للدراسات المستقبلية/ الاستشراف، على أن تحل محلها كلمة أكثر ملاءمة بعد ما أوضح المواصفات المرغوب فيها لهذا الكيان.
3. إننى سوف أستخدم "كيان عربى" بمعنى كيان عبر قطري (Pan Arab)، أي كيان عربي من حيث الإدارة، ومن حيث العناصر البشرية القائمة بأعمال هذا الكيان، ومن حيث غالبية الاهتمامات البحثية، ومن حيث الجانب الأكبر من التمويل.

خمسة أسئلة:

وسوف أطرح خمسة أسئلة حول هذا الكيان المنشود:

أولها: هل هناك حاجة إلى كيان عربي للدراسات المستقبلية؟

وثانيهما: لو كانت الحاجة قائمة لهذا الكيان، فما هي الوظائف التي يُراد منه أداؤها؟

وثالثها: ما هي المواصفات التي يجب أن تتوفر في هذا الكيان؟
ورابعها: ما هي أولويات عمل هذا الكيان؟
وخامسها: ما هي الإمكانية العملية لبناء هذا الكيان (feasibility)؟

أولاً: هل يحتاج الوطن العربي إلى كيان عربي للدراسات المستقبلية؟

نعم هناك حاجة إلى كيان عربي للدراسات المستقبلية، وذلك بالرغم من وجود عشرات المراكز والمعاهد القُطرية والجمعيات القطرية والعربية التي تتضمن أسماؤها كلمات المستقبل أو الدراسات المستقبلية أو الإستراتيجية أو الاستشراف، وعلى الرغم من تنفيذ بعض الدراسات المستقبلية الكبيرة لدراسة المستقبل قُطريا (كمشروع مصر 2020 الذي نفذه منتدى العالم الثالث بالقاهرة، ومشروع رؤية مصر 2030 الذى أنتجه مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى. ويمكن العثور على عدد محدود من مشروعات تكوين رؤية مستقبلية بعيدة المدى لعدد محدود من الأقطار العربية) وعربيا (كمشروع المستقبلات العربية البديلة الذي نفذه منتدى العالم الثالث بالقاهرة مع جامعة الأمم المتحدة، ومشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذى نفذه مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت). وللإجابة عن السؤال بالإيجاب أربعة أسباب:

أولها: أن هذه المراكز ذات اهتمامات قطرية في الغالب الأعم. وفي الحقيقة فإن الدراسات الكبرى التي شكل الوطن العربى فيها وحدة الدراسة والتحليل قد نهضت بها مؤسسات لا تمثل دراسة المستقبل مجال اهتمامها الرئيسي، كما هو الشأن مع منتدى العالم الثالث ومركز دراسات الوحدة العربية.

وثانيها: أن الكثير من المراكز القائمة غير مزود بالقدرات البشرية والإمكانات المالية والتكنولوجية وقواعد المعلومات التي تمكن من أداء الوظائف المتعارف عليها لمراكز الدراسات المستقبلية. ولذا فإن الكثير من نشاطات هذه المراكز يصعب تصنيفه على أنه ينتمي لحقل الدراسات المستقبلية بالمعنى الاحترافي. وغالبا ما يكون نشاطها في هذا الحقل مقصورا على تنفيذ دراسة مستقبلية بين الحين والآخر لصالح جهة يتوفر لديها التمويل اللازم من مواردها الخاصة، أو بالاستعانة بأطراف خارجية قد تقدم تمويلاً جزئيا أو كليا. كذلك فإن دور هذه المراكز في مجال التدريب وبناء القدرات وتنميتها محدود وغير منتظم. ومما يزيد من حدة مشكلة تكوين

كوادر مؤهلة لدراسة المستقبل أن غالبية الجامعات العربية لا تقدم برامج دراسية في مجال الدراسات المستقبلية.

وثالثها: أن هذه المراكز تشتغل في الدراسات المستقبلية بصورة متقطعة عن طريق تنفيذ مشروع دراسة مستقبلية على فترات متباعدة، ويندر أن يدير المركز القائم بالدراسة بعد تنفيذها حوارات مع ذوي الشأن من الخبراء والمفكرين وجماعات مختارة من الجمهور. ومن ثم لا تتاح الفرصة للتنفيذ بجولات أخرى للدراسة يتم فيها إعادة تصميم بعض افتراضاتها في ضوء ما ينتج عن هذه الحوارات من اقتراحات، ثم يعاد طرح النتائج المعدلة في حوارات أخرى. أي أن الدراسة لا تنطوي على دورات أو جولات متعددة تتيح مشاركة ذوي الشأن. ويترتب على هذين الأمرين (قلة تكرر النشاط وغياب دورات متعددة للعمل في الدراسة) غياب التراكمية في الدراسات المستقبلية، أي غياب التراكم المعرفي الذي يمكن أن تنتج عنه اختراقات أو قفزات معرفية، وبخاصة من حيث المناهج، وهو ما لا يساعد على بناء مدرسة عربية بالمعنى الثاني الذي أشرت إليه أعلاه، أي مدرسة ذات توجه منهجي متوافق مع خصائص الأقطار العربية ومع طبيعة المشكلات التي تواجهها.

ورابعها: أن المراكز القائمة منغلقة على نفسها إلى حد كبير. فالتواصل مفتقد بين هذه المراكز بعضها وبعض، كما أن التواصل مع المراكز المناظرة والجمعيات ذات الأهمية المعنية بالدراسات المستقبلية محدود أو غائب، وهو ما يضعف قدرة هذه المراكز على متابعة الجديد في مجال المستقبليات وتبادل الخبرات.

وقد يضاف إلى هذه الأسباب الأربعة سبب خامس تناوله د. محمد إبراهيم منصور فى مداخلته أمس، وهو المشكلات والتحديات التي تواجه الوطن العربي فى مجموعه كالتغير المناخي والتغيرات التكنولوجية ومخاطر تفكك أو اضمحلال الدولة القطرية إلى كيانات دون الدولة.

يتبين مما تقدم أن ثمة حاجة إلى كيان عربي يسد الفجوات القائمة في مجال الدراسات المستقبلية. ومن الجدير بالذكر هنا أن الوطن العربى قد تأخر كثيرا في إقامة مثل هذا الكيان.

ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن أفريقيا قد بدأت التفكير فى إنشاء معهد للدراسات المستقبلية فى 1976 أي منذ 38 سنة، وبعد المشاورات وإتمام دراسة جدوى للمشروع في 1980 أعدها الدكتور مهدى المنجرة، وافقت منظمة الوحدة

الأفريقية (التى تغير اسمها إلى: الاتحاد الأفريقي) على إنشائه في 1982. وقد بدأ نشاط هذا المعهد (The African Institute for Future studies – INDEP) في مالاوي ثم انتقل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ 1989. وفي حين تغيب رؤية مستقبلية للوطن العربى، فقد أطلق الاتحاد الأفريقي في مايو 2013 رؤية مستقبلية بعنوان: أجندة أفريقيا 2063 (The Africa 2063 Agenda) وذلك في مناسبة الاحتفال بعيده الخمسين.

ثانيا: وظائف الكيان العربى للدراسات المستقبلية:

إذا كان قد اتضح أن ثمة حاجة فعلية وملحة لإيجاد كيان مختص بالدراسات المستقبلية على الصعيد العربي، فمن المهم أن نكون على بينة مما يراد تحديداً من هذا الكيان. إن الهدف هو سد الفجوات المشار إليها أعلاه في مجالات التدريب على مناهج المستقبليات والبحث في مستقبل الوطن العربي، وتوفير آليات فعالة للتحاور بشأن نتائجه، وتحويل العمل في مجال المستقبليات من نطاق الهواية إلى نطاق الاحتراف، وتوفير إطار مؤسسي يؤمن الاستمرارية لدراسات المستقبل والتمكين لثقافة الاهتمام بالمستقبل ودراسته لدى المواطنين العرب.

وفي ضوء هذه الأهداف، يتوقع من الكيان العربى للدراسات المستقبلية أن يقوم بست وظائف، بيانها كالتالي:

1. بناء القدرات وتنميتها: وهذا هو نشاط التدريب وإعادة التدريب الذي يستهدف إحداث زيادة كبيرة في رصيد الوطن العربي من الكوادر المدربة على التفكير المستقبلي وإنجاز الدراسات المستقبلية، والتي تقدر فيما بعد على تدريب أجيال أخرى. ويُقترح أداء هذه الوظيفة بتقديم برامج تدريبية قصيرة ومتوسطة المدى، وذلك بالتعاون مع المراكز المنتشرة في الأقطار العربية، والتى يُستحسن أن يشارك في تنفيذها خبراء من خارج الوطن العربى، وكذلك بتشجيع الجامعات العربية على إنشاء برامج دراسية في المستقبليات على مستوى البكالوريوس والليسانس والدبلومات المتخصصة، ولاحقاً على مستوى الماجستير والدكتوراه.

2. إجراء البحوث ونشرها: يجب أن يكون للكيان المقترح برامج بحثية لدراسة المستقبل على الصعيد العربي وعلى صعيد الأقطار والقطاعات، على أن تتمتع بخاصية الانتظام، أي لا تكون رهن تمويل يتوفر بين الحين والآخر، والاستمرارية،

أي أن تنجز البحوث على مراحل متعددة تكون مدفوعة بما يتم بلورته من اقتراحات لمراجعة افتراضات الدراسة ومعطياتها وسيناريوهاتها عن طريق حوارات مع الخبراء والمثقفين وجماعات ممثلة للجمهور. ويجب أن تشمل البحوث بحوث المضمون (Substantive Research) التى تركز على القضايا التي تهم الوطن العربي وتستهدف التأثير في صنع السياسات، وبحوث المنهجيات (methodologies research) التي تدرس المنهجيات المتاحة لدراسة المستقبل للوقوف على أكثرها ملاءمة لبحث القضايا العربية، مع استهداف تطوير منهجيات ذات قدرة أفضل على بحث هذه القضايا – وهذا هو ما قد يساعد في المستقبل على تبلور مقاربات عربية (مدرسة) للاستشراف. وبطبيعة الحال فإن فائدة البحوث تظل غير مكتملة ما لم تواكبها جهود كبيرة لنشرها على أوسع نطاق وبصور متعددة طبقاً لمستويات القراء.

3. تقديم الاستشارات: إن بناء القدرات وإجراء البحوث وما ينتج عنها من تراكم معرفي سوف يمهد لممارسة الكيان المقترح دور بيت الخبرة. ويستهدف تقديم الاستشارات بشأن التوجهات المستقبلية لجامعة الدول العربية، وللصناديق العربية للتنمية، وللحكومات وهيئاتها المختلفة، وللشركات العربية الكبيرة.

4. إدارة حوارات حول المستقبل العربى: وهو ما يقتضي إنشاء آليات وقنوات مناسبة للحوار حول نتائج ما يجري من دراسات وما يتبلور من سيناريوهات، كاجتماعات الخبراء وورشات العمل والندوات والمؤتمرات. إن هذه الحوارات (وكذلك النشر العلمي متعدد المستويات) سوف تسهم في بناء ثقافة الاستشراف، كما أنها سوف تساعد على تحقيق التفاعلية والتراكم المعرفي لنشاط الاستشراف.

5. تعريب المصطلحات وترجمة المراجع الأجنبية الأساسية في مجال المستقبليات([57]*): فهذا أمر ضروري لنشوء لغة مشتركة للكتابة والتحاور حول المستقبل. كما أنه ضروري لتعميم المعرفة بأصول هذا المجال وأمهات الكتب وأهم المقالات على الباحثين والمثقفين، ولنشر ثقافة المستقبليات لدى الجمهور في العالم العربي. ولابد من أن يتضافر ذلك مع جهود مكثفة لتيسير وصول المصطلحات المعربة والكتابات المترجمة بمختلف وسائل النشر إلى جمهور واسع من القراء.

57 تراود جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية فكرة إصدار ترجمة عربية للطبعة الأولى من معجم وموسوعة المستقبليات الصادر عن مشروع الألفية.

6. إنشاء وإدارة موقع إلكتروني تفاعلي ومجموعة من قواعد المعلومات لخدمة أعمال المستقبليات. ولا تخفى أهمية وجود موقع الكتروني تفاعلي كأداة للتواصل والتحاور والنشر. كما أن الحاجة لبناء قواعد معلومات بديهية. إن بعض هذه القواعد يمكن أن يضم نوعيات مختلفة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية عن الوطن العربي. وبعض القواعد يمكن أن يحتوي على ما تم من مسوح ودراسات لتقييم الدراسات المستقبلية العربية السابقة. ويمكن أن تخصص قاعدة أو أكثر للمعلومات المتعلقة بالخبراء في المجال من داخل الوطن العربي وخارجه، ولأبرز المراكز والجمعيات العربية والأجنبية المعنية بالدراسات المستقبلية.

ثالثا: مواصفات الكيان المنشود:

من أهم المواصفات المرغوب توافرها في الكيان العربي المعني بالدراسات المستقبلية أن يكون إطاره التنظيمي:

- مرنا، بمعنى قابليته للتعديل في ضوء تطور الظروف والمتطلبات.
- وأن يتسع لطيف واسع من التخصصات، ويفسح المجال للتفاعل بين أصحابها، بما يمكن من أن يكون تكامل المنهجيات والمقاربات سمة مميزة للعمل العربي في مجال المستقبليات.
- واقتصاديا (غير مكلف)، وهو ما يعني الاحتفاظ بأقل عدد ممكن من الموظفين والباحثين الدائمين، واستثمار ما هو قائم من مؤسسات عربية، وما هو متاح من خبراء في الإسهام في أداء وظيفة أو أكثر من الوظائف الست السابق بيانها.
- ومنفتحا على المراكز والجمعيات ذات الصلة في الخارج، وقادرا على إقامة علاقات معها كتبادل الزيارات والمطبوعات والمشاركة في المؤتمرات، وكذلك القيام بمشروعات مشتركة وما إلى ذلك.

ويترتب على هذه المواصفات خاصية أساسية للكيان المنشود، وهو أن يأخذ شكل شبكة ولذا يمكن أن يطلق على الكيان المنشود: (الشبكة العربية للدراسات المستقبلية) (ANFS: Arab Network for Future Studies)

وهذه الشبكة تتألف من عدة دوائر متزايدة الاتساع:

- أولها دائرة ضيقة تمثل قلب الشبكة وتُسكَّن في مقر الألكسو وتتمثل في مجلس

إدارة الشبكة والمكتب التنفيذي للمجلس الذي يضم رؤساء الأقسام / البرامج العلمية (قسم التدريب وبناء القدرات، وقسم البحوث والاستشارات وقسم التعريب والترجمة وقسم المعلومات والتوثيق والنشر، شاملاً الموقع الالكتروني)، وقسم الشؤون الإدارية والمالية وقسم الاتصالات والعلاقات العامة.

- والدائرة الثانية تضم عددا من المؤسسات التابعة للألكسو مثل معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة والمركز العربي للترجمة بدمشق ومكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- وتضم الدائرة الثالثة مؤسسات ذات صلة بالمستقبليات بحثيا وتدريبيا، مثل المنظمات العربية المتخصصة والمعهد العربي للإحصاء والمعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالقاهرة، ومعهد الاقتصاد الكمي بتونس والمراكز والجمعيات ذات الصلة الوثيقة بأعمال المستقبليات وبعض الجامعات العربية.
- وأخيرا تأتي الدائرة الرابعة: دائرة التعاون الخارجي التي تضم بعض منظمات الأمم المتحدة، وخاصة اليونسكو، والهيئات العاملة في مشروعات مستقبلية كبرى مثل مشروع الألفية، وعدداً من كبريات المراكز والجمعيات الأجنبية المعنية بالمستقبليات.

رابعا: الأولويات:

بعد تدقيق تصميم الشبكة واستطلاع رأي الجهات المرشحة للانضمام إليها ومدى استعدادها للمشاركة في وظيفة أو أكثر من الوظائف الست السابق ذكرها في (ثانيا)، أتصور أن يحظى نشاط التدريب وبناء القدرات وتنميتها بالأولوية، وأن تبدأ معه – على التوازي – أنشطة بناء قواعد المعلومات والموقع الإلكتروني والتعريب والترجمة، ولاحقا يأتي نشاط البحوث ونشاطا النشر وإدارة الحوارات (لصلتهما القوية بنشاط البحوث). وأخيراً – واستنادا إلى ما يبذل من جهود في مجال التدريب والبحوث والنشر – يأتي نشاط الاستشارات.

خامسا: القابلية للتنفيذ Feasibility:

يوجد حد أدنى معقول للبدء في بناء الشبكة العربية للدراسات المستقبلية متمثلاً في أربعة عناصر:

1. على صعيد المؤسسات: المؤسسات التابعة للألكسو ومنظمات الجامعة العربية وغيرها مما يدخل في الدائرة الثانية والثالثة للشبكة، وإن كانت ستحتاج إلى تعزيز قدراتها البشرية والمادية.
2. على صعيد القدرات البشرية: تتوافر عناصر كافية لبدء عملية التدريب، ولاحقا البحوث والاستشارات، ولكن من المهم بذل جهد خاص للتعرف على العناصر البشرية المتاحة مع تعزيزها بعناصر من الخارج.
3. على صعيد المعلومات: الإنترنت جعلت كثيرا من المعلومات التي كان من الصعب الحصول عليها متاحة بيسر نسبي. وهذا شيء إيجابي. ولكن ثمة سلبيات كثيرة لم تزل قائمة، خاصة فيما يتعلق بمدى كفاية ومدى دقة ما يتاح من معلومات.
4. على صعيد التمويل: ثمة موارد وفيرة متاحة لدى حكومات الدول العربية الغنية ولدى المؤسسات والصناديق العربية للتنمية. كما يمكن استجلاب بعض الموارد من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية وبعض الجهات المانحة الأجنبية. ولكن الأمر يتوقف على ما يبذل من جهد لإقناع هذه الجهات بأهمية تأسيس الشبكة، وبالفوائد التي يمكن أن تعود على الأقطار العربية من إنشائها.

فإذا كان هذا يساعد على توفير الأموال، فليس أقل أهمية أنه قد يساعد على خلق طلب اجتماعي من جانب الحكومات وهيئاتها المختلفة على الدراسات المستقبلية.

المداخـلات

• **الدكتورة نيفين مسعد :**

هناك ستة مجالات أساسية يمكن أن يسهم فيها معهد البحوث والدراسات العربية في إطار خدمة الدراسات المستقبلية:

1- تطوير الدورية التي يصدرها المعهد مرتين في العام وعنوانها (سلسة إصدارات استراتيجية ومستقبلية). هذه السلسلة عدد صفحاتها ما بين 60 إلى 70 صفحة، تصدر مرتين في العام وهي مفتوحة للباحثين في مختلف بلداننا العربية، وتنشر فيها بحوثهم واجتهاداتهم، فربما يكون من الأوفر في إطار هذا التفكير الإستراتيجي، أو الاستعداد لدفع الدراسات المستقبلية قدما، تعزيز الطابع المستقبلي لهذه الدورية حتى تكون السلسلة بالفعل اسما على مسمى.

2- المجال الثانى الذي يمكن أن يسهم فيه معهد البحوث والدراسات العربية في خدمة الدراسات المستقبلية هو تطوير "منتداه الثقافي"، وهو موسم يستمر طوال العام الأكاديمي، ويتبنى قضية من القضايا الرئيسية، ويقوم باحثون مختلفون بمقاربة زوايا هذه القضية. على سبيل المثال : العام الماضى كان عنوان الموسم الثقافي هو(أثر الربيع العربى في جوانب مختلفة من حياتنا المجتمعية)، وأستخدم المجتمعية بالمعنى العام، فكانت هناك دراسات عن انعكاسات هذا الربيع العربي. وطبعا أضع الربيع العربي بين هلالين فهذا ليس بالمصطلح الأمثل ولكنه مصطلح دارج.

* أثر هذا الربيع العربي في الاقتصادات العربية، وبالذات في الاقتصادات النفطية وما يترتب على ذلك من تأثيرات في مسألة العمال أو في التنمية الاقتصادية إلى آخره.
* أثر الربيع العربى في ظاهرة الاستقرار السياسي وتماسك الدولة القطرية، الذي تحدث عنه الدكتور محمد إبراهيم منصور.. وهكذا.
* تعزيز الدور المستقبلي للموسم الثقافي للمعهد لكي يركز أكثر على الجوانب الاستشرافية أو المستقبلية.

3- المجال الثالث، الذي يمكن أن يخدم فيه مركز البحوث والدراسات العربية هو أن يخصص مقررا أو أكثر لطلاب الأقسام المختلفة، فلدينا في المعهد (10)

أقسام علوم سياسية واقتصاد وقانون وجغرافيا وتراث واجتماع وإعلام وأدب ...إلى آخره.

فمن الممكن في الفصل الأول، وهو فصل يجتازه الجميع ويدرسون بعض المقررات المفروضة عليهم جميعا، أن نضع مادة أو مادتين تخصصان لتناول القضايا ذات الصلة ببناء المستقبل، لأن لدينا بالفعل بعض المواد التي تقرر للطلاب كافة دون استثناء، مثل الأوضاع السياسية في الوطن العربي واقتصادات الوطن العربي، فيمكن إضافة هذه المادة.

4- المجال الرابع، الذي يمكن التعامل معه أو إضافته هو الخاص بإنشاء (كرسي) خاص بالدراسات المستقبلية، واستضافة أحد متخصصي العرب لإلقاء مجموعة من المحاضرات تختص بآليات التعامل مع القضايا المستقبلية، وتتناول موضوعا معينا وكيف يمكن أن نتصور تطوره في المستقبل ....إلى آخره.

5- المجال الخامس، هوإقامة برامج تدريبية بالتعاون مع الشبكة أو المنتدى، أو مع أي من المراكز البحثية الرئيسية كي يتسنى لنا تأسيس هذه الشبكة. وقد تشمل هذه البرامج تدريب الطلاب على الجانب المنهجي. ولا يخفى علينا جميعا أن الطلاب بشكل عام لديهم ضعف في التكوين المنهجي، سواء كان الأمر يتعلق بالمستقبل، أو حتى بالتعامل مع تطبيق مناهج البحث في أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه، فهناك بشكل عام ضعف في التكوين المنهجي لدى الطلاب، وربما كان الاهتمام بزيادة التكوين المنهجي عبر التدريب أمرا جيدا، لذلك فإن التركيز على مناهج دراسة المستقبل يكون أكثر فائدة وأكثر اتصالا بموضوع لقائنا.

6- دعونا نفكر في عام للدراسة يكون مخصصاً للدراسات المستقبلية، بحيث يُمنح دارسوه أو من يجتازه شهادة بأنهم حصلوا على دراسة مكثفه معمقة في الدراسات المستقبلية، كل منهم في مجاله: يعني من يدرس الاقتصاد يستطيع أن يدرس على مدار عام كامل كل ماله علاقة بالدراسات الاقتصادية باستخدام المنهج الاستشرافي، ومن يدرس السياسة أو الاجتماع يفعل الأمر نفسه، بحيث يكون حاصلا في النهاية على تأهيل يمكنه من مواصلة دراسته على مستوى الماجستير والدكتوراه. هذه بعض الأفكار التي طرحتها للنقاش، بُنيت على ما تفضل به الدكتور إبراهيم العيسوي. وشكرا.

• **الدكتور عبد الفتاح الحجمري**[58] :

أمثل هنا مركز تنسيق التعريب التابع للألكسو، ووجودي معكم من أجل أن نفكر جميعا في صيغة عملية لوضع معجم لمصلحات خاصة بعلم المستقبل والمستقبليات. بصفة عامة، نحن نرحب في مكتب تنسيق التعريب بكل مبادرة في هذا الاتجاه من الخبراء الحاضرين معنا، ممن يريدون المشاركة في إعداد هذا المعجم.

فنحن نرحب بذلك ونضع لنشره الخطة العلمية التي يتبعها المكتب من أجل إعداد هذه المعاجم، حيث إن هناك خطة مضغوطة منهجيا في المعاجم التي يصدرها المكتب، فهي معاجم ثلاثية اللغة (الأنجليزية، الفرنسية، العربية) مع الشرح. ويمكن أن نتعمق في هذا الموضوع من خلال جلسة ثنائية أو ثلاثية بالنسبة إلى من يهمه الأمر.

وأنا أستمع لمداخلة د. إبراهيم العيسوي تذكرت باحثين مغربيين كان لهما إسهام واضح في هذا المجال، الأستاذ المرحوم الفيلسوف محمد العزيز الحبابى، فعندما كان يضع أسسا لنظريته حول الشخصانية العربية والإسلامية بصفة عامة، كان يفكر في وضع أسس لفلسفة جديدة كان يسميها (الغدية) يعنى الغد، كيف سنفكر في الغد؟ وكان يسمي هذا الاتجاه (الغدية) وكان وهو يفكر في الغد يفكر فيه انطلاقا من الحاضر، وطبعا انطلاقا نحو المستقبل، ومن الواقع، وكان يقول – وقد استمعت إليه في إحدى المحاضرات – إن المسافة بيننا وبين الغرب لا يمكن حصرها بالسنوات وإنما بأكثر من ذلك، الغرب يخرج من حضارة ويدخل في أخرى، ونحن لم ندخل بعد للحضارة التي خرج منها، بمعنى آخر هوخرج من حضارة التصنيع ونحن لم ندخل بعد في حضارة التصنيع، وهو دخل في حضارة الإلكترونيك ونحن لم ندخل في حضارة الإلكترونيك. إذن الفرق بيننا وبين المجتمعات الغربية ليس (50) ولا (100) سنة وإنما هو حضارة وينبغي أن نأخذ هذا في الاعتبار.

كانت هناك أيضا إسهامات مهمة في هذا المجال وخاصه في الجانب المتعلق بالمستقبليات وعلاقتها بالأنظمة الاقتصادية. فلقد لاحظ أن الشكل الذي تسعى إليه الدول العربية هو التعاون فيما بينها، وعندما لم تجد سبيلا إلى هذا التعاون،

58 مدير مركز تنسيق التعريب بالرباط، التابع للألكسو.

من الناحية الاقتصادية، فكرت فيما هو أبعد من ذلك وهو التغلب على مشكلات الصحة والفقر والتربية ومحاربة الأمية ومشاكل التنمية، وهذه ليست مشاكل (تمويل) وإنما هي مشاكل (تفكير) تحتاج إلى تفكير أكثر مما تحتاج إلى تمويل طبعا. وأستحضر شخصا أخر يهتم بالتاريخ، ولكنه يفكر كذلك في المستقبل وهو عبد الله العروي الذي كتب (الأيديولوجيا العربية المعاصرة) وتعلمون جيدا التصور الذي وضعه العروي للأيديولوجية، للإجابة عن السؤال القائل (ما هو السبيل للخروج من التخلف الذي نعيشه اليوم)؟ هو استشراف أفق جديد. والأطروحة التي قدمها العروي بالنسبة إلي هي الأفق المستقبلي في كتابه الأيديولوجيا الذي قدم ثلاثة إجابات للخروج من الأزمة: علينا إما أن نتبع رجل دين، أي (الدين هو الحل) أو العودة للسلف الصالح كحل من أجل الخروج من التخلف. أو نتبع رجل سياسة، يعنى أن نتبع نظاما ديمقراطيا برلمانيا وبالتالي فإن رجل السياسة بيده السبيل للخروج من التخلف. ثم الرجل الثالث وهو رجل داعية للتقنية، فعلى مجتمعاتنا العربية أن تتسلح بالتقنية لتخرج من التخلف وتكون مجتمعات صناعية .

طبعا كل هذه المعاني لها علاقه بالمستقبل ولكن لها علاقة كذلك بفهمنا للحاضر. أعود إلى مسألة المصطلحات، طبعا تعلمون علم اليقين أن اللغة لها علاقة الآن بالتنمية، والكثير من المشاكل التي تواجهها المجتمعات العربية في جزء كبير منها مشاكل ثقافية، ومشاكل متعلقة باللغة، أي نحن نتحدث لغة عربية واحدة ولكن في الحقيقة نحن نتحدث لغات عربية متعددة وهذه مشكله منهجية، ومشكله نظرية، ومشكله تاريخية، ولكن الأبحاث اللغوية واللسانية في عالم اليوم أثبتت أنه لا يوجد فرق بين لغة وأخرى، ليس هناك لغة تمتلكها دولة قوية، بمعنى أن اللغة قوية؟ لا أبدا، فاللغات كلها سواسية. وهذا موضوع أثير فيه جدل كبير وقدمت عنه كثير من الأبحاث.

ولدينا بالطبع مشروع مستقبلي هو ما يقوم به مكتب تنسيق التعريب في إطار مشروعه. ومن حسن الصدف أننا وقعنا اتفاقيه بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب تنسيق التعريب بموجبها سنسعى لكي ندخل للمرحلة الثالثة من هذا المعجم الموسوعي المسمى (المعجم التقني التفاعلي) وهو موضوع على الإنترنيت بالمجان، وبأربع لغات هي : العربية والفرنسية والانجليزية والألمانية . وقد أنجزنا لحد الآن العديد من المجلدات المتعلقة بهندسة السيارات، وهندسة تقنيات المياه

وصناعة النسيج والطاقة المتجددة، والهندسة الكهربائية والنقل والبنية التحتية، ولدينا في المرحلة الثالثة مشاريع كثيرة في علوم التربية والاقتصاد وفي الكثير من المجالات. ولذلك أعتقد أن المستقبل بالنسبة إلى المعاجم العربية هو أن تصبح كلها معاجم رقمية ومتاحة على شبكة الإنترنت.

ولذلك فإنني أدعوكم لزيارة هذا الموقع على الإنترنيت ونحن في انتظار ملاحظاتكم وفي انتظار اقترحاتكم في هذا الإطار. ومرة أخرى أرحب بكل مبادرة من الخبراء المشاركين معنا ممن يريدون أن يساهموا معنا في إنجاز معجم مصطلح الدراسات المستقبلية.

• **الأستاذة حياة الوادي**[59] :

سأتحدث عن المرصد العربى للتربية الذي أشار إليه معالي المدير العام في خطابه الافتتاحي وعبر عن رغبته في توسيعه ليشمل مجالات عمل المنظمة. المرصد العربى هو أحد المشاريع الاستشرافية للمنظمة في المجال التربوي حتى لا نكتفي فيه بإدارة الأزمات، بل نتوجه نحو العلاج الوقائي. تعود مرجعية المرصد إلى قرار القمة العربية المنعقدة بدمشق سنة 2008م، والمتعلق باعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعة تنفيذها، بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد نصت خطة تطوير التعليم في باب آليات التنفيذ والمتابعة على إنشاء (مرصد عربي للتربية والتعليم) وحددت له الوظائف الأساسية التالية:

1- رصد أوضاع التعليم العربي ومتابعته.
2- حصر التجارب والبرامج الناجحة وتعميمها .
3- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التعليم في الوطن العربي .

كما نصت الخطة على إنشاء مراصد وطنية للتربية والتعليم تتولى متابعه تنفيذ خطة تطوير التعليم ووضع الدراسات والبحوث المساندة، وأدوات المتابعة للرصد والتقويم. وانطلاقا من هذا القرار جعلت الألكسو من إنشاء المرصد العربي للتربية إحدى أولوياتها وعملت على تحقيقها، حيث نظمت خلال سنة (2009)، عند انطلاق هذا المشروع، ورشة عمل دعت إليها خبراء وفنيين من مختلف البلدان

59 مديرة المرصد العربي للتربية- الألكسو.

العربية، وكلفتهم بوضع تصور للمرصد العربي للتربية والوظائف التي يمكن أن ينهض بها، وأدوات عمله واقتراح توصيات عملية لإنجازه، وذلك اعتمادا على دراسات جدوى وتقارير حول مراصد وقواعد البيانات المختلفة عربيا وعالميا .

وانطلاقا من أعمال هذه الورشة وما تضمنته من توصيات وضع التصور الآتي:

1- فيما يخص مهام المرصد: يجب أن يقوم المرصد برصد أوضاع التعليم ومتابعتها.

2- حصر التجارب والبرامج الناجحة في الدول العربية وتعميمها .

3- استشراف التحولات في مجالات التربية والتعليم .

4- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التعليم في الوطن العربي .

5- المساهمة في وضع الدراسات والأدلة والمرجعيات .

6- بناء قاعدة بيانات حول واقع التربية والتعليم في البلاد العربية والسهر على تحقيقها وإثرائها باستمرار.

7- تحليل البيانات واستثمارها في البحوث والدراسات.

8- وضع جهاز للمؤشرات التربوية العربية.

وبالنسبة إلى الهيكل والتسيير اقترح الاجتماع أن يعمل المرصد في شكل شبكة تتكون من العناصر الآتية:

1- وحدة مركزية كائنة بمقر المنظمة بتونس وتتضمن قاعدة بيانات المرصد، وترصد واقع التربية والتعليم وتوفر معلومات حول الأنظمة التربوية، تتسم بالمصداقية والدقة والوجاهة وقابلة للمقارنة وصالحة للمساعدة على اتخاذ القرار وإنجاز البحوث والدراسات ومتابعة سير العمليات التعليمية على المستويين الوطني والإقليمي .

2- بالنسبة إلى الوحدات الوطنية: عهدت خطة تطوير التعليم إلى الدول العربية مهمة إنشاء مراصد وطنية للتربية والتعليم من بين وظائفها : توفير المعطيات حول واقع التربية والتعليم لتخزينها في قاعدة بيانات مركزية، كما اقترح أن يكون للمرصد لجنة علمية تتشكل من متخصصين وخبراء في مجال التربية والتعليم، تشرف على قاعدة البيانات وتحليل المعطيات ومتابعة الدراسات والبحوث، وصدور التقرير السنوي للمرصد. وعند الانطلاق تم إنجاز الأنشطة الآتية :

- عقد اجتماع أول للجنة العلمية للمرصد عام (2009) تم من خلاله تحديد

أهداف المرصد ومهامه والبنية التحتية اللازمة لانطلاقه.

- تعيين منسقي المراصد الوطنية وضبط برنامج عمل لتدريبهم.
- اقتناء التجهيزات اللازمة لنشاط المرصد.
- وضع تصور لقاعدة بيانات.
- وضع الاستبيانات اللازمة لجمع المعطيات.
- تصميم القاعدة.
- إعداد المخرجات.
- إعداد الجداول حسب البلدان والجداول التأليفية.

ونظرا إلى أن عمل المرصد ليس أبدا شيئا سهلا، وهذا ما لمسناه منذ انطلاق أنشطته، فقد تم توقيع اتفاقية تعاون مع البنك الدولى لدعم المرصد، وذلك لتمكينه من هبة مالية تُصرف لإنجاز برنامج يهدف إلى تنمية القدرات البشرية العاملة في المرصد المركزي والمراصد الوطنية.

كما نصت الاتفاقية على تحويل برامج طورها البنك الدولي لمتابعة تطور التعليم في البلاد العربية إلى قاعدة بيانات المرصد العربي للتربية وتطويرها .

وقد تم تنظيم ورشة عمل لفائدة منسقي المراصد الوطنية بالدول العربية، قدم خلالها عرض حول مكونات المرصد وآلياته ودقة عمله، وتحديد مهام المنسقين الوطنيين، ثم تم بعد ذلك تنظيم ورشة عمل في تونس ناقشت جميع المراحل التي مر بها المرصد والإجراءات التي اتخذتها المنظمة. وقد أسفرت هذه الجهود، المبذولة في الفترة الأولى لإنجاز أنشطة المركز ووضع تطبيق قاعدة البيانات والشروع في إدخال المعطيات التي وفرتها الدول العربية وفقا للاستبيان، عن فتح موقع خاص بالمرصد موجه إلى المنسقين الوطنيين والباحثين والجمهور العريض كل حسب حاجته. ولا نخفي عليكم أن المرصد واجه عدة صعوبات أثناء الإنجاز منها ما تم تذليله وتجاوزه، ومنها ما بقي قائما ويتعين إيجاد حلول له، ونخص بالذكرمسألة عدم تغطية البيانات التي وردت من الدول العربية كافة الدول العربية حيث استجابت (12) دولة عربية فقط من(22) دولة لملء الاستمارة، فضلاً عن بعض النقائص والفراغات في المعلومات الواردة، حيث لم تجب عن كافة الاستبيانات بكل معطياتها إلا ثلاث دول فقط من (22) دولة. وقد استجابت الدول لتعيين منسقين وطنيين، لكن تعيينهم كان غير كاف، لأن المنسقين الوطنيين في مجملهم

لم تكن لهم الصفات التي تؤهلهم ليكونوا منسقين للمرصد. ولتجاوز بعض الصعوبات تم توقيع اتفاقية مع معهد اليونسكو للإحصاء لمدنا بالمعلومات الكافية والمساعدة في تدريب المنسقين الوطنيين والمنسقين العاملين من داخل المرصد. ثم بعد توقيع هذه المذكرة، وفي إطار المرحلة الأولى، تم إنجاز:

- قاعدة أولية لإثراء مختلف مكونات المرصد.
- إدماج برمجية البنك الدولي لتصبح إحدى مكونات المرصد وتعريبها ومواصلة تطويرها قصد استثمارها في الدراسات.
- وضع جهاز من المؤشرات الكمية والنوعية وتوجيهه وجهة ذات مصداقية.
- دعم وتطوير قدرات العاملين بالوحدة المركزية للمرصد والمراصد الوطنية.

وفي هذا الإطار تم عقد عدة ورش سواء داخل المرصد العربي للتربية أو مع منسقي المراصد الوطنية .

3– بالنسبة إلى الجزء الخاص بالدراسات تم إعداد الدراسات الآتية :

- دراسة حول حوكمة النظام التربوي وانعكاسها على تسيير المؤسسات التربوية وتحقيق جودة خدماتها.
- دراسة حول إدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم .
- دراسة حول تحليل الدراسات والبحوث المتعلقة بتعليم اللغة العربية .
- دراسة حول مشاركة الدول العربية في التقييم الدولي عام 2011.
- كما تم إصدار التقرير الأول للمرصد العربي للتربية.

4– بالنسبة إلى المراصد الوطنية قامت المنظمة بعقد اجتماعات فنية في الدول العربية مع الوزارات المعنية بالتربية كوزارات التعليم العالي والتكوين المهني، وذلك في كل من : مصر وتونس وجزر القمر لدعمها في إنشاء مراصدها الوطنية.

5– بالنسبة إلى البرنامج القادم للمرصد هو:

- مواصلة مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء مراصد وطنية.
- زيادة عدد المؤشرات مع تنويع المصادر .
- إصدار تقرير إحصائي دوري يتم التركيز من خلاله على الإشكاليات المطروحة في مجال التربية والتعليم في الوطن العربي.
- العمل على توفير بيانات خاصة بالتكوين المهني وذلك بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء .

• **الدكتور فيصل الحفيان**[60] :

أعتقد أن التراث هو أوثق اتصالا ، ربما أكثر من أي شيء آخر، بالمستقبل. لذلك سررت كثيرا وأنا أقرأ الكتاب الذي وزع علينا والذي بدأ بعبارة (المستقبل يتغذى بالماضي)، ولذلك نحن في معهد المخطوطات العربية بوصفنا الجهاز القومي للمنظمة العربية مسكونون بالمستقبل، يعنى هاجس المستقبل أساسي عندنا لذلك عقدنا مؤتمرين عن (مستقبل التراث):

1– نسخة كانت مشرقية بمعهد المخطوطات.

2– ونسخة كانت مغربية عقدناها في الرباط.

فالمستقبل هاجس لا بد من أن يكون قائما لدينا جميعا. وهناك متخصصون في الدراسات المستقبلية يقدمون لنا المنهج والآليات والطرائق لكي نعمل بها، وقد أتينا إلى هنا لكي نستفيد من تلك المناهج والآليات.

إن العمل المستقبلي ينبغي أن يكون موجودا وكل عمل لا بد له من مستقبل. إذا لم يكن المستقبل واردا فنحن نسير بالاتجاه المعاكس.

والمعهد على الرغم من أنه يعمل في مجال التراث أي في مجال الماضي، لكن علمه كان دائما عن المستقبل. لذلك هناك الكثير من الأخطار، وأعظم الأخطار اليوم هي التي يتعرض لها الطرفان الإنسان والتراث، الإنسان الكائن وصاحب التراث، لذلك هناك أخطار كبيرة في الحقيقة تتعرض لها المخطوطات والآثار بمختلف أنواعها. إن التراث ليس بعيدا عن المستقبل، نحن الآن بصدد إصدار كتاب عنوانه (التراث في أتون الصراعات) يعنبي في قلب الصراعات، ماذا تضرر؟ إن الأضرار التي وقعت على التراث منذ عام 2000 وتحديدا من عام 1990، ومنذ حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، ثم الثورات وما نجم عنها من صراعات، لايمكن حصرها. مجرد وجود الصراع في منطقة ما يعني أن التراث يتضرر.

ونحن في المعهد ننظر إلى التراث على أنه كائن مكمل للإنسان أو جزء من صاحبه، لأن التراث مرتبط كما تعرفون بكل القضايا المصيرية: بالهوية والانتماء واللغة...إلى آخره. وأعتقد أنه على الصعيد الشخصي استفدت كثيرا من الآليات

60 مدير معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، التابع للألكسو.

والمنهجيات التي ستساعدنا في معهد المخطوطات، وربما تتغير نظرتنا على الأقل وأدواتنا التي يمكن أن نفيد منها ونحن نتحدث عن التراث. وشكرا.

• **الدكتور محمد إبراهيم منصور:**

الحقيقة أنا أشكر الدكتور إبراهيم العيسوي لأنه نجح في فض الاشتباك بين المعاني التي توحي بها كلمة (المدرسة العربية للدراسات المستقبلية) فقد تسلل إلى الذهن أن ما نعنيه بالمدرسة العربية هو اتجاه فكري عربي وليس كيانا مؤسسيا.

لكن تحيز د. إبراهيم العيسوي لفكرة الكيان المؤسسي في الحقيقة لاقى صدى وتجاوبا كبيرا من الحاضرين، لأنه اختصر لنا طريقا طويلا كنا نبحث عنه لإقامة مثل هذا الكيان المؤسسي، الذي استقر هو على تسميته (بالشبكة) وإن كنت أطرح التسمية أيضا لمزيد من الحوار للوصول إلى مفهوم أو معنى أو اسم دال لهذا الكيان.

وأعتقد أن هناك المزيد من الوظائف التي ينبغي أن تضاف إلى وظيفة هذه الشبكة، على رأسها قضية التعليم، ودمج الدراسات المستقبلية في مقررات التعليم في المدارس والجامعات. ولنا أن نضيف في هذا الصدد ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : على هامش ما اقترحته د. نيفين بأن يكون هناك مقرر أو مقرران في السنوات التكميلية للدراسة في معهد البحوث والدراسات العربية، أتمنى بدوري أن يعمم هذا الاتجاه، وسنحاول تطبيق الفكرة في جامعة أسيوط، وليكن بإدخال مناهج الدراسات المستقبلية ضمن المناهج المعتمدة في إجراء البحوث، إلى جانب المناهج التقليدية التي اعتاد عليها الباحثون في جامعاتنا العربية .

لقد أحصيت تقريبا 475 مقررا دراسيا في مجال الدراسات المستقبلية والعلوم المرتبطة بها تدرس في المدارس الثانوية والجامعات الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا مؤشر يعكس درجة الاهتمام التي توليها المجتمعات المتقدمة للدراسات المستقبلية.

الملاحظة الثانية : نحن أيضا بحاجة إلى إعادة تأهيل القوة البحثية العربية، وهي كبيرة باتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبليين، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين القادرين على تجديد دماء مراكز البحوث والدراسات العربية وإعادة تكييف النشاط البحثي لهذه المراكز من الطرائق والمناهج التقليدية إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

الملاحظة الثالثة : يا حبذا لو فكرنا من الآن في جائزة عربية للدراسات المستقبلية تمنح باسم المؤسسين من الرواد الأوائل للفكر المستقبلي العربي، ولعلي أذكر من الأسماء وأرجو ألا تخونني الذاكرة اسم المرحوم الدكتور المهدي المنجرة صاحب الإسهامات المبكرة في الدراسات المستقبلية. لماذا لا تكون هناك جائزة عربية باسم (المهدي المنجرة) تُمنح لأفضل الباحثين العرب في مجال الدراسات المستقبلية، وجائزة باسم المرحوم الدكتور (إبراهيم حلمي عبد الرحمن) وجائزة باسم الدكتور المرحوم (إسماعيل صبري عبد الله) والدكتور قسطنطين زريق والأستاذ السيد ياسين الذين وضعوا قاعدة راسخة للدراسات المستقبلية في وطننا العربي.

وأخيرا دعوني أختتم بفكرة تعريب معجم وقاموس للمصطلحات المستقبلية. وأنا أذكر أن الطبعة الأولى فعلا من هذا القاموس صدرت بالفعل عن مشروع الألفية، ولكنها تنتظر الآن من يتصدى لترجمتها، ولذلك أقترح أن تنهض الألكسو والإدارة المتخصصة بالترجمة فيها بعبء ترجمة هذه الموسوعة للدراسات المستقبلية التي صدرت منذ أسابيع قليلة .

وهناك تقرير سنوي أو كتاب سنوي يصدر أيضا من الجمعية العالمية للدراسات المستقبلية اسمه (حالة المستقبل) وتعكف جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية التي أتشرف بعضويتها على ترجمة هذا التقرير سنويا، وهو متاح ومطبوع في مقر الجمعية بالقاهرة، وقد أتيحت أخيرا هذه الترجمة إلكترونيا على موقع الجمعية. هذه بعض المكاسب التي حققتها الجماعة العلمية العربية في مجال الدراسات المستقبلية، وتمثل رصيدا لابد منه لقيام هذا الكيان الذي لن ينشأ من عدم، وإنما لدى الجماعة العربية في الدراسات المستقبلية من التراث الذي يكفي أن تؤسس عليه هذه المؤسسة للدراسات المستقبلية التي اقترحها د. إبراهيم العيسوي. وشكرا.

- **الدكتور ميشال غوديه:**

لا أريد أن أقطع عليكم حبل المناقشات، ولكن أعتقد أنه من المفيد أن نتعامل بشكل جيد مع الموضوع، لأننا ينبغي ألا ننكر أن هناك ثراءً فيما هو مطروح. وأشكرك سيدى الرئيس على إعطائي الكلمة ودعنى أسوق ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: لدينا أيضا مشكلة الترجمة، في اعتقادي لا توجد عندكم ترجمة موحدة. أحيانا نعتقد أن مستمعينا قد فهموا، فإذا هم قد فهموا شيئا آخر. وقد حاولت وصديقى ميلر – وهو أحد أعضاء الفريق الذي أعمل معه منذ عشر

سنوات – أن نحدد على المستويين الأوروبى والأمريكي مساحات لغوية مشتركة بسبب ما كان يواجهنا من اختلافات في التفسير. إذن مهم جدا أن يكون لدينا ترجمة جماعية، حيث يوجد طرق عديدة نقول بها نفس الفكرة، بل ومن الممكن أن تعرض الفكرة بكلمات مختلفة وفقا للثقافة. ففى العربية مثلاً التى تتحدثونها وتفهمونها أحيانا تستخدمون نفس الكلمات التي تعني أشياء مختلفة من دولة لأخرى. إذن فالتنوع بمثابة ثراء. وأنا لا أقصد قاموساً ولكن بالأحرى مفاهيم لازمة للتحليل. وهذا يحتاج مزيدا من الوقت والعمل.

الملاحظة الثانية: وتتعلق بالاستشراف من حيث علاقته بالحرية والاستقلالية وعلينا أن نطرح أسئلة قد تُغضب البعض تخص الاستشراف الديموغرافي في أوروبا أو "الانتحار الديموغرافى"، لا أحد يتحدث عن هذا الموضوع. ينبغى أن نؤكد أن التوقع الجيد ليس هو ما يتحقق، ولكنه ما يقودنا إلى الحدث. لا أريد أن أدفع للهجرة عن طريق البحر، بل أقول لكل المهاجرين يجب عليكم التمكن قبل كل شئ، وعليكم القيام بهجرة تختارونها. وعلينا نحن أن نطرح أسئلة بشأن موارد المياه والوضع الديموغرافي، ومشكلة ضمان استقلالية المراكز البحثية العربية، لأن من "يمولونكم" هم أول من "يمنعونكم" من حرية التفكير. فعليكم وضع ميثاق يؤكد على نزاهة التمويل ويضمن استقلالية التفكير.

وأخيرا نتساءل عن تعليم الاستشراف وما إذا كنا نعتبره قضيتنا الأولى وليست الأخيرة. الاستشراف إذن ليس نظاما لكنه "حرية فكرية". ويمكننا أن نصل للاستشراف من خلال التربية الوطنية والفلسفة والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والاقتصاد. فأنا مثلاً رجل اقتصاد، ولكنني أصبحت مؤرخا اجتماعيا. وهذا هو الانتشار المطلوب للاستشراف في كل أنواع التعليم. وعلى المنظمات العالمية وجامعة الدول العربية وغيرها أيًّا كانوا أن يتيحوا مجالا للانفتاح الفكري.

• **الدكتور ريل ميلر:**

شكرا جزيلا. أنا مثل السيد ميشال غوديه أشعر بالسعادة بوجود مثل هذه المناقشات، التى أرى فيها كثيرا من الأمل. وهو ما نحتاجه بقوة. لقد بدأت العمل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1982. وفي ظني أنها من أفضل المنظمات للدراسات المستقبلية. وهذا ما يميزها. وكان رؤساء الدول يأتون إلى هذه المنظمة. كنت شاباً آنذاك وكنت في نهاية دراستي للدكتوراه. وكنت منبهرا بالقواعد

والخطوات العملية التي تسير عليها، ومن ثم كنت أحترم هذه القواعد والخطوات أيما احترام. وقد كانوا يستخدمون التوقعات والدراسات التي تهم السياسيين. وكنت أقول لهم إن الشعوب لديها ساسة يستحقون التقدير، لكن الساسة وحدهم ليسوا هم الذين سيغيرون أحوال الشعب، ما لم يكن الشعب نفسه قادرا على أن يعطي حاكمه الحق في التغيير. ربما من الصعب أن أقول ذلك! ولكن هناك أيضا عامل مهم، ونحن نتحدث عن الاستشراف، وهو أننا لدينا أنظمة لمناقشة عمل الحكومات ولدينا وحدات للاستشراف، وهي ليست قديمة، بل حديثة. علينا أن نتذكر دائما أن العصر الراهن لم يعد "أمامنا"، بل صار "خلفنا".

والسؤال هنا كيف يمكننا أن نطبق ذلك بطريقة عملية. وأنصح بأن نبحث عن كيف نطور قدرتنا على التوقع والتخطيط داخل منظمة بشكل قابل للتطبيق على أرض الواقع. إذن عليكم بخلق طريقتكم التي تتفق وواقعكم، وأن تتيحوا الفرصة للناس أن يتوقعوا حتى في حياتهم اليومية. ولو كان بإمكاننا أن نتحرك انطلاقاً من ذلك، فلدينا الخبرة في ذلك.بمشاركة من لديهم الخبرة أيضاً من التلاميذ وأصحاب المقاهي والوزراء أو ممن لديهم برامج للتوقع والتخطيط يستخدمونها طوال الوقت مما جعلهم أطول خبرة وأكثر كفاءة.

لقد لاحظت في تونس أن هناك شبابا بلا عمل، لأن ثمة، بالتأكيد، وهما ناتجا عن التوقعات. وأنا أعمل منذ 25 عاما على التوقعات وعلى العلاقة بين التعليم وسوق العمل. ويجب أن يكون لدينا الأمل!

- **الدكتور محمد سليم قلاله** :

لدى بعض الملاحظات من خلال التجربة التي عشتها بنفسي في الجزائر:

أولا : فيما يخص التكوين، في سنة 2005 طلبت بنفسي من وزارة التعليم العالي الجزائرية فتح ماجستير في الاستشراف، ووافقت الوزارة وفتحنا الماجستير وتقدم له عدد من الطلاب وأخذنا في كل سنة 15 طالبا أعدوا رسائل ماجستير، لكن المشكلة أين تكمن؟ تكمن في أن هذه الرسائل التي أعدت – ولاأريد أن يكرر معهد البحوث والدراسات أو أي معهد آخر هذه التجربة – كانت مفصولة عن الواقع تماما، شأنها شأن كل الأبحاث الأكاديمية الأخرى التي وضعت في الأدراج ولم يكن عليها "طلب". ولذلك أقدم مقاربة أخرى مقترحة للموضوع، هي أن ننفتح أولا على القطاعات المستخدمة للاستشراف القطاعي، وهذا سوف يحل

مشكلة التمويل والاستقلالية التي تحدث عنها البروفسير ميشال غوديه، لأننا ينبغي أن نعرف أن القطاعات الاقتصادية والصناعية على وجه الخصوص تحتاج إلى الاستشراف، وتقوم به عن طريق الخبرة الأجنبية في العالم العربي، لذلك فإن هذه المقاربة ينبغي أن تتغير، وأن نتجه إلى القطاعات المستخدمة: الصناعية أو الزراعية أو القطاعات الحكومية، ونعرف ماهي حاجة هذه القطاعات؟ ونعرض أنفسنا كخبراء للقيام بدراسات استشرافية، وأن نقوم في معاهدنا ومراكزنا بتكوين من يقوم بهذه الدراسات لهذه القطاعات. وهذه هي المنهجية الصحيحة وقد اعتمدها معهد في الجزائر اسمه معهد التسيير. في هذا المعهد ربطنا الاستشراف بالتسيير.

وقد قام في العامين الماضيين بتكوين مجموعة من الباحثين في موضوع محدد وهو "الاستشراف المائي" في الجزائر لدراسة مستقبل المياه في الثلاثين سنة القادمة؟ وكيف نحل مشكلة المياه، وقام المعهد بطلب خبراء من الأجانب والجزائريين قاموا بتكوين دفعة متخصصة فقط في جانب الاستشراف المائي، تتخرج مباشرة لتقوم بعملها لصالح وزارة الموارد المائية. هذا شيء عملي واتفق مع د.العيسوي على هذه الشبكة أو أي تسمية أخرى يراها الآخرون، وأوافق تماما على مايقترحه لكن الخشية أن تتحول هذه المؤسسة إلى مؤسسة تحاكي المؤسسات العربية الأخرى في بيروقراطيتها، فنحن بحاجة إلى مؤسسة مرتبطة بالواقع وتقدم حلولا للمشكلات التي نعيشها.

إننا نحتاج إلى تأسيس هذه الشبكة أو هذه المؤسسة، وينبغي أن يكون عملها استشرافيا بحتاً بحيث ندخل مباشرة إلى الميدان ونقوم بالعمل الميداني مباشرة ونستجيب لحاجة كل شركة وحاجة كل مستثمر.

لقد طلب مني تصور عن الطلب على الاستشراف. وقد عرضت عليَّ وطلبت مني مؤسسات بناء عربية القيام بدراسات استشرافية، وهي مستعدة لتمويل هذه الدراسات. ونحن نعلم بأن المبالغ التي تقدم للخبرات الأجنبية عالية جدا، ونحن لو عرضنا أنفسنا كباحثين متمكنين من الأدوات والمناهج المطورة في العالم للاستشراف، فبدون شك سنحصل على تمويل ولا نحتاج إلى طلب مساعدات أو طلب ميزانيات من الدول، والتي بدون شك ستتدخل لتوجيهنا نحو القيام بدراسة معينة أو أخرى. أنا متأكد أننا لو نستثمر الآن علاقتنا مع الصناعيين ومع المستثمرين ونعرف كيف نعرض عليهم إمكانياتنا للقيام بدراسات استشرافيه تعود

عليهم بالنفع سيقومون الآن باستقبالنا وفتح الأبواب لنا . ولديكم أمثلة من كتاب ميشال غوديه الذي قمت بترجمته مع د.قيس الهمامى، إذ قام بدراسات حول شركات بترولية، وحول النقل، وحول النقل في باريس، وحول الفلاحة، وبطبيعة الحال هذه الدراسات غير قابلة للنشر لأنها ملك أصحابها، ولكنها عادت بأموال على الشركات التي طلبتها. وإذا قرأنا الملخصات في الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب سنكتشف أن الاستشرافيين لديهم دور في التنمية وليسوا عبئا ولا نريد أن نكون عبئا بأن نطلب تمويلاً أو نطلب مؤسسات وهياكل، يكفي أن يتحقق ذلك عن طريق شبكة معينة، وعن طريق فهم الأهداف التي نريد أن نحققها.

إننا سنفرض أنفسنا ولا نحتاج إلى أن نكون تحت رعاية زيد أو عمر. لاشك في أن المنظمات الحكومية ترعى وتوفر المناخ الملائم وتوفر مناسبات مثل هذه للنقاش، أما ما بعد ذلك فهو ليس مسؤولية المنظمات أو الحكومات، علينا أن نقوم بالعمل الميداني الملائم ونقدم الاقتراحات الملائمة. وأنا لدي طلاب حاصلون على ماجستير في دراسات الاستشراف، ماذا فعلوا به؟ لاشيء. المشكلة الكبرى في التكوين، المشكلة أن التقنيات التي ندرسها من الصعب جدا على الطلبة أن يطبقوها بدون مرافقة من متخصصين، فإذا طلبنا من الطالب إعداد سيناريوهات حقيقية، فهو لا يستطيع صياغة سيناريوهات بمفرده. وقد طرحت أمامي هذه المشكلة.

فعلى سبيل المثال لو طلبت إعداد سيناريو حول مستقبل الطاقة في الجزائر أو بدراسة ماجستير حول مستقبل الطاقة في الجزائر في 2030 فلن يكون ذلك بمقدور باحث واحد أن يقوم به، أما إذا استخدم التحليل الهيكلي أو البرنامج الذي طوره البروفسير ميشال غوديه، وأراد أن يعرف المتغير الرئيسي المتحكم في الطاقة في الجزائر، فهو يحتاج إلى جهد فريق، وإلى عمل قد يمتد إلى ستة أشهر. فالاستشراف إذن ليس شطارة فكرية وليس فلسفة، وإنما هو أداة عملية وتطبيق ميداني، مساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني .

أريد منكم أن تتطلعوا إلى قائمة موجودة على الإنترنيت وهى قائمة لأفراد متخصصين في الاستشراف في أمريكا تتكون من4 أفراد أو من 10 أفراد تقدم الخبرة للشركات والمؤسسات. وفي تقديري ينبغي أن نوجه طاقتنا نحو هذا الاتجاه وليس نحو اتجاه آخر، بدلاً من أن نصبح عالة على المؤسسات العربية أو الجامعة العربية وننتظر دعمها.

وأختتم بما يخص الترجمة ، لقد لجأ فرنسوا ارتومان إلى طريقة واضحة فهو لم يترجم من الإنجليزية إلى الفرنسية إنما جاء بنصوص تفسر المصطلح وترجمت إلى الألمانية. وعندما أقدمه لطلبتي في الماجستير أقول لهم هذه هي المصطلحات ولكن من الصعوبة أن تترجم الآن فلابد من إنتاج استشرافي حتى يكون لدينا مصطلحات عربية، وأن ننتج الاستشراف بالعربية لكي تكون لدينا مصطلحات، وإلا ستكون المصطلحات ميتة، ولذلك علينا الآن أن نبحث عن النصوص التي تفسر الاستشراف. وطريقة فرنسوا ارتومان مهمة جدا، وإن لم تكونوا قد اتبعتموها فعليكم أن تتبعوها أو نسهم معكم في اتباعها وذلك لأنها أفضل طريقة. وشكرا.

- **الدكتور مالك المهدي :**

نحن لدينا تجربة في الرابطة العربية. وفي اجتماعنا في العام الماضي 2013 على هامش منتدى الجزيرة السابع في الدوحة خرجنا بتوصية تدعو لتكريم الدكتور المهدي المنجرة لريادته لفكرة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي. علينا أن نخرج من هذه الندوة بتوصيات عملية. ويجب أن يكون الغرض الأساسي من المقترح الرامي إلى إنشاء جهاز أو مؤسسة أو شبكة داخل الألكسو هو تهيئة مناخ مناسب يشجع على الاهتمام بالدراسات المستقبلية. جهاز قادر على أن يقنع متخذ القرار في الحكومة والقطاع الخاص في البلدان العربية بأهمية الدراسات المستقبلية، ربما أمكننا نشر الفكرة وتسويقها في الجزائر مثلا وإقناع أطراف مختلفة بها. وقد قطعنا نحن في السودان شوطاً لا بأس به من خلال الرابطة العربية للدراسات المستقبلية. وقد قمت بتوزيع ورقة عن جهود الرابطة ودورها على كافة المشاركين في الندوة.

- **الدكتور إبراهيم العيسوي :**

سأعقب على اقتراح د. قلالة وهو ضرورة الاهتمام بالتوجه القطاعي والتوجه نحو الشركات، أي التوجه العملي الميداني. ومن واقع خبرتنا في مشروع (مصر 2020) فإننا أنتجنا حوالي 25 دراسة منها ما لا يقل عن20 كانت دراسات قطاعية، في الزراعة والري، وفي الصناعة، والسياحة، والتعليم ، والنقل وغيرها من المجالات. ومع ذلك لم نجد صدى لهذه الدراسات لا من الشركات ولا من الحكومات، وإنما أصبحت دراسات يرجع إليها الباحثون إذا عرفوا عنها. ولإنتاج مزيد من هذه الدراسات واجهنا مشكلة كبيرة في التمويل فلجأنا إلى بعض كبار الصناعيين في مصر لكنهم لم يكترثوا حتى بالرد على رسائلنا، فحصلنا على ما

أسموه (بذرة تمويل) من الحكومة المصرية، وكان تمويلا محدودا للغاية. لم يكن نابعا لا عن اقتناع بالفكرة أو بالدراسة وإنما كان لعلاقات شخصية ربطت المنسق العام للمشروع د.إسماعيل صبري عبد الله برئيس الوزراء في ذلك الوقت وهو الدكتور كمال الجنزورى، لأنه كان مدير مكتبه في وقت من الأوقات. لم يكن هناك اقتناع مؤسسي عميق. فالحكومات ليس عندها أيضا ثقة في الخبراء المحليين، بالرغم من أن الخبراء المحليين قد يستدعون لتقديم خبرتهم في بلدان عربية أخرى، أو يشاركون في منظمات دولية. والحكومات على استعداد لإنفاق الملايين على المكاتب الاستشارية ولكنهم يقترون على الباحثين أو المؤسسات البحثية العربية، وهذه مشكلة يمكن أن تحل مع الوقت. لذلك أعتقد– و قد أكون مخطئا– أنه علينا أن نعمل لفترة طويلة انطلاقا من نظرية أن (العرض يخلق الطلب) بمعنى أن نقدم إنتاجا ونبذل فيه مجهودا ربما يستحث ذلك العرض الطلب عليه في فترة لاحقه. أما التسويق المباشر فقد يكون سابقا لأوانه، وذلك لأن أغلب الشركات العربية في الحقيقة تفتقد هذا المنظور، وهي ليست شركات مناظرة للشركات العالمية الكبرى التي لديها برامج ومشروعات. شركاتنا شركات تابعة تسير في ركاب الشركات الدولية، ومن ثم هي ليست معنية بذلك وأغلب الشركات تسوق منتجات أجنبية، فليس لديهم هذا الأفق المستقل. ولهذا حرصت، في حديثي عن الأولويات في عمل الشبكة، على ذكر أن لا تكون الأبحاث هي التي لها الأولوية، وإنما الأولوية للتدريب وبناء القدرات وقواعد البيانات. وشكرا.

- **الدكتورمحمد السعيد الجوادي** – رئيس الجمعية التونسية للاستشراف واليقظة الإستراتيجية :

أنا خريج ماجستير في الدراسات الاستشرافية من الجامعة التونسية وهى تجربة وقعت عام 2008، وكان أول عام وآخر عام. حسب اعتقادي فإن ما هو مطلوب هو نشر ثقافة الاستشراف، ليس فقط بتخريج فنيين في طرق وإعداد الدراسات الاستشرافية، وإنما أيضا لا بد من الالتجاء إلى الاختصاصيين في مجال الطاقة، وفى مجال المياه، وغيرهما من المجالات. فالمطلوب منا إذن هو نشر ثقافة الاستشراف. فإذا ما تم نشر هذه الثقافة فإننا سوف نتحدث وقتها عن منتوجها ومردودها على مستوى اقتصادي. وأنا أنطلق هنا من تجربة شخصية. فقد قمت بدراسة حول منظومة الموانئ التونسية 2030 ، لكن لا أحد من وزارة النقل التونسية اهتم بهذه الدراسة.

• **الدكتورة نيفين مسعد** :

لي فقط تعليق على مداخلة د. محمد سليم قلالة . لقد طرح فكرة مؤداها أن تكون كل الأبحاث موجهة لخدمة السوق. وقد وضع هذا كبديل لفكرة البحوث التي تستشرف المجالات التي لم يطرحها السوق. إنني أحب أن نوسع الفكرة قليلا ونضعها في شكل ثنائية. إما أن نعد البحوث لخدمة السوق، وإما أن نعد البحوث لخدمة الفكر وتنمية ثقافة التفكير في المستقبل. بمعنى أن أحد البديلين لا ينفي الأخر، بالإضافة إلى أن هناك بعض القضايا شديدة الحساسية ليس عليها "طلب" وقد لا يأتي عليها الطلب. إذا راهنا على أن يأتينا طلب على استشراف المستقبل فيما يخص: المسألة الديموغرافية والسكان، وتأثيرات السكان في التطورات السياسية وتوازنات القوة إلى آخره، فلن يأتينا طلب على مثل هذا النوع من الدراسات ... ومن ثم ينبغي أن يكون هناك البديلان معا. ليست الفكرة فقط في الحصول على درجة عليا، ماجستير أو دكتوراه، لكن الفكرة هي أن تكون هناك بحوث تستشرف المستقبل في مجالات يوجد عليها طلب، ومجالات أخرى يشعر بحساسيتها الباحثون ولكن لا يوجد عليها طلب. وشكرا .

• **الدكتور عبد الفتاح الحجمري**:

كما تساءلت د. نيفين لأي غرض يصلح الاستشراف؟ لماذا نستشرف المستقبل؟ لأن لكل استشراف استشرافا، فماذا يحتاج إليه الاستشراف في النهاية. في الاستشراف ينبغي أن يكون هناك علم الإحصائيات وعلوم أخرى مضبوطة ودقيقة، نعم، لكن هناك أيضا الكثير من الخيال. ففي المجتمعات الغربية ظهر نوع من الروايات يسمى روايات الخيال العلمي. وهذه الروايات لا نجدها في الأدب العربي، لأن الأدب العربي لا ينتج الخيال العلمي. في مجال الاستشراف نحن نتحدث في مجال العلم ونتحدث في مجال الإحصائيات ونتحدث في مجال التخطيط، ولكن من داخل كل هذا هناك جانب مهم كذلك مثل المعرفة الحدسية أو الخيالية والتي تحتاج إلى دراسة وتحليل. وشكرا .

• **الدكتور الطاهر شقروش**: المعهد المغاربي للدراسات الإستراتيجية

أود أن أشير إلى بعض النقاط الأساسية اللازمة لإرساء شبكة من المؤسسات المعنية بالدراسات الإستراتيجية. يبدو لي أن هناك أساسيات لابد منها، أهم هذه الأساسيات هي وضع أدلة. فنحن لا نملك دليلاً عربياً مثلا للباحثين في مجال

الاستشراف. نحن لا نملك دليلاً عربياً للمؤسسات الاستشرافيه . نحن لا نملك أدلة للمنتجات في مجال الاستشراف. هذه أدوات أساسيه للعمل لا يمكن الاستغناء عنها. في تونس مثلا أعدت دراسات استراتيجيه في غاية الأهمية (ثلاثون دراسة) تحدد مستقبل تونس 2030 في مجمل القطاعات، وقد شاركت في إحداها، وكانت عن السياحة البيئية والثقافية. نحن لنا سياحة قديمة في تونس وهى السياحة الشاطئية، وتحتل مكانة مهمة ولكنها تعاني مشاكل. فتكوَّن فريق، متعدد الاختصاصات، مع ملاحظة أن كل هذه الفرق التي قامت بالدراسات الثلاثين هي فرق متعددة الاختصاصات، ليسوا فقط علماء اجتماع أو سياسة أو مهندسين، عالجت هذه القضايا وقدمت مخرجات. هل اطلع عليها أحد؟ مع أن هذه الدراسات ليست كلها ذات طابع سري ولا تشملها السرية، وإن شملتها السرية فلمرحلة معينة. والأمر نفسه في كل البلدان العربية. فبدون أدلة لا يمكن أن نتقدم في وضع شبكة للاستشراف. وشكرا.

• **الدكتورة نجوى المستيري:** أستاذة– تونس

أنا دكتورة في الأنثروبولوجيا. الدراسات الاستشرافيه لا تقتصر على الجامعة فقط، بل ياحبذا لو تتسع إلى المراحل الأولى من الابتدائي ثم الثانوي، ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه الدراسات الاستشرافية ناجحة بالعمل الميداني فقط. العمل الميداني هو الطريق الذي يمكن أن نصل من خلاله إلى القرارات الصالحة في البلدان العربية ككل، وخاصة أننا نقع في المشاكل نفسها برغم اختلافاتنا، فهي واحدة تقريبا في كل بلد عربي. وشكرا.

• **الدكتور نادر فرجانى :**

السكوت علامة الرضا. هذا صحيح وفي هذه الحالة لأن هناك لقاءً فكريا ووجدانيا بيني وبين د.العيسوي. وفي الحقيقة ما جاء به اليوم يتفق إلى حد كبير مع التوجهات العامة التي انتهيت إليها بالأمس بدءا من لفظ الشبكة، فأنا موافق تماما على كل ما قيل فلذلك اسمح لي أن أصمت. وشكرا .

• **الدكتور دارم البصام** [61] :

للدراسات المستقبلية ودراسات الاستشراف تاريخ، فالرجل الذي يجلس بيميني وهو د. نادر فرجاني هو أول من قام بهذا في عام 1980 وكنا وقتها في المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وهو الذي جاء بهذه الفكرة. إن نادر هو الذي أدخل الدراسات المستقبلية في الوطن العربي. وكنا أنا وهو والمرحوم عبد الباسط عبد المعطي في قسم التنمية البشرية. هذا هو أول التاريخ . في الواقع الدراسات المستقبلية هي بالأساس نوع من التصور الأبستمولوجي للموقف من الماضي، والموقف من الطبيعة، والموقف من الحاضر، والموقف من المستقبل. هل المستقبل امتداد للماضي أم لا ؟.

هذه الدراسات المستقبلية هي في الأساس لمجتمعات أنا أسميها المجتمعات التي تأخذ بالمخاطر، تدخل إلى السوق والبورصة وإلى آخره، وهذه المجتمعات ليست بمجتمعات قدرية فهي مجتمعات مبنية على المخاطرة (Risk)، وهذا معناه بالنسبة للمستقبل هو أن البقاء للأصلح!

والآن، وفي ظل عصر المعلومات، أصبح التنافس أشرس، وانتهت المسلمات، وعليك بالدراسات المستقبلية، وأن تبني أنت مستقبلك بنفسك، هذه هي الحقيقة. أين ذلك من واقعنا العربي؟ لديك القطاع الخاص الذي يعتمد على العمالة الرخيصة، والتكنولوجيا المتدنية، ومرتبك بين السياسة والقوة الاقتصادية، ولا هم له بالمستقبل، لأن التنافس غير موجود، وإن كان موجوداً فهو موجود بحدود، ويمكن أن أستثني دبي وأستثني بعض البلدان التي يحتد فيها التنافس. نحن نتجه إلى الحكومات، الحكومات بالنسبة لنا هي أفضل ماهو موجود، والوضع القائم يعني ألاّ نفكر في المستقبل، لذلك لا توجد علاقة بين البحث والتطوير R & D. وهذه العلاقة بين الباحث ومتخذ القرار إنما هي علاقة تقوم في الغرب على الندية. وأنا أدرس في الولايات المتحدة الأمريكية كان أستاذي لا يبتسم ولا يفرح، فهو باحث وأمامه متخذ قرار وهذه العلاقة الندية ما بين البحث R والتطوير D مشوهة في الوطن العربي .

---

61 دكتوراه من جامعة بيتسبرغ (بنسيلفانيا) في اختصاص اقتصاد التنمية. حقل الاهتمام: علم اجتماع التنمية. كبيرمستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عضو مؤسس للجمعية العربية لعلم الجتماع.

نتجه للأخوة الذين ذكروا أن البحوث متجهة إلى السياسات : أنا أؤمن بهذا وأؤمن بأن يكون هذا هو هدفنا الأساسي، وكفانا من البحوث الأكاديمية. يجب أن ننزل إلى الميدان وأن نصمم بطريقتين:

1– بحوثا وظيفية متجهة لصانع القرار .

2– بحوثا سياسية معيارية متجهة لقطاع المجتمع المدني، حتى تكون له قوة لدى متخذ القرار.

وفي الحالتين يجب أن يكون هناك سياسات وظيفية، و لم لا ؟ إن البحوث الأكاديمية والعلوم الاجتماعية يجب أن تتجه نحو القضايا العامة.

لماذا لم نستطع_ نحن جماعة العلوم الاجتماعية_ أن نرقى إلى مستوى الأحداث، و لم نستطع أن نقدم لذلك تفسيرا حتى الآن ؟ كل ما حدث حاليا جاء من وراء ظهرنا ونحن مازلنا متمسكين بجهود مكتبية بالدرجة الأساسية لا تغني عن جهد ميداني. ويهمني أن أشير هنا إلى التفكير الاقتصادي الجديد الذي اقترحته جامعة كامبردج. ويعنى أن جميع النماذج المستقبلية التي تُصمم وتدرس المتغيرات يمكن أن نبني على نتائجها. وبالطبع فإنه في ظل توافر الكمبيوتر الآن يمكن إعداد بحث يحتوي على الآلاف من المتغيرات. إن للكمبيوتر قدرة عالية على محاكاة الواقع تماما وفي وقت محدود .

لا بد من أن يكون لدينا ثقافة جديدة، وهذه الثقافة، بالمناسبة، ليست موجودة أصلا لدى صانع القرار، وليست موجودة لدى القطاع الخاص، وأنا أعتقد أن أغنى ساحة الآن للدراسات المستقبلية هي البلدان التي شهدت ثورات والتي شهدت تغيراً سياسياً، فهي مهيأة لقبول الجديد، هي بلدان تعتمل فيها حركات اجتماعية، ولديها مجتمع مدني، لكنها تحتاج إلى منوال جديد للتنمية، أي نمط جديد للتنمية، والكل يتحدث عن منوال جديد للتنمية، ولكن لا أحد يعرف ما هو هذا المنوال الجديد، ولكن إذا كان هناك هذا النوع من الدراسات المستقبلية، فإننا سوف نستطيع بالفعل خلق مناخ جديد لحقائق اقتصادية اجتماعية يمكن أن نعمل عليها. لذلك أنا لا أميل إلى قضية التوجه القطاعي. إننا الآن نريد التفكير بالأنساق، و يجب ألاّ يكون هناك أقل من التفكير بالأنساق .

لقد أخذت المحاولة التي بدأها د. نادر نفس الاتجاه في بداية الثمانينيات ورسم

نظاما معينا يمكن من خلاله أن نرسم السيناريوهات، لكننا تركنا المعهد قبل أن يستكمل المشروع، ولذلك فإن هذا النظام مهم جدا في سبيل إنشاء ثقافة جديدة لشيء أسميه (رؤية كونية)، أنت في داخلها تستطيع أن تعرف أين موقعك كعربي. يعني أنه يجب أن تخرج من هويتك القطرية، تخرج من إطار هويتك العربية، تذهب إلى الفضاء الأرحب الذي هو وجهة نظر يمكن أن تقرأ فيه ما هو كوني وتطبق ما هو محلي. هذا هو ما نحتاجه إليه نحن . عندما كنا نعد نماذج لخطط التنمية، وخاصة نماذج الاقتصاد القياسي، فإننا ننظر إلى الاقتصاد كنفق مغلق: ادخار، واستثمار، واستهلاك، وأشياء أخرى كهذا، ونتصور أن هذا هو العالم، ليس فيه غير ادخار واستثمار واستهلاك وحسابات خارجية...، ثم نحاول أن نقتنع أن هذه هي الحقيقة. ولكن بعد سنين تنتهي الخطة وتنظر حولك فترى نفسك في واد والواقع الاقتصادي في واد آخر .

دعني أختم أخيرا بفحص العلاقة بين الفكر الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجى. وبالنسبة لي فإن الفكر الإستراتيجى هو (الاستشراف) لأن الاستشراف بالمناسبة هو بيئة الإستراتيجية، ولذلك فإن الاستشراف ليس هو التخطيط الإستراتيجي بل هو معرفة بيئة الإستراتيجية مهما كانت. إن العلاقة بين الفكر الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجي غائبة بالنسبة إلينا. ومتخذ القرار يقول لك لا تجعلني في المجهول، ويقول أنا أعرف الحاضر ومن خلال الحاضر أشكل فريقا، ومن خلاله نحصد النتائج، فلماذا تأخذني إلى عالم مجهول لا أعرف أبعاده؟ وأنا أقول إن لم تتخذ فعلاً استباقياً فعند ذلك لا تستطيع أن تواكب ما يجرى، وعليك ألاّ تستمع إلى الاقتصاديين بتحليلاتهم الكمية، وإنما تستمع إلى كل الناس بشيء نوعي حتى تستطيع أن تستوعب صورة المجتمع المستقبلية، ومن دون أن تغفل أنك جزء من هذا الكون. وحيثما يتبدل الكون تبدل أنت. إن واقع الدراسات المستقبلية لن يفرضه إلا المثقفون والأكاديميون الذين ينزلون من عرشهم الأكاديمي ويذهبون إلى المجتمع ويعرفون كيف يفكر الناس. عند ذلك فقط نكون في مأمن على أن الدراسات المستقبلية لها دور في الوطن العربي.

إننا في حاجه إلى حركات اجتماعية تبلور تصورات التحول المجتمعي للمنطقة العربية. ويمكن للذين يستشرفون المستقبل أن يأخذوا أبعاد هذا المشروع المجتمعي ويحولوه، وعند ذلك تستطيع أن تقول أن لدينا دراسات مستقبلية ذات أساس واقعي. وشكرا.

• **الدكتور ريل ميلر**

اسمحوا لي أن أدلي بهذه المداخلة القصيرة. إننى أجد أن هذه الأهداف وهذه الهياكل التي نتطلع إلى بنائها هي معروفة لنا جيداً وبشكل واضح. وأغلبية المنظمات اليوم تسعى إلى هذه الأهداف. وبإمكاننا أن نعمل على تطبيقها والتصرف فيها مسبقاً بطريقة جيدة.

إننى أعلن لكم أننى أتفق معكم ولا أخالفكم الرأي في كل ما طرحتموه. إن اعتمادنا على شكل ما من أشكال التنظيم سوف يساعدنا على مواجهة الآخرين وعلى التفكير الابتكاري. وقد تحدثت منذ عشرين عاما تقريبا في مؤتمر عن مستقبل الإنترنت عقد فى عام 1997 عن كيفية إنشاء الشبكات وضرورة البحث عن طرق مختلفة للتمويل. ونستطيع كذلك أن نشير إلى موقع "ويكبيديا" باعتباره مثالاً ذا أهمية خاصة في شبكة الإنترنت، ولكن يجب أن نفهم أن شبكة الإنترنت لم تتم بطريقة سهلة، وإنما عبر طرق وقواعد وأنظمة للبنية التحتية توجد في المجتمعات التي ترتبط بمصالح وممارسات مشتركة. ولذلك أرى من الضروري أن نفكر في بعض الوسائل لتطوير هذه البنية التحتية وتطوير وظائفها من خلال الترجمات والأبحاث وإيجاد أفكار جديدة في مختلف المجتمعات. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الأكوادور كل الإمكانيات التي تسمح بإشراك الناس في صياغة مستقبلهم، واختراع أنظمة استباقية مناسبة لهم. وإذا أردنا أن نستفيد بشكل كبير من شبكات الإنترنت في الترجمات والأبحاث والمدارس، فإننا يجب أن نعمل بطريقة تساعدنا على الخروج بأبحاث واقعية وخصوصا في مجال التعليم.

إننا يجب أن نقوم بممارسة البرمجة لمواجهة كل مشاكل الناس ومناقشة مستقبلهم. وإذا أتيحت لنا الفرصة في حوار مع الناس، يمكن أن نخرج بنظم استباقية تخص فكرة المستقبل، وللناس قدرة على الانفتاح على أفكار أخرى، وبذلك سيصبحون أكثر ثقافة وأكثر شجاعة.

• **الدكتور إبراهيم العيسوي :**

دعوني أوكد على ما ذكرته بأن كلمة شبكة هي بمعنى إطار تنظيمي شبكي أو (منظومة شبكية) تقوم على علاقات العناصرالمكونة لها. والشبكة بمعنى الشبكة الإلكترونية هي إحدى وسائل العمل في هذا الإطار التنظيمي أو في هذه الشبكة المنظومية. ليس المقصود بالشبكة أنها مجرد شبكة إلكترونية، إنما هي وسيلة من

وسائل إدارة الإطار التنظيمي، أو المنظومة الشبكية لتولي العمل في الدراسات المستقبلية العربية. وشكرا.

- **الدكتور ميشال غوديه:**

أشكركم جزيلاً وأريد أن أقول إنني أدعم رأي زميلي في منظمة اليونسكو الدكتور ميلر لأنه توجد مشكلة حقيقية. إذا أردتم أن تقوموا بتقديم هذه الأهداف التي نسعى إليها فعليكم بالتفكير في التعرف على المشاكل. وإذا أردنا أن نعلن فكرة من أعلى إلى أسفل فإننا يجب أن نسعى إلى ثقافة ومعرفة مشتركة. إن إنشاء موقع (ويب) قد يساعدنا لكي نقوم بتبادل الخبرات والمعرفة. وأعتقد أن الدكتور ريل على حق عندما أدرك هذا في اليونسكو، كما أن التقارير المنشورة ساعدت على ترويج كثير من القواعد. ولذلك أريد أن أقول إن منظمة اليونسكو تلعب دورا مهما في دراسة المجالات الأوفر معرفة وخبرة، بالإضافة إلى اقتراح فكرة الاهتمام بالشباب والأمل في الحياة وهي فكرة مهمة للغاية. ولذلك يجب أن نقدم دعما للعالم العربي الذي يحتاج لتطوير الدراسات الاستشرافية، عن طريق الحصول على حلول لإيجاد تمويل محلي. وهنا أذكر أنه في بعض الدول الإفريقية بعض السيدات يقمن بالعمل في الحقول أكثر من الرجال، إذن ما أريد الوصول إليه هو فكرة المشاركة بالخبرة والمعرفة. ولذلك يجب القيام ببعض المنتديات. أريد أن أقول أيضا إنه تم استخدام بعض الطرق المستقبلية في الجزائر وفي دول عربية أخرى. ولا أعلم ما توصلوا إليه، ولكن في رأيي أنهم ساعدوا على إنشاء مجتمعات تدرك ما هو مهم لديها. ولذلك يجب أن تقوموا بالمشاركة في تبادل الخبرات الإيجابية لمواجهة المستقبل. وأريد أن أقول عبارة (أن كل شخص يتصرف حسب المنطقة التي ينتمي إليها)، ولذلك يجب ألاّ تخافوا من مواجهة المستقبل لأنكم تمتلكون أشياء إيجابية يجب المشاركة فيها، ويجب أيضا أن تدركوا ما يفعله الآخرون للوصول سريعا إلى التقدم. يجب مواجهة المستقبل بدون أن ننتظر حتى تُحل بعض المشاكل. وما أريد أن أصل إليه قمت بتصميم برامجه على الإنترنت مجاناً. ومن الممكن استخدامه متى رأيتم أنه جيد، وأنصح بتوظيف كل الخبرات لأهمية التخيل والثقافات المتنوعة. وليس من السهل أن نصل إلى توازن إلا باستخدام وسائل يجب التفكير فيها سويا، ويجب أن نعمل على دراسة الأسباب العلمية التي تدفع إلى التطور، ويجب أن نعلم أن المصلحة تؤدي إلى الحدث. ويجب أن ننطلق

من الأحداث المسؤولة عن المستقبل. ودائما ما يوجد بعض الصعوبات في البداية، ولكن بإمكانكم إنشاء مؤسسة دون إثارة شكوك أو مخاوف أي طرف. ويجب أن نعمل وفق لائحة توجد فيها كل الأشياء المهمة التي تخص المستقبل. وأخيرا أود أن أقول أنه يجب أن تتقارب وجهات النظر فيما بينكم. وقد تأثرت كثيرا بالدراسات المستقبلية والإستراتيجية وجذورها في الإسلام وفي العالم العربي. وأود القول إنني قد خرجت متفائلاً للغاية من هذا الاجتماع. وأشكركم جميعا.

جلسة العمل الثالثة[62]
البحث عن مصادر تمويل لبرامج الدراسات الاستشرافية

رئيسا الجلسة

السفير أحمدُ ولد عبد الله (موريتانيا)[63]

الدكتور مالك المهدي (السودان)

المداخلات:

- السفير أحمد ولد عبد الله (موريتانيا)
- الدكتور محمد الصوفي (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)
- الدكتور محمد سليم قلالة (الجزائر)
- الدكتور ريل ميلر (اليونسكو)
- الدكتور محمد إبراهيم منصور (مصر)
- الدكتور مالك المهدي (السودان)
- الدكتور إبراهيم العيسوي (مصر)
- الدكتورة حياة القرمازي (الألكسو)
- الدكتور فيصل الحفيان (الألكسو)
- الدكتورة نيفين مسعد (الألكسو)
- الدكتورة سنية الحسيني (تونس)

62 كان مخططا أن تكون هناك جلستان منفصلتان: الأولى حول خطة إعلامية لتنمية الوعي لدى الرأى العام وصناع القرار بأهمية الاستشراف، وتقدم فيها مداخلة تمهيدية للدكتور محمد بريش (المغرب). والجلسة الثانية حول البحث عن مصادر تمويل لبرامج الدراسات الاستشرافية ويرأسها السفير أحمد ولد عبد الله (موريتانيا). ولما تعذر الحضور على الدكتور بريش، في آخر لحظة، أدمجت الجلستان في جلسة واحدة يرأسها بالتتابع الدكتوران مالك المهدي وأحمد ولد عبد الله. خصصت معظمها للمداخلات المقدمة للبحث عن مصادر التمويل.

63 مدير مركز الاستراتجيات لأمن منطقة الساحل – الصحراء. شغل منصبي وزير الخارجية ووزير التجارة، ومنصب سفير لدى الولايات المتحدة، وسفير لدى الاتحاد الأوروبي. كان ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في أفريقيا الغربية وبورندي والصومال. أحد مؤسسي منظمة الشفافية الدولية.

- الدكتور محيى الدين عرباوي (تونس)
- الأستاذة آسيا العتروس (تونس)
- الأستاذة فاطمة بن عبد الله الكراي (تونس)
- الدكتور رضا ساسي (تونس)
- الأستاذ عبد الله ولد بابكر (الألكسو)

• **الدكتور مالك المهدي:**

هذه الجلسة مكرسة للبحث عن مصادر التمويل للدراسات الاستشرافية، ونستمع فيها للدكتور أحمدُ ولد عبد الله حول البحث عن مصادر تمويل برامج الدراسات الاستشرافية.

• **السفير أحمد ولد عبد الله:**

أنا سعيد لوجودي معكم في هذا الاجتماع. وعندي نقطتان الأولى هي أن عملكم مهم، لكن لدي سؤال وهو ما مدى فهم السلطات في بلادنا لعملكم؟ إن السلطات يجب أن تقبل عملكم وتكون راغبة في العمل معكم والمشاركة في تبادل الآراء مع الخبراء. ومن تجربتي أعلم أن كثيرا من المسؤولين يهتمون بالكهانة والرقية والسحر، بينما يتبرمون بالدراسات ويضيقون بالعلم بالمستقبل، لكن العلم مع الخبير لا مع الساحر.

والنقطة الأخرى المهمة تتعلق بموضوع محورنا أي تمويل الدراسات الاستشرافية. وأي جهد أساسي للتمويل يجب أن يتجه إلى القطاع الخاص في بلادنا، وإلى المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، وكذلك إلى التمويل الحكومي، رغم أن الحكومات لديها مشاكل مالية وميزانيتها موزعة على عدد كبير من الوزارات، وكل وزارة لديها ماليتها التي تخضع لقيود صارمة في الإنفاق، وهناك، فضلاً عن ذلك، عدد كبير من الشركات وخصوصا في ميدان التعدين وميدان السياحة يحتاج إلى خبرتكم. وأحسب أنه من الضروري أن تفكروا تفكيرا جديا في تمويل الشركات. فالأفكار جاهزة لكن ما ينقصنا هو الدعم السياسي من الحكومات. علينا أيضا أن نتجه إلى تمويل الأفراد في المنطقة العربية المقيمين في الغرب، خصوصا في أمريكا وبريطانيا. فالقطاع الخاص يُخصّص ميزانية للتبرع للدراسات. وهناك زعماء أو رجال أعمال عرب مستعدون لتمويل الجامعات ومراكز الاستشراف وموجودون في الخليج وفي مصر وفي المغرب وفي تونس والجزائر. وشكرا.

• **الدكتور مالك المهدي:**

نشكر الدكتور أحمد ولد عبد الله. ففي كلمة مختصرة لخص لنا ما يحدث فعلا في بلداننا العربية. ربما في بعض الأحيان يثق متخذو القرار في السحرة والكهنة

والشيوخ ولا يثقون في البحث العلمي. ونفس الكلام ذكره الدكتور محمد سليم قلالة وهو ضرورة التعامل مع القطاع الخاص، كما أن فكرة الدكتور إبراهيم العيسوي تظل صحيحة وقد تأخذ زمناً. ولقد اقترح الدكتور مستر موي إبراهيم جائزة للشفافية تمنح لرئيس إفريقي. والدكتور إبراهيم رجل سوداني ثري جدا مقيم في بريطانيا، ولكنه لم يستطع أن يقدم مساعدة لأنه وجد كثيرا من الفساد. وسأقوم ببحث هذا الموضوع بطريقتي باعتباره سودانيا وهناك غيره من العرب الأثرياء مثل الوليد بن طلال ...إلى آخره، وأتمنى أن تلعب المنظمة دورا مهما في الاتصال بهم.

• **الدكتور ريل ميلر:**

من المهم أن نعي أن لدينا إمكانية لدمج مزيد من الأفكار والأطروحات على النحو الذي أشرت إليه عندما تحدثت عن انتهاجنا لمنهج التوقع للمستقبل، كما أن لدينا طرقاً عديدة مستخدمة في سياقات عدة. وانطلاقا من المصلحة المشتركة بإمكاننا أن نعمل ضمن فرق تدمج قطاعات عديدة كالوزارات وسلطات الأقاليم والمحافظات وتكوين فرق عمل تهتم كل مجموعة منها بمستقبل الجهة التي تنتمي إليها.

إذن من المهم أن يكون لدينا بعض (السيناريوهات) والأفكار التي تخص، على سبيل المثال، الحي الذي نعيش فيه.....

وأود أيضا أن أشير إلى أهمية أن يعمل الجميع من الآن على إيجاد لغة مشتركة فيما بينهم فيما يخص المستقبل. إن ذلك من شأنه أن يساعد على خلق مناخ من التضامن المحلي. وعلى هذا النحو ستتقارب وجهات النظر، كما أن ذلك هو بالفعل الأسلوب الذي تستخدمه الشركات والمنظمات حاليا لتكوين فرق عمل للقيام بمهمة مشتركة، أو التحدث بشأن مستقبل كيانهم. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه يمكننا الاستعانة بالخبراء في صياغة المحادثات والمناقشات والأفكار. ولكن من المهم ألا يكونوا هم من قاموا بإيجاد هذه الأفكار، وهذا بالتحديد ما تعرضت له سابقاً.

إذن من الممكن على النحو المشار إليه أن تدور نقاشات لعرض الأفكار المستقبلية التي ستساعد على تحسين صورة المستقبل وتجنب الإحباطات والإخفاقات التي تسببها التوقعات والأفكار غير الصحيحة.

ومع تلك الإجراءات التي أشرنا إليها يمكننا أن نحقق أمورا هامة للحكومة، لأن ذلك سيساعدها على أن تتفهم جيداً طبيعة التوقعات والآمال، وأن المستقبل جزء لا يتجزأ من تفكير القطاعات القائمة بالدولة.

لهذه الأسباب حدثتكم عن ما يسمى بـ "نظام التوقع" وعن أهمية وجود خبراء للمساهمة فقط في وضع الطرق المناسبة دون إملاء للأفكار والتوقعات. شكرا.

- **الدكتور مالك المهدي:**

نشكر الدكتور ميلر فقد قدم مبادرة لابتكار الفرضيات. وبالفعل لا بد من أن تكون الفرضيات ذات صلة بواقعها وخصوصياتها. وعندما تبنى الفرضية بصورة صحيحة فإنك ستصل إلي نتائج صحيحة، بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة طرح الأسئلة بالصورة السليمة والصحيحة تؤدي إلى نتائج صحيحة. هذه تجربة وإضافة أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار ونفتح باب النقاش. والآن نسمع للدكتور الصوفي.

- **الدكتور محمد الصوفي**[64] :

أود أن أثني على الاقتراح الذي تقدم به معالي الوزير أحمدُ ولد عبد الله فيما يتعلق بضرورة الانفتاح على القطاع الخاص وعدم الاعتماد الكلي، كما هو حاصل في بلادنا، على الدول الريعية، وهي أيضا مسألة جديدة لأنها جزء من الوعي الغائب عنا، فنحن، بالإضافة إلى ضمور ثقافتنا المستقبلية والاستشرافية، نعاني ضمورا أيضاً في قضية الانفتاح على القطاع الخاص. وإذا كان النظام الرسمي العربي لديه توجس من الدراسات المستقبلية أو على الأقل لا يناصر الدراسات المستقبلية، فإن المنظمات الحكومية، مثل الألكسو، قد تمثل غطاءً مفيدا لإمكانية الانفتاح على القطاع الخاص وعلى منظمات المجتمع المدني من أجل إعطائها دورا، خصوصا فيما يتعلق بالتمويل. وقد بدأنا نحن مثلا في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نجرب مسألة الانفتاح على القطاع الخاص وإشراكه في بعض الفعاليات المتعلقة بالتحضير للقمة الثقافية على سبيل المثال. عندما أثار معالي الوزير موضوع الانفتاح على القطاع الخاص وجدت الأمر جديرا بالاهتمام، ولعل هذه الندوة تتخذ خطوات باتجاه آليات واقتراحات عملية لسد هذا الفراغ .

وبالأمس أيضا تكلم في الاتجاه نفسه الدكتور محمد سليم قلالة. إن الاقتراح

---

64 مدير إدارة الثقافة وحوار الحضارات، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

عملي وواقعي ومستقبلي وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المنظمة، مما يعني أن تخرج الندوة بتوصية من ضمن التوصيات تبحث في كيفية تشكيل آلية لمتابعة الموضوع مع القطاع الخاص.

- **الدكتور محمد سليم قلالة :**

أثني على اقتراح الوزير أحمد ولد عبد الله وأدعم اقتراحه بمسألة إضافية بخصوص الانفتاح على القطاع الخاص. القطاع الخاص يستطيع أن يدعم عن طريق التبرع والتمويل، لكن الدعم الحقيقي أو العلاقة الحقيقية ينبغي أن تكون علاقة شراكة مع القطاع الخاص، ليقوم بدراسات في جميع المستويات وفي جميع القطاعات. إن القطاع الخاص يلجأ في الغالب إلى مكاتب دراسات أجنبية، لذلك ينبغي أن نقدم أنفسنا بطريقة صحيحة. ينبغي أن نجعل هذا القطاع يدرك أن له مصلحة في الاستشراف، وأنه سيعود عليه بالمنافع. وقد أراد أحد المستثمرين في قطاع البناء أن يستشرف مستقبل هذا القطاع وقدم عرضا يضمن فيه أي تمويل بشرط واحد، وهو أن تتحقق التوقعات التي تنتجها السيناريوهات بنسبة لا تقل عن 80% ، بمعنى أن يتم اختيار سيناريو معين لا يقل احتمال تحققه عن نسبة 80%. قد يكون للاستشرافيين والمختصين القدرة على تفضيل سيناريو من بين السيناريوهات لقطاع معين، وربما يضمنون نسبة تحققه إلى درجة عالية، لكن لا يضمنون أن يتحقق هذا السيناريو أو ذاك بنسبة تفوق 80%، وأقصى ما يمكن تحققه يقع ما بين 50 إلى 80 %. قام خبراء بتقديم تصورات مستقبلية لشركات ربحت من خلالها مليارات الدولارات، وأعطيت مثالا بشركة "ألف" التي شارك البروفيسور ميشال غوديه في دراسة لها، وبيّن كم ربحت عندما تم توجيه هذه الشركة إلى بيع مخزونها من البترول، لأن السيناريو المقدم توقع أن تنخفض أسعار البترول خلال السنوات الخمس القادمة. وكل الشركات العالمية لديها خلية أو فريق للاستشراف. صحيح نحن دول متخلفة أو دول في طريق النمو، لكن لدينا أرباب شركات صار لديهم الوعي لكي يتكاملوا مع الباحثين ليطوروا نشاطهم، فليس كل أرباب الشركات ممن حصلوا على أموالهم بطرق ملتوية أو بطرق مشبوهة أو سريعة. هناك من لديهم قدرة وكفاءة، وهناك من لديهم وعي، ولديهم احتكاك بالشركات الأجنبية، ويعرفون كيف تقوم هذه الشركات وهذه المصانع وما هو أساس نجاحها. لا يوجد أهم من وحدات الاستشراف بالنسبة إلى كبرى الشركات بما فيها شركات الإلكترونيات

وشركات الصناعات المتقدمة والتكنولوجيات الجديدة. إذن هي مقاربة ينبغي أن نعيها نحن ونبدأ بالتدريج. أنا لا أدعو إلى أن نذهب إلى أي مقاول ونفرض عليه خدماتنا ونقول له يمكن أن نقوم لك بدراسة استشرافية. فقد لا يقبل ذلك لأن هناك موانع سوسيولوجية. وهناك عوامل لها علاقة بالريبة والخوف من البحث. هذا فيما يخص القطاع الخاص. فيما يخص الحكومات، كنت بالأمس أتحدث مع البروفيسور ميشال غوديه ونصحني بالاطلاع على دراسة أجرتها الحكومة الجزائرية سنة 1974 وشارك فيها البروفسير غوديه عن مستقبل الجزائر 2020 وتتكون الدراسة من ستة مجلدات، وكلف هو بدراسة النموذج الكوري الجنوبي الذي تطور فيما بعد كما تعرفون، وقامت بتمويل الدراسة شركة (سوناتراك) الجزائرية وهي شركة بترولية. إن المشكلة ربما كانت فينا نحن وهي أننا لم نستطع أن نسوق لأنفسنا أمام صانع القرار. يجب أن نبرهن بدراسات ميدانية قبل أن نطالب بتأسيس منظمات أو بتأسيس هياكل، كأن يقوم فريق بحث تحت إشراف المنظمة بإعداد بحث في مجال ما، وهذا البحث ينشر ويعمم وتتأكد نتائجه بعد ثلاث أو خمس سنوات، وهكذا نعطي قيمة لهذا التخصص. ومن دون ذلك سنبقى نتكلم في النظريات وفي فلسفة الاستشراف وتاريخه وفي الغاية منه، أي مجرد ثقافة وترف فكري بدلا من أن ندخل الميدان من الباب الذي ينبغي أن ندخل منه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أريد أن أؤكد أنه لا يمكن أن ينجح استشراف في أي قطاع سواء كان صناعيا أو اقتصاديا أو تربويا أو ثقافيا أو سياسيا بدون عملية تشاركية للذين سيطبق عليهم، بمعنى أنك ينبغي أن تعود إلى القاعدة، وهذه من بين الخطوات المنهجية للقيام بالعملية الاستشرافية، أي أنك لا تستطيع أن تقوم مثلا بعملية استشرافية لقطاع خارج نطاق العاملين في ذلك القطاع، أي أن تأتي كصاحب شركة بخبراء أجانب يقومون باستشراف دون أن تشارك العمال الذين يصنعون المنتج أو يقومون بذلك المنتج أو يؤدون ذلك المنتج. ولذلك يفشل الصناعيون والسياسيون في الغالب عندنا في استشراف مآلات معينة، لأنهم يستنجدون بخبرة أجنبية قد تكون خبرة بارعة من الناحية المنهجية، لكن لا تقوم بالعملية الاستشرافية المطلوبة، لأن القيام بالعملية الاستشرافية ينبغي أن يكون من الداخل ونستفيد من الخبرة الأجنبية أو من خبرة المناهج في مرافقة عملية الاستشراف.

• **الدكتور محمد إبراهيم منصور :**

بالنسبة إلى دراسة الجزائر 2020 هل هي متاحة؟ لقد قمت بمسح للدراسات الاستشرافية في الوطن العربي و لم أعثر على هذه الدراسة. هل هي موثقة لديكم ويمكن الحصول عليها؟

• **الدكتور محمد سليم قلالة :**

بالأمس أكد لي ميشال غوديه أنه تم طبع زهاء عشر نسخ من "الجزائر 2020" في السبعينيات، وقال لي إننا افتقدناها. وقد استخدموا مصفوفة التأثير المتبادل في إعدادها. كانت تقنية المصفوفات في بداية تطورها في تلك المرحلة قبل أن تصبح الآن برنامجا معلوماتيا. ولكن في السبعينيات كانت عبارة عن مصفوفة ورقية نضعها أمامنا ونضع فيها المتغيرات ونقوم بحسابات لفهم التطور. قال إنها موجودة، وعليك أن تبحث عنها في أرشيف الرئاسة عندنا في الجزائر، أو في أرشيف شركة سوناتراك لنقارن تلك الدراسة بالنتائج الحالية، ولديهم نسخة في فرنسا. ولقد طلبت منه نسخة في 2009 ولكن لم أحصل عليها، لكن الدراسة موجودة والنسخ منها موجودة ونحن نحتاجها لفهم التطورات وفهم أهمية الاستشراف، ولتقديمها كدراسة أكاديمية أو موثقة بطريقة علمية. وقد دُرست تجارب محيطة بالجزائر في تلك الفترة، وقد تنبأ بعض تلك الدراسات بأن كوريا الجنوبية ستكون دولة متقدمة. ولقد ذكر غوديه أنه كلف بالذهاب إلى كوريا الجنوبية ودراسة المتغيرات الرئيسية التي ستصنع من هذه الدولة قوة مستقبلية.

•**الدكتور محمد إبراهيم منصور :**

أعتقد أن هذه الفترة كانت فيها الجزائر في أوج اهتمامها بالتخطيط وأعني التخطيط المركزي في فترة الرئيس بومدين ولا أعتقد أن مثال كوريا الجنوبية كان نموذجاً يستهوي الجزائر في ذلك الوقت، فلا أدري من أين أتى ميشال غوديه بهذا المثال، لاسيما وأن كوريا الجنوبية فى ذلك الوقت لم تكن قد بلغت ما هي عليه الآن؟

• **الدكتور محمد سليم قلالة :**

الأستاذ غوديه هو الذى ذهب بنفسه إلى كوريا لأن الدراسة طُلبت منه وقامت بتمويلها شركة معينة. وهذا يدل على أن هناك أنظمة وطنية في تلك الفترة كانت

تبحث عن مستقبل الدولة ومستقبل القطاعات. والآن قبل أن نخاطب الأنظمة والقيادة السياسية، علينا أن نطرح ماذا قدمنا؟ هل نحن سوَّقنا لأنفسنا بطريقة صحيحة لكي لا يشك فينا السياسي، أو لا يعتبر نشاطنا ترفا فكريا ولقاءات غير عملية وثقافة عامة؟ ينبغي أن يفهم الآخرون أننا نستطيع فعلاً أن نقوم بعمل لا تقتصر فائدته على القطاعات، وإن كان النشاط القطاعي هو المرحلة الأولى التي نؤكد فيها كفاءتنا. بعد ذلك نستطيع أن نصل إلى الكليات أو إلى التحليل الكلي.

- **الدكتور مالك المهدى:**

إن أي عمل استشرافي لا ينجح من دون العمل التشاركي، حتى على المستوى الشخصي لا تستطيع أن تخطط وتفكر في مستقبلك سواء في الدراسة أو التجارة من دون أن تستشير الناس الذين لديهم خبرة في المجال العلمي أو في المجال التجاري، بعدها يأتي دور الخبراء في تقديم المساعدة المنهجية وفي كيفية استخدام التقنيات بصورة صحيحة. إنني متفائل بالمستقبل فإذا استطعنا خلال عام أو عامين فقط أن ننشر ثقافة الاستعانة بالمستقبليين وبالمستشرفين لدى متخذ القرار والقطاع الخاص، نكون قد خطونا خطوة مهمة على الطريق.

وعندئذ يمكن أن نكون كما قال الوزير الموريتاني في منزلة الكهنة والشيوخ المعاصرين، على الأقل نستطيع أن نقنع السياسيين في بلادنا.

- **السفير أحمد ولد عبد الله:**

كثير من زعماء بلادنا يضيقون بقراءة المستقبل وهم – كما قلت – أكثر ثقة في السحرة. كيف يمكن أن نقنعهم أن خبيراً فنياً اقتصادياً أحسن من ساحر أو عراف.

- **الدكتور محمد سليم قلالة :**

لدي اقتراح أن يُعقد لقاء قادم يحضره مجموعة من الصناعيين والمستثمرين للاستماع إلى آرائهم بحيث تكون بداية لربط العلاقة بين الصناعة وخبراء الاستشراف الذين يقومون بإجراء اتصالات مع الخبراء.

- **الدكتور مالك المهدي :**

هذا اقتراح عملي وأتمنى لو استطاعت المنظمة أن تعقد لقاءً يضم أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص. ولدينا تجربة في الرابطة العربية للدراسات المستقبلية حيث طرحنا مبادرة لدراسة مستقبل التعليم في البلدان العربية

2015 – 2100. وقد احتاجت هذه الدراسة جهدا غير عادي لإقناع أصحاب القرار في وزارة التعليم بأهمية دراسة استشراف مستقبل التعليم العالي حتى 100 سنة قادمة، وبضرورة تكوين فريق من المتخصصين في فروع علمية مختلفة يتكون من 100 أو 200 باحث، تماما مثلما فعل الدكتور قلالة في الجزائر عندما قام بتأسيس مؤسسة تحاول أن تقنع القطاع الخاص بأهمية التعاون مع مؤسسات الاستشراف. ولدى الألكسو أيضا فرصة للنجاح في هذا الطريق. فهناك وحدة للاستشراف تابعة للألكسو لكنها لم تُفعل حتى الآن، وعلينا أن نستثمر المناخ الجديد في المنظمة لإطلاق توصية لعقد اجتماع في العام القادم يضم القطاع الخاص وأهل الاختصاص في مجالات الاستشراف. فبإمكان المسؤولين في المنظمة الاتصال بالأمير الوليد بن طلال وغيره من رجال الأعمال في مصر والسودان والجزائر، بهدف التعريف بما يمكننا تقديمه للقطاع الخاص العربي، وبما يمكن أن يقدمه رجال الأعمال العرب من دعم، والبحث في إمكانية تكوين وديعة بمليون دولار يخصص عائدها لأنشطة الاستشراف الموجه للقطاع الخاص.

- **الدكتور بلال العبودي**: ديوان وزير الثقافة– تونس

أعرض عليكم تجربة من فرنسا عشتها شخصيا في مجال الاستشراف، حيث كان لدى فرنسا في السنة الفارطة كاتب دولة (وزير) للاستشراف، والوزير كان متزوجا من تونسية. وقد استحدث الوزير مجلسا يسمى "مجلس الاستشراف" تابعا للحكومة الفرنسية. وقام بعقد ندوة عن "مستقبل الكتاب الورقي"، وهو موضوع يهم منظمتنا بصفة خاصة. كانت أكثرية المشاركين في الندوة من أصحاب المطابع وأصحاب البرمجيات ومن أصحاب المكتبات ومن الموزعين، ثم هناك المؤلفون والناشرون فضلاً عن وزراء التربية والتعليم العالي. وكان التمويل بنسبة 90% من أصحاب المكتبات والمطابع. وقد بدأت النتائج تعطي ثمارها.

- **الدكتورمالك المهدي**:

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهي تعقد هذه الفعالية، إنما تعقدها تنفيذاً للتوصيات التي خرجنا بها من ندوة الكويت في الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من نوفمبر 2013 التي أوصت بضرورة عقد فعالية حول الدراسات الاستشرافية. ولقد نجحنا الآن في عقد هذه الندوة بمقر المنظمة في تونس. لدي مقترح بتكوين قاعدة بيانات بالمشاركين في هذه الندوة أتقدم به إلى الدكتورة حياة

القرمازي، مديرة إدارة الثقافة وبرنامج حماية التراث بالمنظمة.

• **الدكتورة حياة القرمازي**[65] :

المنظمة منظمتكم ومنظمة المواطن العربى، وهى ترحب بكم جميعا، وعلى استعداد لتلقي مقترحاتكم وإسهاماتكم حتى خارج تونس. ووسائل الاتصال الحديثة سهلت التواصل بيننا. ونحن نرحب بمقترحاتكم لاسيما وأن هذه المقترحات هي إثراء لعمل المنظمة.

• **الدكتور فيصل الحفيان:**

رغم تقديري لمداخلة الدكتورقلالة، فإنني أخشى أن يُختزل الحديث عن الاستشراف في حديث عن التمويل وتصبح القضية قضية سوق. إن الاستشراف أكبر من التمويل ، فهناك قضايا قد لا يمكن أن أتحصل لها على تمويل. كيف نستشرف – مثلا – مستقبل التعليم ؟ وكيف نحصر قضية الاستشراف أو الدراسات المستقبلية في السوق. هذا الربط ليس صحيحا على إطلاقه. لا بد من أن يكون هناك هامش واسع للمؤسسات المعنية بالقضايا الكبرى والقضايا المصيرية كقضايا التعليم وقضايا اللغة وقضايا الانتماء. هناك قضايا عديدة لابد أن تكون في حسباننا حتى ولو لم تأت لنا بتمويل. ينبغي أن تكون قضايا الشعوب والأمة والأوطان والتراث ضمن خططنا وبرامجنا كمؤسسات معنية بالمستقبل. من المهم طبعا أن يلتقي أصحاب المصالح والمصانع والشركات. إنما من المهم أيضا أن يجلس أصحاب التخصصات ودارسو التراث لكي يستشرفوا المستقبل في القضايا التي يثيرونها ويفكرون فيها. وشكرا .

• **الدكتور محمد سليم قلالة :**

علينا أن نرسخ ثقافة تمويل القطاع الخاص للدراسات الاستشرافية، وإن كان ذلك لا ينفي دور الحكومة في التمويل وفي دعم ثقة القطاع الخاص في عملية الاستشراف حتى تصير تقليداً وثقافةً مجتمعية سائدة في المجتمعات العربية.

• **الدكتور ريل ميلر:**

أشكركم جزيل الشكر، وأريد ببساطة شديدة أن أضيف بعض الأمور حتى أكون واقعياً. إننى منحاز إلى فكرة التمويل ذلك لأنه في صالح الجميع. كما

65 : مديرة إدارة الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أود أيضا أن أشير إلى أن الدراسات المستقبلية ستزيد من فهمنا لطبيعة المستقبل، وسيكون ذلك عملا جماعيا، إذ سيشارك فيه أناس من كل المجالات، وسيساعدنا ذلك على تحديد أهدافنا بوضوح. ولذلك أريد أن أعرض عليكم تجربتي في هذا الشأن، وأن أوضح لكم إلى أي درجة استطعنا أن نُفعِّل ذلك في دول عديدة. فقد استطعنا أن نستقطب فئات مختلفة من موظفين وطلاب جامعيين ومعلمين وحتى تلاميذ المدارس... إلخ، وقد ساعد ذلك على إنجاح هذه التجربة. ومن دون أن نعتمد على تحديد الموضوع والفكرة، ما كان من الممكن أن تنجح.

وأشير أيضا إلى أن دراسات المستقبل الجيدة لديها من الطرق الفعالة ما من شأنه أن يرفع لدينا سقوف التوقع. ويمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة مستويات.

وأريدكم أن تفهموا وجهة نظري وإن كان مدخل الموضوع غامضا لحد ما، ولكن أريدكم أن تعلموا أنه عمل سهل للغاية، ومثالاً لذلك فقد قمت بتنظيم ورشتي عمل بالولايات المتحدة الأمريكية. وتم طرح دراسة مستقبلية على أرض الواقع. و لم يكن لدي خطة حينذاك أو حتى خبراء، وهذا ما أريد أن أؤكده لكم وهو المشاركة المجتمعية.

وأود أن أسأل حتى العاملين بهذا الفندق "ما مستقبل هذا الفندق؟" فسيكون لديهم بالطبع ردود واقعية وأفكار جاهزة لأنهم قد لمسوا هذا العمل وعاشوا تجربته عن كثب، حتى وإن سألناهم عما يتمنون في المستقبل فسيعطوننا آراءً واقعية أيضا، لأنه واقعهم وما يشعرون به.

إذن عندما نقوم بسؤالهم ويعطوننا آراءهم حول مستقبلهم ودولهم ومدارسهم سيعلمون أنهم ربما لم يحسنوا التفكير من قبل.

إذن سيتأكد وسيتضح لنا أن الرؤية المستقبلية ترتكز بشكل كبير على طريقة الملاحظة والمعايشة للواقع.

ثم على الصعيد الثاني (المستوى الثاني):

أود أن أتحدث عن ضرورة وجود فرضيات ونظريات للتوقع لأن المستقبل له سمات مميزة، ولكننا لا نعلمها ولا نراها. وهذا ما يجبرنا على محاولة تخيله وتخمينه، ونتخذ من ذلك طريقة جيدة في دراساتنا للمستقبل معتمدين عليها

للحصول على هذه الفرضيات من أسئلة تطرح مثلما فعلنا من قبل. إنه لشيء مهم للغاية أن نتيح للمعنيين مباشرة الفرصة للتعبير عن فرضايتهم وتوقعاتهم الخاصة، وبذلك نخلق إطاراً ديمقراطياً.

وعلى الصعيد الثالث (المستوى الثالث)

يمكننا القول إن من المهم أن نعرف التطور الاقتصادي والأفكار المستمدة من التاريخ. ولكن يجب عدم اختزال الأمور في التطور الاقتصادى، بل من المهم إطلاق العنان لتحرر العقول دون الحجر على أفكار الآخرين.

• **الدكتور إبراهيم العيسوي :**

إن القطاع الخاص لا يشارك وغير مستعد للإسهام بتمويل مشروعات استشراف، لأنه لا يدرك أهمية هذه المشروعات أو الفائدة التي يمكن أن تعود عليه منها، وبالتالي فإن المهمة الأولى المطلوبة هي كيف تستثير وعي القطاع الخاص بالاستشراف، حتى الحكومات والمنظمات العربية مثل صناديق التنمية وبنوك التنمية وما إلى ذلك، تبدو هي الأخرى غير مقتنعة بتقديم تمويل كبير لهذه المشروعات، وإذا قدمته يكون في نطاق ضيق ولظروف خاصة. إذن فإن الحاجة إلى تنمية وعي القطاع العام والحكومات والمنظمات يجب أن تحظى باهتمامنا قبل أن نهتم بالتمويل. بعض زملائنا أبدى حماساً طاغياً للقطاع الخاص باعتباره مناط الأمل، وأنا لا أشاركهم حماسهم لأسباب عديدة. أولاً إذا ذهبت إلى القطاع الخاص فسيقول لك أعطني سابقة أعمال تشير إلى أنك نجحت في قضايا الاستشراف ولا يريد أن يخاطر في هذا المجال. ونحن في الحقيقة ليس لدينا رصيد من سوابق الأعمال يحفز القطاع الخاص ويرغبه في الاستشراف، فقد كانت أغلب المشروعات على نطاق كلي أو على نطاق قطاعي، وبالتالي لا تملك أن تزعم أن نصائحك لشركة ما كانت سبباً فيما حققته من أرباح، حتى إذا أعطيته مثالاً لحالات من فرنسا أو الولايات المتحدة نجح فيها الاستشراف فسوف يقول ما حاجتي إليك؟ سوف أذهب إلى الخبراء الفرنسيين أو الأمريكيين. ويذهب بالفعل إلى المكاتب الاستشارية الأجنبية من أجل الحصول على تخطيط استراتيجي لشركة أو مؤسسة. إن هناك قضيتين أشار الدكتور فيصل إلى قضية منهما وهي أن القضايا التي يمكن أن تكون محل اهتمامنا تكاد تكون مختلفة فهل ياترى عندما أتحدث عن مؤسسة عربية للاستشراف، هل أنا أقصد أنني سأسوّق نفسي لشركة بترول في قطر أو شركة تنمية زراعية في السودان أو شركة كذا، هل هذا هو المقصود ؟ لقد عجزت المراكز

القطرية الحالية عن النهوض بذلك، أم أننا مهتمون بقضايا أكبر؟

قد تشمل الدراسات قضايا جزئية كقطاع الطاقة أو المياه أو التعليم في الوطن العربي، لكن الأفق سوف يكون قطرياً وبالتالي لا يصلح معه منهج التوجه للسوق أو التمويل من خلال القطاع الخاص. إن هذا التوجه غير متسق مع طموحاتنا لتكوين مركز أو شبكة عربية. إننا نميل أيضا إلى أن ننقل خبرات الدول المتقدمة، كما لو كانت قابلة للتطبيق تلقائياً وسأعطي هنا مثالين أو ثلاثة من مصر. ولنبدأ أولا بتوصيف القطاع الخاص الذي نعقد عليه الآمال في تمويل الاستشراف.

يقوم أكثر من 98% من منشآت القطاع الخاص بتشغيل 10 عمال فأقل فهي منشآت صغيرة كما أن حوالي 95% من المنشآت يشغل أقل من 5 عمال. إذن لا تملك الغالبية العظمى من القطاع الخاص "ترف" تمويل الاستشراف. فإذا كنت تراهن على 2% أو 1% من المشروعات فهذا رهان خاسر. فأصحاب هذه المشروعات لهم حسابات خاصة ، ليس الاستشراف من بينها، وتظهر هذه الحسابات في تجارب معروفة . فقد كان لدينا في عهد مبارك مثلا مشروع ثقافي هام جدا في مصر كانت تتبناه السيدة سوزان مبارك زوجة الرئيس الأسبق. في هذا المشروع كانت تتدفق تبرعات كبيرة ليس فقط من القطاع الخاص، وإنما أيضا من مؤسسات حكومية فقيرة في مواردها كان يجتذبها البريق الإعلامي والدعاية وأيضا المصلحة، فأنت عندما تسهم بتبرعات لمؤسسة تشرف عليها السيدة الأولى فإنك تستطيع (تسيير) أمورك مع الحكومة ولا يخلو الأمر من منافع ! وحتى لا نقع في خطأ التعميم فإننا لا ينبغي أن نقول إن القطاع الخاص لا يتبرع إلا لهذا الغرض، بل هناك بعض "الوقفيات" أنشئت من جانب رجال أعمال مصريين كبار مثل ساويرس أو فريد خميس أو غيرهما لإعطاء منح للدراسة في الماجستير أو الدكتوراه أو لإعطاء جائزة لبعض الأدباء، لكن هذه المبادرات الخاصة ما زالت قطرة في بحر وليست القاعدة العامة. هناك أيضا فرق مهم آخر بين القطاع الخاص في الخارج والقطاع الخاص العربي وأعني به رجال القطاع الخاص الصناعيين. ليس لدينا صناعيون بالمعنى الحقيقي. نحن لدينا موزعون ووكلاء لشركات كورية وصينية وأمريكية إلى آخره، وفي أحسن الأحوال لدينا مجمعون للمكونات المستوردة. لدينا مثلا 20 مصنعا للسيارات لكن كلها تستورد المكونات وتُجمعِّها ولهذا إذا سألت كم يخصص للبحث والتطوير في ميزانيات هذه الشركات ستجد الإجابة رقما قريبا من الصفر،

أو لا يوجد نهائيا. ولماذا يهتم بالتطوير والبحث إذا كانت السلعة تأتيه بعد ما يتم عليها البحث والتطوير في موطنها الأصلي. إذن لا داعي أن نقفز قفزة كبيرة ونضع آمالاً كبيرة على القطاع الخاص. وقد قيل أيضا أن هناك في الخليج مؤسسات وأشخاصا لديهم فوائض أموال. وقد دُعي عدد من ممثلي هذه الدول والمنظمات ولم يحضروا وهم يعلمون أنهم إذا حضروا سيطلب منهم فتح (المحفظة) وتقديم الأموال وهم لا يريدون أن يقعوا في الحرج، مع أنه عندما ترى نمط الإنفاق على إعلان واحد للصندوق الكويتي للتنمية على CNN فإن هذا الإعلان يمكن أن يمول 20% من نشاطات هذه الشبكة المأمولة. لكن فائدة إعلان على CNN يجلب الوجاهة والمهابة خير من القيام بتمويل مشروع لكتاب أو دراسة مصيرها الدفن. علينا أن نكون منطقيين في هذه المنطقة وليكن القطاع الخاص أحد المصادر، لكن علينا أيضا أن نبحث وأن نصمم طرقاً لإقناعه بأهمية الاستشراف. وهذا يحتاج إلى جهد كبير ويحتاج إلى تقديم أمثلة ناجحة، لا ينبغي أن نتحول إلى مكاتب استشارية خاصة تعمل بنفس الأسلوب. هناك كثير من هذه المؤسسات في بلداننا، وهي غير ناجحة.

دعوني أختم بملاحظة أخيرة خاصة بكيفية مقاربة موضوع التمويل وعلاقته بأسلوب العمل لأن الأمرين متداخلان، بمعنى أنه يمكن القول إننا سنبدأ البحث عن الأموال لتمويل مختلف نشاطات الشبكة المقترحة. ويفضل أن تكون هذه الأموال في شكل وقفيات بمعنى تكوين وديعة ننفق من عائدها ولا نعتمد على التمويل المتقطع لهذا المشروع أو لهذا البرنامج التدريبي. وبعد أن نجمع الأموال نشرع في تصميم المشروعات. هذا أسلوب ربما يأخذ وقتا طويلا وقد ينتهي إلى الفشل. الأسلوب الثاني هو أسلوب متدرج نحاول من خلاله الحصول في البداية على تمويلات جزئية لبعض الأنشطة ذات الأولوية. وقد يساعد هذا الأسلوب في استثارة الوعي وإذكاء الحماس فيما بعد لتقديم تمويل أكبر. وقد اقترحت الدكتورة نيفين بالأمس أن بإمكان معهد البحوث العربية أن يسهم في 5 أو 6 أنشطة ثم تحسب احتياجات هذه الأنشطة ويقدر التمويل اللازم لها وبعدها نبدأ في البحث عن مصادر لتمويله من مختلف الجهات. نشاط آخر وهو ترجمة المراجع ولنبدأ بإعداد قائمة مثلاً من 5 أو 10 مراجع أساسية في مجال الاستشراف، ثم نحسب احتياجاتها أيضاً من المترجمين والمراجعين والطباعة والنشر وغيرها من التكاليف

ونرى ما إذا كان مركز الترجمة في دمشق – أو غيره – بإمكانه القيام بهذا العمل. هناك أنشطة أخرى كثيرة يمكن البدء بها ولا تكلف كثيرا. هناك سيدة كانت تعمل في الجامعة العربية بدأت في تكوين قاعدة معلومات عن خبراء السكان والتنمية، وتريد استكمالها وتقترح علينا استكمالها .

ترجمة المصطلحات مجال آخر. يمكن أيضا، بالتعاون مع جمعية بحوث المستقبليات العربية المصرية وهيئات أخرى، ترجمة المعجم والموسوعة الصادرين عن مشروع الألفية. الموقع التفاعلي ربما يبدأ بشيء متواضع كفرع من موقع المنظمة. وقد حاولت أن أبحث عن موقع المنظمة ولم أحصل على معلومات وفيرة. أن تبحث عن تمويلات جزئية من هنا وهناك بدلا من الانتظار لحين تكوين وقفية كبيرة يتم الصرف من ريعها . يمكن أن يواكب ذلك خطوات لاستطلاع آراء الجهات والشخصيات المرشحة للانضمام للشبكة لاستطلاع رغبتها في الانضمام ونوعية المساهمات التي يمكن أن تقدمها، مع التركيز في المرحلة الأولى على البحث عن أكثر الشركاء المحتملين تأهلاً لعمل هذا المنهج التدريجي التجزيئي. قد لا يكون أحسن المناهج لبناء شبكة، ولكن ربما يتيسر العمل به بدلاً من أن ننتظر سقوط شيء من السماء يمكننا من عمل قفزات كبيرة في وقت قصير لأن هذا صعب المنال. وشكرا .

- **الدكتور مالك المهدي :**

هناك ملاحظة عن موقع المنظمة. فالمنظمة ليست أفضل حالاً من عدد كبير من المنظمات والمؤسسات والجامعات العربية، كلهم لديهم مواقع ولهم شعار، وكانت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في السعودية تحصل على الترتيب الأول، لأن المواد العلمية التي تنشرها كانت تحرز التصنيف الأول في هذا الترتيب. لقد شاهدت موقع المنظمة وتابعته. صحيح هناك تطوير لكن مازال بطيئاً. وحدث ولا حرج عندما تدخل موقع الجامعة العربية. وهذه واحدة من المشاكل والقضايا المستقبلية المهمة جدا.

- **الدكتورة نيفين مسعد :**

لدي ثلاث نقاط. النقطة الأولى أن القطاع الخاص يمكن أن يكون بديلا ضمن بدائل مختلفة تساعد في تمويل أنشطة الاستشراف. وهنا أنا أقرب إلى ما ذكره البروفيسور ميلر من أنه لا توجد جهة واحدة ولا توجد آلية واحدة لتمويل

هذه الأنشطة، لأن الأعمال الكبرى بطبيعتها تحتاج إلى مصادر تمويل متعددة. النقطة الثانية هي أننا استغرقنا وقتا طويلا في الحديث عمن يمول أنشطة هذه الشبكة وما إذا كان تمويلها من القطاع العام أم من القطاع الخاص أم من أفراد، لكن أين سيكون موقع هذه الشبكة؟ هذه أسئلة افتراضية أين هي الدولة التي ستستضيف هذه الشبكة لأن الدولة المضيفة سيكون عليها العبء الأكبر شاءت أم أبت. ليس بالضرورة عبئاً مالياً فقط وإنما هو أيضا عبء لوجستي وعبء إداري ومسئولية كبيرة. وقبل أن نفكر في تمويل أنشطة الشبكة يجب أن نفكر أين سيكون موقع هذه الشبكة. فمثلا الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، أو الجمعيات الأهلية التي يترأسها سمو الأمير طلال بن عبد العزيز مقرها في القاهرة. فهل نفكر في أن تكون الشبكة في دولة مركزية؟ هل نحن نفكر أن تكون في تونس دولة المنشأ التي نرسل منها هذه الفكرة؟ هل نفكر أن تكون في دولة أخرى نريد أن ندعم علاقتها بأنشطة المنظمة كالسودان أو موريتانيا أو غيرهما؟ إننا في حاجة إلى أن نقترب قليلا من فكرة مكان الشبكة.

وأختتم أخيرا بملاحظة لا بد منها عن موقع المنظمة الذي يشهد بالفعل عملية تطوير غير مسبوقة. فعلى مدى سنوات طويلة كان هناك ما يشبه القطيعة بين المنظمة ومراكزها الخارجية. لم تكن أخبار المراكز الخارجية ومنها معهد البحوث والدراسات العربية تجد لها صدى وانعكاسا على موقع المنظمة. ولم نكن نعرف شيئا عن المنظمة. الآن بدأ نوع من أنواع التشبيك بين المنظمة وبين مراكزها الخارجية وبدأنا نرى صدى لأنشطتنا على موقع المنظمة والعكس صحيح. وشكرا.

• **الدكتور مالك المهدي** :

هناك الآن مناخ موات لميلاد الشبكة العربية للاستشراف. ومن المفترض أن يكون موقع الشبكة المقترحة في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس. وأتمنى أن نخرج من ندوتنا بتوصيات عملية ومحددة، وأن تكون هناك آلية لمتابعة تلك التوصيات. ومن واقع تجربتنا في الرابطة العربية للدراسات المستقبلية، فإن توصيات الرابطة نتابعها بأنفسنا.

• **الدكتورة سنية الحسيني**، كاهية مدير مكتب التخطيط والدراسات والبرمجة بوزارة الشئون الاجتماعية – تونس:

لدي ملاحظة وهي أن عملية الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي عملية

مرتبطة أشد الارتباط بالنظم الإحصائية ونظم المعلومات، وبالتالي فإن نجاح هذه العملية يتوقف على مصداقية هذه المنظومة، وعلى وجود نظام معلوماتي ناجع وشفاف نستطيع من خلاله أن ننطلق في عملية التغيير، لأن عملية الاستشراف يجب أن تستبقها عملية تقييم وتشخيص للواقع لكي نبني للمستقبل. وفي غياب هذه المعطيات الواقعية والشفافة، فإن عملية الاستشراف تتعرض لصعوبات وعراقيل تعوقنا عن مواصلتها. ولذلك فإن توصياتنا يجب أن تتحدث عن تأهيل هذه المنظومات الإحصائية، على مستوى قطاعي على الأقل، توطئه لأن تكون المنظومة الشاملة منظومة ناجحة، لكي نستطيع أن نبني عليها تخطيطا استشرافيا واستراتيجيا. وشكرا

• **الدكتورمحيي الدين عرباوي،** مدير التخطيط والتقييم بوزارة الشباب والرياضة – تونس:

من خلال متابعتنا لهذه الندوة لاحظنا أن هناك توجها إلى ضرورة أن تكون القرارات التي يتخذها صناع السياسات في إطار استشرافى. لدينا خبراء وصناع قرار وبينهما حلقة وسيطة هي الإدارة والمؤسسات التي تعتمد عليها الحكومات في تنفيذ قراراتها. والمشكلة الشائعة في العالم العربي هي أن المنتجات العلمية المتعلقة بالبرامج والتخطيط لا يتم تداولها، وهناك حجب للمعلومات. وقد أُنجز العديد من الدراسات الإستراتيجية على المدى البعيد في القطاعات المختلفة في الجزائر، وهناك دراسات عديدة في تونس عن التطور السكاني والموارد المائية والتصرف فيها.... لكنه من الصعب الحصول على هذه الدراسات أو الاطلاع عليها. وليس هناك إطار تعاوني يساعد على الوصول إلى المعلومات.

ويمكن للألكسو أن تضع هذه الدراسات على موقعها لمساعدة صناع القرار والباحثين على الاطلاع عليها. ويأتي الاهتمام بالتكوين والتأهيل قبل إنشاء شبكة أو كيانات جديدة، لأن الحكومات تتعامل مع الخبراء والكفاءات الذين يساعدونها على اتخاذ القرار. وعندما يكون هؤلاء الخبراء أكثر كفاءة، فإنهم يؤدون عملهم بطريقة أكثر جدوى.

• **الأستاذة آسيا العتروس،** إعلامية– تونس :

أود أن أعتب على منظمي هذا اللقاء بسبب قلة المشاركة النسائية في مثل هذه الندوة التي تتعلق بمستقبل ومصير الشعوب العربية كلها. هذه أول مؤاخذة وأرجو

أن يتسع لها صدركم. إن المسألة المثيرة فعلا – ونحن نتحدث عن ثقافة الاستشراف والوقوف على القضايا المتعلقة بمصير الشعوب العربية– هل نشعر أننا في كل مرة نضع الإصبع على الداء؟ وهل هناك إرادة حقيقية للتغيير؟ هل ما يصلح لإصلاح التعليم في تونس هو ذاته ما يصلح التعليم في موريتانيا أو في السودان أو في الصومال أو في غيرها من الدول العربية ؟ إننا لسنا أفضل حالا. أنا لا أكشف سرا عندما أقول إننا في تونس نسجل اليوم انقطاع أكثر من مئة ألف تلميذ عن الدراسة في سن مبكرة ليس بسبب الفقر فقط، ولكن بسبب أفكار رجعية وبسبب عودة فكرة الهيمنة على الفتاة وإجبارها على الزواج في سن مبكرة. وأخيراً أين نحن من البحث العلمي؟ إن ما تنفقه إسرائيل أكثر بكثير مما تنفقه الدول العربية مجتمعة في هذا المجال، وهذا أبسط مثال. لا بد لنا من الاهتمام بإصلاح المؤسسة التربوية وإصلاح مجتمعاتنا ودور المرأة في الإصلاح المجتمعي وغير ذلك، فالأمثلة أطول من أن يحتويها الحصر. هذه هي بعض الملاحظات كنت أود أن أسوقها. وفي الختام شكرا.

• **الأستاذة فاطمة بن عبد الله الكراي**، إعلامية – تونس :

ثلاثون سنة في المهنة وثلاثون سنة مختصة في الشؤون العربية والدولية. سأبدأ كلامي بالترحم على روح مهدي المنجرة الذي أسس الاستشراف وعلم المستقبليات. ومهدي المنجرة قد ضاقت به البلاد العربية من المحيط إلى الخليج فلجأ إلى مراكز بحثية خارج وطنه العربي، أثر فيها و لم تؤثر فيه. أثر فيها عندما جعلها تهتم بالمستقبل العربي. في 1983 تنبأ مهدي المنجرة بأن المنطقة العربية بعد حرب بيروت وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت سوف تشهد انكسارات متعددة، وفعلا هذا ما وقع. مهدي المنجرة قال في أواخر الثمانينيات: ألم يخامركم سؤال حيرني، هو أن الحرب في أفغانستان ضد نظام نجيب الله تبدأ في سنة 1980 وتنتهي سنة 1988؟ ألم يخامركم سؤال حيرني حول تزامن هذه الحرب مع الحرب العراقية الإيرانية؟ ألم تتساءلوا لماذا تنقلب الولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد علي العراق وإيران؟ ألم تتساءلوا لماذا اتجهت الأسلحة والقوات الأمريكية والغربية المتمركزة في ألمانيا وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتي إلى أفغانستان؟ ألم تتساءلوا لماذا لم ترجع هذه القوات إلى نورث كارولينا وكان يجب أن تجد لها تصريفا في الصحراء العربية؟ ألم تتساءلوا لماذا كتب "زائيف شيف" المحلل الإسرائيلي في "يديعوت أحرونوت": لا تصفقوا كثيرا لانهيار الاتحاد السوفييتي فهذا يعني أن دور إسرائيل قد انتهى ودور تركيا أيضا؟

هذه الحالات الاستشرافية التي توقعها مهدي المنجرة والفريق سعد الدين الشاذلي أيضا هي جوهر ما نعيش فيه اليوم. إن الدكتور غوديه أو غيره – مع احترامي لهم – لم يأتوا لنا بالحكمة. كل ما فعلته المؤسسات الاستشرافية والبحثية مثل راند كوربوريشن وفردريش ناومان وفردريش أيبيرت أنها كانت تعقد (سيمينارات) مثل هذا، ويأتي العلماء والاستشرافيون العرب ويعطون زبدة أفكارهم ثم يقبضون ما يقبضون ويتجهون إلى حال سبيلهم. ليس هذا تشكيكا في أحد، وإنما لأن السلطان في أوطاننا لا يسمعهم ولأن الجامعة العربية لا تسمعهم، فالاستشراف والنتائج يجب أن تكون على هوى السلطان وتغطي على الحقيقة في الوطن العربي. لهذا أرجو من هذه المنظمة– وقد رأيت فيها كفاءات علمية وبحثية – أن تتجاوز قليلا الوضع الرسمي العربي وتبدي استقلالية أكثر، وحرية أوسع من أجل هذا الوطن الذي نراه يتشتت ويُقمع ويستوطن فيه الإرهاب. والإرهاب ليس شيئا هلاميا و لم يأتنا من السماء، بل جاء خطوة خطوة عبر الأرض التي لم نكن نعرفها. شكرا

- **الدكتورة حياة القرمازي :**

أولا نشكر الأخت العزيزة الأستاذة فاطمة الكراي، وكنت أتابع حديثها بكل انتباه لأننا نعد حاليا للدورة القادمة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي التي تستضيفها، مشكورة، المملكة العربية السعودية. وبالمناسبة أعرب لها عن عظيم التقدير لما وجدته من حرص على ضمان نجاح هذه الدورة. إن للثقافة دورا ومسؤولية تاريخية، ونحن مهتمون بالإعلام الثقافي، وسنحاول إعداد خطة إستراتيجية عملية للإعلام الثقافي في الوطن العربي. ونحن نُعول كثيرا على الإعلام، وقد قال المدير العام الدكتور عبد الله حمد محارب: "بدون إعلام لن نتمكن من الوصول إلى الرأي العام"، لأن الإعلام هو الذي ينقل صوتنا وفكرنا إلى الناس. إننا نقوم الآن – في مجال اختصاصي – بعقد دورات تدريبية للمتخصصين في مجال التراث وغيره. إن الخبراء العرب المعتمدين لدى اليونسكو عددهم لا يحصى ولا يعد، وهم من زُبدة الخبراء في العالم. ولكن للأسف، وهذا ما يؤلمني، مازالت بعض الدول العربية تستعين بالخبراء الأجانب، لا لشيء إلا لأنه أجنبي وتترك ذلك الخبير العربي الذي يستعين به الأجنبي في إنجاز العديد من الدراسات. لن نتغير إلا عندما نستعيد الثقة في أنفسنا. وقد أعجبني الدكتور محمد إبراهيم منصور والدكتور قيس الهمامي وغيرهما عندما أكدوا أن للاستشراف جذوره في الثقافة

العربية. وقد اشتق اسم الشاعر العربي الكبير أبو الطيب "المتنبي" من "التنبؤ" وهو أحد مرادفات الاستشراف. وهذا معناه أن العربي كان يمارس استشراف المستقبل حتى قبل أن يخرج من الجزيرة العربية وقبل الإسلام. عندما يذهب للتجارة كان يفكر في أي اتجاه سيذهب شمالا أو يمينا. ومعنا ذلك أن الاستشراف فكر غريزي في الإنسان، ذلك الكائن الذكي الذي ينبغي أن يخطط لما يريد أن يقوم به. والثقافة العربية زاخرة بهذه الأفكار وغيرها، وإن شاء الله يحدث تغيير في هذا المنعطف. ونحن نعول على الإعلام بدرجة أولى وعلى إستراتيجية الإعلام وهذه الشبكة متعددة التخصصات لكن التعويل الأكبر سيكون على الإعلام .

- **الدكتور رضا ساسي:**

من خلال متابعتي للبحوث والدراسات في المجال التربوي منذ السبعينيات إلى الثمانينيات، ومن خلال متابعتي للعمل الإعلامي الذي تقوم به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاحظت أن المجلة العربية للبحوث التربوية في السبعينيات والثمانينيات (تحولت فيما بعد إلى المجلة العربية للتربية) كانت زاخرة بالدراسات والبحوث، وكانت تقدم العديد من التوصيات بالإضافة إلى تقارير الملتقيات والمنتديات العربية والدولية الكبرى، لكن هذه المجلة فقدت وظيفتها باعتبارها همزة وصل بين ما ينشر في الجامعات العربية في المجال التربوي، وما يناقش في أطروحات الدكتوراه والماجستير وغيرها مما يسمى بالمعرفة التربوية وبين ما يكتب في هذه المجلة التي أصبحت تصدر الآن بشكل روتيني، وليست فيها دراسات ترتقي إلى ما يسمى دراسات "التعقد" أو دراسات المنهج الكيفي أو النوعي، فهي ما زالت تركز على الدراسات الكمية بينما نحن الآن في مرحلة "التعقد" وعلينا أن نهتم بالكيفي كما نهتم بالكمي في نفس الوقت. وبمعنى أدق علينا أن نكمم الكيفي. وفى هذا السياق دعوني أوصي بأن نكلف فريقا من الخبراء يقومون بجمع التوصيات والتوجهات المستقبلية الواردة في خلاصات الدراسات العلمية في العالم العربي وغيره، ولا ننسى أن هجرة الأدمغة دفعت عدداً كبيراً من المفكرين العرب في المجال التربوي إلى العمل في كندا وأمريكا وفرنسا وفي كل بلدان العالم. و لم لا يتشكل فريق خبراء مستقبلي استشرافي في القطاع التربوي ويجمع كل التوصيات ذات البعد الاستشرافي المستقبلي في بنك معلومات، يساعد أهل القرار والخبراء والباحثين في المجال الاستشرافي على إعداد الاستراتيجيات بعيدة المدى؟

ومن البشائر التي جاءتنا عن طريق السيدة مديرة إدارة الثقافة– ونسأل الله أن تزف البشرى وأن نرى الفعل– أن تخرج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من البيروقراطية التي سادت لسنوات وسنوات. لقد عشت تجربة وأنا خبير متفرغ لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. فقد أعددت دراسة حول تطوير التربية والتعليم في العالم العربي وتعليم الكبار ومحو الأمية. للأسف الشديد بيروقراطية مقيتة وعوائق لا تفسير لها إلا ما يذكرونه عن تخلفنا كعرب. إذن لا بد من وقفة حازمة وجدية لإعادة النظر في التشبيك والربط مع خبراء المنظمة بما لديها من فريق استشرافي يهتم بهذه التوصيات في كل العالم العربي وأنا متطوع لمثل هذا العمل.

- **الدكتور مالك المهدي :**

تتضمن المقترحات الموصى بها إنشاء موقع أو إضافة (حقل خاص) بالاستشراف والقضايا المستقبلية. يرصد ما يصدر عالميا في مجال الدراسات المستقبلية. وعلى هذا الموقع يمكن أن تنشر مجلة إلكترونية للاستشراف. وأتمنى أن يستغل المشاركون فرصة الندوة لإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتأكيد أهمية الدراسات الاستشرافية وضرورة الاعتماد عليها في صناعة القرار في الوطن العربي. لابد من تعريف المنابر الإعلامية أيضا بأهمية الاستشراف، كما أن مراكز الدراسات والندوات التي تنظمها ويتحدث فيها صانعو القرار ينبغي العمل على نشر أعمالها وتعميمها.

لقدكان من المخطط أن يرأس الدكتور أحمد ولد عبد الله الجلسة الأخيرة. ولهذا أدعوه الآن لاستكمال تصريف أعمالها.

- **السفير أحمد ولد عبد الله:**

شكرا والجلسة أيضا مفتوحة وأنا في العادة أعطي الكلمة للسكرتارية لإعطائنا معلومات عن المهمة التي سنقوم بها. ولهذا أدعو الدكتورة حياة القرمازي لكلمة ختامية قبل أن يتوجه مقرر الندوة لإلقاء البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن ندوتكم.

- **الدكتورة حياة القرمازي:**

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر لكل الذين أسهموا في هذه الندوة. أشكر ضيفينا الأساتذين ميشال غوديه وريل ميلر وأثمن حضورهما ورحابة صدرهما

وتدخلاتهما، وأشكر خيراءنا العرب المرموقين، وأشيد بمساهماتهم القيمة. كما أشكر الحاضرين من ممثلي الوزارات والسفارات والمنظمات العربية والدولية والجمعيات والمجتمع المدني. وبفضل جهودكم ومساعدتكم لجهود المنظمة سوف تكون المنظمة عند حسن ظنكم وتنجز أشياء كثيرة. وسوف نحقق هدفنا الأسمى، وهو تنمية المواطن العربي، حتى المواطن العربى في المهجر، لكي يكون واعياً وقادراً على مواجهة "ثقافة الموت".

فباسم النمظمة وباسم مديرها العام الدكتور عبد الله حمد محارب نشكركم على حضوركم وعلى إسهاماتكم البناءة، وأعدكم بأننا سنبذل ما في وسعنا لتنفيذ توصياتكم وبلورة مقترحاتكم بما في ذلك الشبكة وتفعيل وحدة الاستشراف. وإلى اللقاء في القريب العاجل.

- **الأستاذ عبد الله ولد بابكر**[66] :

كلي تقدير للشكر الذي وُجّه إلي، ولكن مستحقه في الواقع هو المدير العام ورئيستي الدكتورة حياة القرمازي التي كانت القوة الدافعة لهذا العمل، ولها يعود الفضل في كل هذا الجهد ونتائجه، فقد كانت نعم المعين على تذليل كل الصعاب والمستجيب لكل الطلبات، وقد ساعدتنا إدارة الشؤون المالية والإدارية إلى أقصى الحدود الممكنة.

وما دمتم تفضلتم بإعطائي فرصة للحديث، فإني أريد أن أقول كلمة، أتطفل بها على العلماء الأجلاء الحاضرين، وهي أن الإرادة تخلق الإمكانيات ولكن الإمكانيات لا تخلق الإرادة التي هي شرط النجاح في كل عمل. فالمهم هو أن نعقد العزم ونتوكل على الله، وقد قال الشيخ الرئيس ابن سينا إن "المستعد للشيء تكفيه أضعف أسبابه"، فالحمد لله أننا خرجنا بفسيلة نرجو أن نغرسها لتنبت نخلا يعطي رطبا جنيا. وشكرا جزيلا.

66 المدير العام للمعهد الموريتاني للبحث العلمي، سابقا. خبير الألكسو المكلف بتنظيم الندوة

البيان الختامي والتوصيات

البيان الختامي والتوصيات

بمبادرة كريمة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقدت في تونس في الفترة ما بين الثاني والعشرين والرابع والعشرين من سبتمبر/ أيلول 2014 ندوة "الدراسات المستقبلية في الوطن العربى : الحال والمآل" بحضور نخبة مختارة من الخبراء والباحثين العرب المشهود لهم بالسبق في الخبرة والتجربة والرصيد المعرفي للدراسات المستقبلية، وبوجود متميز لرائدين من رواد التوجه التجريبي في الاستشراف، وهما الأستاذ ميشال غوديه أستاذ الاستشراف في فرنسا والدكتور ريل ميلر المسؤول عن الاستشراف في منظمة اليونسكو.

وقد استهلت الندوة بكلمة ضافية ودالة لمعالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رحب فيها بضيوف الندوة والمشاركين فيها من العرب والأجانب. وقدمت كلمته للندوة وثيقة عمل مرشدة هدفها الانتقال بعمل المنظمة من طور التنظير إلى طور التطبيق والعمل الميداني. وشدد على أن تكون الندوة بمثابة ورشة عمل بين متخصصين في الاستشراف، لاقتراح خطوات عملية تضعنا على أقوم المسالك لتوطين ثقافة التخطيط بعيد المدى في وطننا العربي ودمج الدراسات المستقبلية في دائرة العمل المؤسساتي وفي إدارة السياسات العامة. ووجه المدير العام إلى ضرورة إصلاح منظومتنا التربوية لكي تركز على تنشئة الطفل العربي كاستثمار للمستقبل، والاعتناء بعلم المنطق باعتباره ضروريا للتفكير الصحيح ولفهم سجل حقول المعرفة، ورد الاعتبار لمفاتيح الفكر النير. وأكد المدير العام على أن الوعي بالمستقبل مسألة ثقافية والعمل على استشرافه قضية علمية، وأظهر استعداده الكامل لتقديم يد العون للباحثين وتأسيس شراكات فعالة مع الدول والمؤسسات الساعية إلى الأهداف نفسها.

إن الندوة، وهي تثمن المعاني والتوجهات والمقترحات الواردة في كلمة المدير العام، لتعتبرها وثيقة ضمن وثائق الندوة، شأنها شأن الأوراق والمداخلات البحثية

التي تقدم بها الباحثون إلى الندوة، وتوصي بدمج توصياتها ضمن التوصيات العامة التي انتهت إليها بعد تفاعلات وحوارات دارت رحاها طوال ثلاثة أيام، وجرت في إطار من أدب الاختلاف وأخلاقه والتسامح الفكري والقبول بالرأي والرأي الآخر واحترام التعدد وتباين وجهات النظر.

إن الندوة تؤمن بأن المستقبل هو الحقيقة الوحيدة التي يمكننا عمل شيء بخصوصه، وهو ساحة فسيحة للإمكانيات وتوسيع حرية الاختيار، والحلبة الوحيدة التي لدينا نوع من التأثير العملي للتحكم فيها.

وقد طرح المشاركون في الندوة أفكارا خلاقة ومبدعة تؤكد رجاحة الحكمة التي نطق بها الفريد ويتهايد "لا مستقبل عظيم من غير أفكار عظيمة تنفخ الروح فيه"، وأن كل جيوش العالم – كما قال فكتور هوجو – "لن تستطيع إيقاف فكرة حان زمانها".

وقد كانت الندوة مختبرا لأفكار مبدعة حان أوان تطبيقها والنزول بها من علياء الفكر النظري التجريدي إلى أرض الواقع، وبلورتها في توصيات قابلة للتطبيق، قادرة على أن تشق طريقها بغير عوائق نحو مؤسسات صنع القرار في غير ما صخب أو ضجيج.

لقد استجمعت الندوة حصاد أفكارها ونقاشها في الأيام الثلاثة في التوصيات الآتية:

1. تفعيل وحدة الدراسات الاستشرافية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ونفخ الحياة فيها لتكون همزة الوصل بين مراكز الدراسات المستقبلية العربية، وملتقى الخبراء والباحثين المستقبليين العرب، ومستودعا للفكر المستقبلي العربي Think Tank، ينهض بمسؤولياته في إجراء الدراسات التطبيقية ذات الأفق المستقبلي ونشرها، وتأمين مخرجاتها وخلق طلب اجتماعي عليها من المؤسسات والشركات والحكومات في قطاعات محددة كالطاقة الجديدة والمتجددة والمياه والغذاء، وبناء القدرات وتنميتها عبر نشاط التدريب وإعادة التدريب وتقديم الاستشارات والدعم الفني لمشروعات استشراف المستقبل، وإدارة الحوارات حول المستقبل العربي على أن تنشئ

الوحدة وتدير موقعا إلكترونيا تفاعليا ومجموعة من قواعد المعلومات يستفيد منها العلماء والباحثون في الوطن العربي. ويجب أن توفر الوحدة لأعضائها وللجماعة العلمية المنتسبة إليها كل ضمانات الحرية الأكاديمية المحفزة للإبداع والابتكار. ويكون ضمن أولوياتها رعاية وتشجيع الموهوبين والواعدين والمتميزين من الباحثين في الوطن العربي. هذه الوحدة بحاجة إلى قيادات ذات رؤية متحررة من قيود البيروقراطية ومن عقلية الهيمنة وثقافة الوصاية ومصادرة الإبداعات والأفكار الجديدة.

2. تكليف معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة بإنشاء قسم للدراسات المستقبلية يتولى تكوين وتدريب الباحثين والخبراء من كافة الأقطار العربية، ودمج بعض مقررات الدراسات المستقبلية ومناهج بحثها في برامج الدراسات العليا بالمعهد، وتطوير سلسلة دراسات مستقبلية الصادرة عن المعهد وتعزيز الطابع المستقبلي لهذه السلسلة وتطوير فكرة الموسم الثقافي للمعهد.

3. دعوة مكتب تنسيق التعريب والمركز العربى للتعريب والترجمة التابعين للمنظمة إلى ترجمة وتعريب معجم وموسوعة المستقبليات الصادرة عن مشروع الألفية The Millennium Project فضلاً عن تعريب أهم المراجع والمصطلحات في مجال الدراسات المستقبلية.

4. إعادة التأكيد والمتابعة للتوصيات التي انتهت إليها ندوة تونس (2010)، وندوة الكويت (2013) ومناشدة المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة والأهلية للاضطلاع بدورها في وضع ما لم يتم تنفيذه من هذه التوصيات موضع التنفيذ كل فيما يخصه.

5. تؤسس المنظمة جوائز قيمة للأعمال المتميزة ذات القيمة العملية في مجال الاستشراف المستقبلي في الوطن العربي للأفراد والهيئات والمؤسسات، على أن تحمل هذه الجوائز أسماء الرعيل الأول من الرواد العرب للدراسات المستقبلية مثل المهدى المنجرة وإبراهيم حلمى عبد الرحمن وإسماعيل صبرى عبد الله وقسطنطين زريق تكريما لهم ولتاريخهم.

6. ترسيخ مفهوم دولة المؤسسات ومفهوم المؤسسة بصفة عامة ضمانا لاستمرارية النشاط العلمي لمراكز الدراسات المستقبلية، وحمايتها من تقلبات المزاج السياسي لدوائر صنع القرار، وفتح الجسور والقنوات المسدودة بين الجماعة العلمية العربية وجماعة صنع القرار، وتأمين آلية لدعم مشاركة الجامعات ومراكز الاستشراف في عملية التنمية تخطيطا وتنفيذا، ونفي الطابع العشوائي والارتجالي لمشاريع التنمية.

7. يجب أن تبادر المنظمة واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية ومجالس وزراء التربية والتعليم والثقافة العرب باقتراح توصيات ملزمة لدمج ثقافة الدراسات المستقبلية في المناهج والمقررات الدراسية في الجامعات والمعاهد والمدارس العربية، وتبني كيانات مؤسسية تعليمية مستقلة لتعليم الدراسات المستقبلية والاهتمام بمناهجها.

8. إعادة تأهيل القوة البحثية العربية – وهي كثيرة – باتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين اللازمين لتجديد دماء مراكز البحوث والدراسات العربية، وإعادة تكييف النشاط البحثي لهذه المراكز من الطرائق والمناهج التقليدية المحافظة إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

9. التوصية باستحداث وحدات إدارية مستقلة للدراسات المستقبلية في الهيئات والمنظمات الحكومية والخاصة والأهلية، يكون من ضمن مهامها ووظائفها اقتراح وتطوير سياسات واستراتيجيات حديثة للتنمية، وتوفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار والمساهمة في إصلاح المؤسسات، وتحديث نظمها والتنبؤ بالآثار المستقبلية للسياسات والتشريعات والقرارات الحالية، وصقل المهارات والخبرات العلمية وتأهيلها.

10. وضع خطة للبحث عن مصادر تمويل إضافية دائمة من خارج ميزانية المنظمة لتمويل برامج جديدة. وتوصي الندوة بتشكيل وفد يمثل المنظمة لزيارة بعض الجهات والمنظمات العربية والدولية المانحة، وتقترح إنشاء وقفية يغطي ريعها السنوي نشاطات الوحدة وبرامجها، وتقترح تسويق الخطة وترويجها

لدى جهات مانحة مشهود لها باحترام استقلالية المراكز البحثية وبريئة من شبهة التدخل وفرض الشروط المهينة والتوظيف السياسى لمساعدتها، وتوصي بالتعامل على سبيل المثال مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والصناديق القطرية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية وبعض الموسرين ورجال الأعمال العرب والمؤسسة الثقافية العربية في لندن وإيجاد مصادر تمويل غير تقليلدية (طوابع بريد، عملات تذكارية، عوائد تأليف وترجمة... إلخ).

11. توصى الندوة بتبني واعتماد خطة إعلامية لتنمية الوعي بالثقافة المستقبلية لدى الرأي العام العربي وصناع القرار، والتعريف بأهمية الدراسات المستقبلية وضرورة التعويل عليها في رسم السياسات وصياغة الخطط وتنفيذها. وتوصي الندوة في هذا السياق بإيجاد نوافذ إعلامية في الصحافة والإعلام المرئي والمسموع يطل منها المستقبليون على الرأي العام لترويج ثقافة الدراسات المستقبلية، وتخصيص صفحات أو أعمدة في الصحف والمجلات العربية اليومية والأسبوعية يطرح من خلالها المستقبليون رؤيتهم للقضايا العربية. ويقترح المشاركون أن تشارك الجهات الآتية في تنفيذ الحملة الإعلامية: الجامعات والأكاديميون ومراكز الدراسات عبر الندوات والمحاضرات والدروس.

وتناشد الندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتسريع جهودها لإطلاق قناتها الثقافية عبر الأقمار الصناعية، تعميما للفائدة وترسيخا لتيارها المعرفي البازغ، وتعميق جذوره في البيئة الثقافية والعلمية العربية.

إن المشاركين فى الندوة الذين أتوا من كل فج عربى عميق ليقدرون غاليا مبادرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعقد هذه الندوة وتنظيمها والإعداد لها وتخطيط أجندتها في تونس المضيافة، ويتقدمون بالشكر إلى مديرها العام معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب وإلى مديرة إدارة الثقافة بالمنظمة السيدة الدكتورة حياة القرمازي وإلى صاحب الجهد الوافر في تنسيق أعمال الندوة

وتسهيل عقدها ومتابعة فعالياتها الأستاذ عبد الله ولد بابكر وإلى موظفي المنظمة ورؤساء إداراتها والعاملين بها.

وتهيب الندوة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بما عهدناه فيها من غيرة وحمية على الثقافة العربية، ومن دأب على التمكين لمؤسساتها ومنظماتها، أن تأخذ هذه التوصيات مأخذا يليق بالموقع الريادي المرتقب للدراسات المستقبلية في البيئة التربوية والثقافية والعلمية العربية، وبالدور المنوط بها في صياغة مستقبل يصنع فيه العرب فراديسهم الموعودة بديلاً عن التباكي على الفراديس المفقودة.

والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.

صدر في تونس في الرابع والعشرين من سبتمبر / أيلول 2014.

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

Prospective Studies in the Arab World

Current Situation and Perspectives

"Hold your future in your hand, otherwise others will do so."

Alecso - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

Tel. : 021671905334 - 0021671905334 :الهاتف

E-mail : h.guettat@alecso.org.tn

http://culture.alecso.org

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 366 -1